جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

نظرية الأقسام السياقية للأسلوب قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر

(الجزء الأول)

الدكتور

علي سعد علي سعد

رئيس قسم البلاغة والنقد

بجامعة الأزهر - فرع دسوق

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين، **ثم أما بعد**.. فهذا بحث بعنوان :

"النظرية السياقية للفظ والنظم، قراءة في التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر".

ومن ثم فإن عنوان هذه **النظرية السياقية العامة** – وذلك طبقًا لما سوف يأتي فيما بعد – يشير إلى ثلاثة أبحاث:

البحث الأول: وهو بمثابة المدخل والتمهيد لهذه النظرية، وعنوانه: "التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر، قراءة في إشكاليات التأويل وآليات التقسيم".

أما **البحث الثاني** فعنوانه:

"فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق، قراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر". على حين أن **البحث الثالث** يشكل نظرية خاصة، تضاف إلى هذه النظرية السياقية العامة في مجملها، وعنوانه:

"نظرية الأقسام السياقية للأسلوب قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر"

وعلى ذلك فهذه النظرية في مجملها ليست مجرد مختارات من فكر عبدالقاهر، ولكنها تمثل عصب فكر عبدالقاهر، والذي لا يجب أن نغض الطرف عنه، ومن ثم فإننا نجد قدرًا من التشابه من حيث الفكرة بين هذه النظرية العامة، والخاصة، وبين نظرية أينشتين في النسبية العامة والخاصة، حتى وإن اختلف مجال التمثل في كل من النظريتين؛ لأن نظرية عبد القاهر تُمثل في اللغة – على حين أن نظرية أينشتين تُمثل في الطبيعة–

وبعد..

فإنه لمن الأهمية بمكان أن نعلم القارئ بدءًا " أن اللغوي الإنجليزي "جون روبرت فيرث" (ت/١٩٦٠م) قد أسس نظرية في اللغة بعنوان "النظرية السياقية"، وقد تناول في نظريته تلك: الوظائف الأساسية المكونة للمعنى، وسياق الموقف،... والمصاحبة،... وأهمية السياق في النظرية السياقية"[١].

ومن ثم فإن هذه النظرية السياقية على رغم كونها "أحد ثلاثة أعمال بارزة فيما ألفه فيرث"[٢] إلا أنها مع ذلك لم تسلم من النقد "إذ إن فيرث في نظريته للمعنى لم يدع مجالًا لفكرة علاقات المعنى التي تضبط مجموعة المفردات المعجمية.. كما أنه لم يترك مجالًا لفكرة الإشارة مع أن الإشارة والمعنى معًا يغطيان الجزء الأكبر لما يفهم من كلمة معنى... ومن هنا حق لنا القول: إن الكلمة عندما توضع في سياقات مختلفة... تمتلك إمكانات معينة كل منها يبرز في موضعه المناسب"[٣]؛ لأن هذه الحقيقة قد قررها عبد القاهر قبل فيرث بتسعة قرون حين قال: "وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد، حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل موضع من تلك المواضع شأن مفرد... ومن خصائصها التي تذكر بها.. أنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ"[٤].

إذن فقول عبد القاهر السابق يؤكد ضمنًا أسبقية عبد القاهر على مستوى الفكر، كما أنه يتضمن – في الوقت ذاته – اعترافًا – ولو إلى حد ما – بأن فكر

(١) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى، تأليف د/ محمد محمد يونس علي ط، منشورات جامعة الفاتح، ص٩٩-١٠٥.
(٢) السابق: ص٩٩.
(٣) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى: ص١٠٥.
(٤) أسرار البلاغة تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني، ت/ محمد رشيد رضا، ط. دار المعرفة بيروت لبنان، ص٣٣.

عبدالقاهر يَجُب ما عداه، وبخاصة إذا نظرنا إلى أفكاره نظرة حدسية؛ لأن النظرة المباشرة قد لا تؤدي إلى شيء وعندئذٍ لا يكون لنا بد من إعادة تصفح أوراقه المرة تلو الأخرى؛ لأن أفكار عبد القاهر لا تفتح أبوابها عند القراءة الأولى ولا الثانية، وقد يستغرق الأمر بضع سنوات من أجل انتظار لحظة التنوير، وبالطبع فلا عجب من ذلك؛ لأن هذا الذي أحدثك به أيها القارئ الكريم عن لحظة التنوير تلك، هو نفسه ما حدث لي مع هذه النظرية، التي تلتقي في بحثها الثاني مع "الفصل الرابع" من بحث سابق لي بعنوان "مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني"(١)، حيث كتبت فصلًا بعنوان "نظرية النظم والمعنى الكنائي"(٢)، أي بمعنى دور كل منهما في الآخر؛ "لأن كلمة الدور تعني توقف كل من الشيئين على الآخر"(٣) على نحو ما يقول المناطقة.

وهكذا فإن هذه الفكرة التي كانت ماثلة في رأسي وقت كتابة هذا البحث المشار إليه قد توقفت عند حدود فكرة البحث ولم تتعداه، إلا بعد أن قرأت في بحثين آخرين لناقدين كبيرين. طرح أحدهما إشكالية التقسيم الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر(٤)، وحاول الآخر حلها(٥).

ومن هنا تبادر إلى ذهني أن الفصل الرابع في بحثنا المشار إليه قد حل هذه الإشكالية – والتي لم أكن على علم بها وقت كتابته– لأنه قد كان بمثابة الجواب

---

(١) مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني، تأليف د/ علي سعد علي سعد، بحث بمجلة القبس، ع٣، ٢٠٠٠م من ص ١٠٨١-١١٦٧.

(٢) ينظر السابق من ص١١٣٨-١١٥٤.

(٣) السابق: ص١١٣٨، وينظر المعجم الوجيز: تأليف: مجمع اللغة العربية ط. المطابع الأميرية ١٩٩٤م، ص٢٣٨.

(٤) مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية تأليف د/نصر حامد أبو زيد، مجلة فصول: مج٥، ع١، ١٩٨٤م، ص٢١.

(٥) اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم تأليف د/ طارق النعمان ط١، سينا للنشر، ص٢٦٠-٢٧٥.

عليها؛ وعندئذ فكرت في كتابة البحث الثاني ليكون ردًا على هذه الإشكالية التي طرحتها في البحث الأول من هذه النظرية، ومن ثم فإن سأل سائل وقال: ما الفائدة المرجوة من بيان "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق"، وهي فاعلية لاحقة لسابق عليها في بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي"؟

وعلى ذلك فالجواب عن هذا السؤال المفترض أن نقول: "إن الاستعارة كالكناية في كونها تندرج في إطار نظرية "المعنى: ومعنى المعنى"، ولكنها – في الوقت ذاته – تمثل فرعًا آخر من فروع تلك النظرية التي ما زالت – من وجهة نظري – في حاجة إلى بحث محوري يجمع أفكارها المتواترة فيما بين الأسرار والدلائل، ويوحدها في بحث متواصل الأجزاء. هذا بالإضافة إلى أن "فاعلية اللفظ والنظم" في البحث الثاني من هذه النظرية لم يتعرض لهما أيٌّ من الباحثين، وهذا في حد ذاته – يهيئ لي ذلك الطريق الذي سلكته منذ سنة ألفين، أي وقت كتابة بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي".

وإذن فيجب أن يؤخذ في الاعتبار بأن ما كتبناه في الفصل الرابع في بحثنا المشار إليه سوف نضمه إلى هذه النظرية في فصلها الثاني في الطبعات التالية؛ لكونه جزءًا منها، ولكون نتائجه تترتب على ما تتمخض عنه هذه النظرية من نتائج.

ومن ثم فلو أمعنا النظر قليلًا في هذه النظرية لوجدنا أنها في البحث الأول قد حلت إشكالية التقسيمين الثنائي والثلاثي لكون أحدهما، وهو التقسيم الثنائي، – وذلك وفقًا لما أوضحناه في البحث الثاني – يتناول حالة اللغة والفكر في اللحظة المثلى من الإبداع عند نقطة محورية، أي أنها بالقياس إلى غيرها تمثل نقطة المحور في دائرة الإبداع بحيث تتلاشى الفواصل بين "اللفظ – النظم" أي بين "معاني الكلم"[1]

(١) دلائل الإعجاز تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني ت/ محمود محمد شاكر ط. دار القدس للنشر والتوزيع، ص٤١٢.

و"معاني النحو"[١] عند تلك النقطة التي يتحقق فيها ما يعود حسنه إلى اللفظ والنظم معًا"[٢]، وهذا يعني أن المُنْتَج من التقسيم الثنائي سوف يعود لبراعة إنتاجه إلى القسم الثالث من التقسيم الثلاثي؛ لأنه يمثل – وهذا ما أوضحناه في البحث الثالث – القسم الأول من بين سبعة أقسام تنتمي إلى هذا القسم.

أما التقسيم الثلاثي، والذي يعني المُنْتَج، والذي يمثل فيه مُنْتَج اللفظ والنظم قسمًا واحدًا من بين سبعة أقسام، فإنه أيضًا يحتوي على قسمين يعودان إلى النظم، وعلى ثلاثة أقسام تعود إلى اللفظ بحيث تستكمل الأقسام السياقية للأسلوب تعدادها في اثنى عشر قسمًا أسلوبيًا، قد تم إنتاجها من خلال دمج المفاهيم الثلاثة للنحو[٣]، مع كل من قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية[٤] وذلك وفقًا لما سوف تفصح عنه هذه النظرية فيما بعد.. أما كيف تكونت فكرة الدمج هذه من خطين أحدهما رأسي، والآخر أفقي؟ وكيف حدث الدمج بينهما عند نقطة التعامد، والتي تمثل محور دائرة الإبداع؟ فإن هذا ما سوف تفصح عنه هذه النظرية طبقًا لما ورد فيها، لأن هذه النظرية – ولعل هذا من المفارقات – قد ظهرت عند غيرنا أولًا على أنها من الإشكاليات، ثم انجلت بعد ذلك عندنا على أنها نظرية يصعب الاستغناء عنها!

دكتور / **علي سعد علي سعد**

---

(١) السابق: ص٤١٠.

(٢) السابق: ص٩٩.

(٣) يرجع الفضل في بيان المفاهيم الثلاثة للنحو إلى بحث للدكتور/ مصطفى ناصف، بعنوان: "النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز"، مجلة فصول، مج١، ع٣، ١٩٨١م، ص٣٣ – ص٤٠.

(٤) يرجع الفصل في بيان قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية إلى بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف قراءة في الأسرار والدلائل"، مجلة القبس، ع١١، ج٣ من ص١٥٣ – ٢٧٦.

التمهيد:

أولا : النظرية السياقية عند الغرب بين الامتداد إلى الدراسات اللغوية المعاصرة، والارتداد إلى فكر عبد القاهر:

لقد قلت في المقدمة أن "جون روبرت فيرث" (ت/ ١٩٦٠م) قد أنتج نظرية سياقية، و (فيرث) هذا يتبع من حيث أصول المدارس اللسانية الحديثة "المدرسة الوظيفية"، وهذه المدرسة تتميز "باعتقادها أن البنى الصياتية، والقواعدية، والدلالية، محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها"[(١)]، وقد ظهر (فيرث) طبقًا لنهج هذه المدرسة بنظريته السياقية، حيث ذهب إلى أن الوظيفة الدلالية للغة لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد القولة في موقف فعلي معين. أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الفعلي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي، وهو أمر لا يتحقق – حسب رأيه – إلا في سياق الموقف"[(٢)]، ويسمى كذلك سياق المقام"[(٣)] ومن ثم فمن أجل التمييز بين الموقف والسياق نسوق ما قاله أحد اللغويين حيث قال: "فإذا كان الموقف – بمفهومه العام – هو مجموعة العوامل الاجتماعية المختلفة التي تكون خلفية الحدث الاتصالي ومحيطه، فإن السياق مستوى يقع بين الشكل والموقف، ويستخدم السياق لجدولة مظاهر الموقف التي تؤثر في الشكل المختار"[(٤)].

وعلى ذلك فإننا لو ذكرنا كل ما قاله علماء الغرب في ذلك لتحولت تلك النظرية عن وجهتها، ولهذا سوف نلفت النظر – على نحو ما ذكرنا آنفًا – إلى بعض الانتقادات التي وجهت إلى نظرية فيرث؛ لأن "مشكلة فيرث هي أنه لم يعرض نظريته

---

(١) أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، تأليف: د/ محمد محمد يونس علي، مجلة عالم الفكر، مج٣٢، يوليو، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص١٤٦.

(٢) السابق: ص١٥٢.

(٣) لسانيات النص، النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجًا، تأليف: ليندة قياس، ط. مكتبة الآداب، ص٢٣ (بتصرف).

(٤) العبارة والإشارة، دراسة في نظرية الاتصال، تأليف: د/ محمد العبد، ط. مكتبة الآداب، ص٨٤.

عرضًا كاملًا وشاملًا، يبرز فيه الأسس الفلسفية، والمعرفية لأفكاره السياقية.. ولعل هذا ما أغرى هاليداي في بداية الستينات ليقدم شرحًا وتفسيرًا مفصلًا لنظرية فيرث.. (وذلك) فيما عرف بلسانيات فيرث الجديدة لعنصر السياق، والأبعاد الوظيفية للغة، ومهد السبيل إلى التوسع في الدراسات التخاطبية"(١).

وعلى ذلك فحركة النظرية السياقية قد امتدت إلى علم التخاطب من خلال أحد اركانها وهو عنصر "المساق (الذي استخدم في علم التخاطب).. في معنى أوسع بكثير من معناه اللغوي، الذي يفيد معنى مسرد الحديث"(٢)، ولهذا يقال: "ساق الحديث: سرده وسلسله"(٣).

وبعد.. فإنه قد يستدرجنا الحديث لو أخذنا نعدد جوانب التشابه بين النظرية السياقية وغيرها من النظريات، والعلوم التي تنبثق مع النظرية السياقية من أرضية مشتركة تتأسس على علم اللغة، ولهذا سوف نقتصر في هذا التمهيد على التشابهات التي تحقق أهداف النظرية، وذلك من خلال المكتسبات المعرفية التي حققها علم اللغة الحديث، وعلى الأخص في "علم النص"، بحيث نجد أن مصطلح السياق "يسهم في تحديده، بالتراكب عليه، والتخالف معه.. لأن السياق يتعلق بقضايا التأويل والإشارة والأيديولوجيا والعالم الخارجي كله، مما يقتضي ضرورة حصره في الإطار المعرفي الملامس للنص بشكل مباشر"(٤).

---

(١) أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة فصول، مج٣٢، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٣م، ص١٥٢، ١٥٣.

(٢) وصف اللغة العربية دلاليًا، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ص١٣٧ (بتصرف).

(٣) المعجم الوجيز: ص٣٢٩.

(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص، تأليف: د/ صلاح فضل – سلسلة عالم المعرفة، ع١٦٤، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص٢٤٣، ٢٤٤.

ومن ثم فإن علم النص هذا، والذي يعد خلاصة ما وصلت إليه المدارس اللغوية في الغرب في الفترة الأخيرة، تنحصر معاييره "فيما أطلق عليه (روبرت دي بوجراند) و (فلجانج دريسلر) المعايير النصية السبعة، والتي بدونها لا يكون النص نصًا، وهي السبك والالتحام والقصد ورعاية الموقف والقبول والتناص والإعلام"(١).

وعلى ذلك فهذه المعايير السبعة" هي ثمرة من تلك الثمار التي أنتجها الغرب، وهذه الثمرة يمكن أن نضعها في موضع المقارنة مع ما أنتجه عقل عبد القاهر، بحيث يمكن أن نقول: إن المنهج عند كل من عبد القاهر، ونقاد الغرب هو الذي أدى إلى ما نراه من ثمار؛ وهذا – في حد ذاته – قد يؤدي إلى نتائج؛ ولكن بشرط أن تظل حدود المنهج عند كل من عبد القاهر والغرب في حدود فكرته، لأن عبد القاهر – مع الأخذ بالحيطة والحذر – يشترك مع الغرب في مفاهيمه النقدية في أرضية مشتركة، وقد لا أكون مبالغًا إذا قلت: إن المصطلحات الكبيرة عند الغرب قد أخذها من المصطلحات الصغيرة عند عبد القاهر، أي من تلك المصطلحات التي تدور في فلك مصطلحات أكبر منها وهذا يترتب عليه أمران:

الأمر الأول: وهذا الذي يعني أن نقول – وبدون تكلف – إن عبد القاهر قد سبق الغرب، ودليل ذلك أن المصطلحات الصغيرة عند عبد القاهر قد تم توظيفها عند هؤلاء الغربيين على أنها من المصطلحات الكبيرة، وعليه فإذا كان عبد القاهر قد قال: "أن اليد تقع للنعمة، وأصلها الجارحة، لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم، وما يقتضيه ظاهر البنية، وموضوع الجبلة"(٢).

حيث أطلق السبب وهو (اليد)، وأريد المسبب عنها وهو (النعمة)، وهذا هو نفسه ما قال به (تشكومسكي) حين قال بـ "البنية الظاهرة" و "البنية العميقة" بحيث

(١) لسانيات النص النظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني أنموذجًا، ص٢٣.
(٢) أسرار البلاغة: ص٣٤٣.

"تتجه نظريته في أصولها إلى الناحية العقلية المتمثلة في البنية العميقة وانطراحها على البنية الظاهرة"(١).

إذن فما كنا نظنه في بداية الأمر يتوقف على استبدال مصطلح بآخر قد صار مجرد وهم، لأن هذا يتنافى مع فكرة العموم والخصوص في استخدام المصطلح، كما أنه يتنافى مع قواعد الترجمة في كثير من الأحيان، وعليه فسوف نسوق مثلًا آخر – للتدليل على ما نقول – وذلك هو الكائن في المعيار الأول من "المعايير النصية السبعة" وهو "السبك" والذي يعني – طبقًا لتراجم الغرب – "الكيفية التي يتم بها ربط العناصر اللغوية على مستوى البنية السطحية بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق"(٢).

وعلى ذلك لو نظرنا لمفهوم "السبك" طبقًا لما جاء في تعريفه هذا لوجدنا أنه يقابل عند عبدالقاهر – وذلك على نحو ما سوف يأتي في البحث الثاني – معيار "الترتيب"(٣) أو "التلاؤم"(٤) أما كونه يتساوى مع مفهوم "السبك والطَّابَع" على نحو ما قال عبد القاهر فلا، لأن عبد القاهر قد قال: "وكذلك قولهم لفظ ليس فيه فضل عن معناه، محال أن يكون المراد به اللفظ، لأن ليس ههنا اسم، أو فعل، أو حرف يزيد على معناه أو ينقص عنه، وإن اعتبرنا المعاني المستفادة من الجمل فكذلك...، وكذلك السبيل في السبك والطابع وأشباههما، لا يحتمل شيء من ذلك أن يكون المراد به اللفظ من حيث هو لفظ"(٥).

---

(١) النحو بين عبد القاهر وتشكومسكي، تأليف: د/ محمد عبد المطلب، مجلة فصول – مج٥، ع١ – أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤م، ص٣١.

(٢) لسانيات النص، النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أَنْمُوذجًا/ ص٢٣.

(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٩، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٤) السابق: ص٤٥، أود أن أنبه إلى أن عبد القاهر يقصد بـ "التلاؤم" التلاؤم المعنوي، لا التلاؤم اللفظي، ولا تلاؤم الحروف. (وينظر في ذلك، ص٥٧، وما بعدها من كتاب الدلائل).

(٥) السابق: ص٤٥٧، ٤٥٨.

إذن فعبد القاهر لا يرجع مزية اللفظ من حيث هو لفظ إلى نفسه، ولكنه يرجعها إلى دلالته المعنوية داخل التركيب الذي سبك سبكًا ثم أفرغ في قالب هو كالطابع الذي يطبع به ويختم. ومن ثم فلو نظرنا إلى التشابه بين أسلوبين من الأساليب فإننا نستطيع أن نقول: أن الثاني منهما يشابه الأول لأنه "يجري في مسلكه وينتظم في سلكه"(١). إذن فمفهوم "السبك" عند عبد القاهر أعمّ من مفهوم "السبك" عند الغربيين، لأنه يرادف مفهوم "النظم" إذن فعبد القاهر يمثل صناعة الكلام ونظمه بصياغة المواد الخام من الذهب والفضة وأشباههما.

وبعد.. فإننا لو أخذنا نعدد هذه المصطلحات التي استخدمها عبد القاهر، وتطورت عند الغرب طبقًا لما حدث لها من تعديل لعرفنا كم هو جزاف أن نخرج المصطلح من محيطه الذي عمل فيه من أجل أن نخلع عليه أزياء الحداثة، ولكننا من الممكن أن نضعه في موضع المقارنة من أجل التفاعل مع مصطلحات أخرى في الثقافة الغربية فحسب، ومن ثم فإن القراءة الموضوعية في هذه النظرية تستوجب علينا أن نضع ما خلصنا إليه من مصطلحات عبد القاهر – وهي المقابلة من حيث المقارنة مع المعايير السبعة السابقة في علم النص – أساسًا لهذه النظرية في فصلها الثاني، وهذه المعايير، أو الآليات هي المتمثلة في (الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد). ومن ثم فإن هذه المعايير تعود إلى اللفظ باعتبار معناه الوظيفي تارة، كما أنها – في الوقت ذاته – تعود إلى النظم باعتبار "معاني النحو" تارة أخرى. وهذا هو الذي استوجب للفظ فاعلية في "سياق المعنى"، وكذلك استوجب للنظم فاعلية في "معنى السياق"، وهذا هو نفسه ما تناوله علم النص فيما يعرف "بالاتساق المعجمي والاتساق النحوي، مع الأخذ في الاعتبار أن عبد القاهر – على نحو ما أسلفنا في هامش صفحة سابقة – لم يجعل للتلاؤم اللفظي المعجمي قيمة، ولكن على أية حال

(١) أسرار البلاغة: ص٢٦٠.

فأفكار عبد القاهر منذ بداية نهضة الغرب اللغوية، وإلى الآن ما زالت تحدث ارتدادًا زلزاليًا عند الغربيين حتى وإن أنكروا ذلك، ومن ثم فلا بأس من إنكارهم هذا؛ لأن فاعلية اللفظ والنظم بسياق المعنى، ومعنى السياق، والتي تناولتها – على نحو ما أشرت آنفًا – في بحث سابق بمفهوم "الدور" تتجلى فكرتها في علم النص من خلال ما ذكر أحد المنظرين الكبار حين قال: "وعليه فإن سياق فهم النص هو ذو طابع دوري"(١).

وبعد.. فلقد أوضحنا في هذا الجزء من التمهيد الأسس العميقة"للنظرية السياقية للفظ والنظم قراءة في التقسيم الثنائي"، أما النظرية نفسها ومن حيث هي قراءة في التقسيم الثلاثي أيضًا فإننا لم نوضحها في هذا الموضع، وذلك لكونها – مع اعتبار أنها تدور في فلك هذه النظرية السياقية العامة – تحتوي على نظرية جديدة، وهذا يقتضي أن نقدم ونمهد لها بما يجب من مقدمات وتمهيد. وإذن فسوف نقتصر هنا على ما يجب قوله ويتسع مداه، ومن ثم فلا ضير من متابعة ما يجب أن نقول.

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص – سلسلة عالم المعرفة – ع١٦٤، ص٢٤٦.

ثانيا: الفكرة العامة للنظرية السياقية للفظ والنظم بين التهويم والتحقيق:

١- الفكرة السياقية جذورها ومعالمها:

بداية أقول: إن مفهوم هذه النظرية التي نعتت به هو السياق، لأن السياق أعم من النسق، ولهذا يقال "سياق الكلام" كما يقال "نسق القول" والكلام أعم من القول، وكذلك يقال: "نسق السياق" ولا يقال: "سياق النسق" والمضاف يتعرف بالمضاف إليه.

أما المعنى اللغوي لكل من الكلمتين فقد لا يؤدي إلى تفرقة حاسمة بينهما، ومع ذلك فسوف نذكره فيما بعد.

أما السبب الذي من أجله ذكرت هذه التفرقة بين هاتين الكلمتين فإنه يعود إلى تلمس الطرق المؤدية لهذه النظرية، وذلك من خلال بنائها العميق في عقل عبد القاهر الذي ربط بين سياق اللفظ، وإعجاز القرآن وذلك حين قال: "أعجزهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجارى ألفاظها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر.. فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبوها مكانها، ولفظه ينكر شأنها.. بل وجدوا اتساقًا بهر العقول، وأعجز الجمهور"(١) إذن "فالنظرية السياقية للفظ والنظم" تعود فكرتها إلى إعجاز القرآن في الدلائل، وهي – في الوقت ذاته – ترتبط في أصولها الأولى بفكرة النسق"(٢) في الأسرار وما تعقبها من ذكر لها بعد ذلك في الدلائل(٣)، وكذلك ارتبطت الفكرة نفسها بفكرتي "الاتساق"(٤)، و "التناسق"(٥) في الدلائل أيضًا.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٣٩ (بتصرف).

(٢) ينظر: ص٢، ٥٧، ٨٨، من أسرار البلاغة.

(٣) ينظر: ص٣٦، ٥٠، ٥٢، ٦٠، ٣٦٣، ٣٩١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٠٣، من دلائل الإعجاز.

(٤) السابق: ص٤٦.

(٥) السابق: ص٤٩، ٤٧٣.

وعلى ذلك فهذه النظرية قد امتدت بجذورها في الأسرار وتفرعت بفروعها في الدلائل، على نحو استوجب السير في طريق طويل من أجل استيفاء ملامحها التي كانت تبرز حينًا، وتختفي حينًا آخر، وذلك قبل أن تظهر واضحة جلية في نظريتنا تلك والتي نستطيع أن نعرفها ابتداءً فنقول: "أن كل نظم يحدث تأليفًا للعلاقات المنطقية، أو المجازية في جملة أو قولة يشكل أسلوبًا أي خيطًا أو سلكًا بين الكلمات في إطار سياقي متسلسل، وعليه فإن هذا التعريف مجرد بداية كلام لأننا سوف نعيد هذا التعريف نفسه عندما تصل النظرية إلى أوِّجّها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

٢- فكرة الرسم الهندسي للنظرية بين التهويم والتحقيق:

بداية أقول: قد يظن البعض طبقًا لما سوف يرد بعد ذلك – أن الرسم الهندسي لهذه النظرية، وذلك لما يتضمنه من فكرة هندسية يعود إلى ابتكارنا، ولكنه في الحقيقة بعد حالة من التفكير، والبحث، ومعاودة القراءة، وجدت أن فكرة النظرية كانت ماثلة في عقل عبد القاهر من خلال تلك الشواهد الشعرية والنثرية التي ذكرها، وقام بالتعليق عليها بطريقة هندسية.

ومن ثم فإن الذي يبدو لي أن عبد القاهر – بعد طول مشاهدة، وتفكر في الكون – وذلك من خلال النظر في الدوال ومدلولاتها ومراجعها قد ارتسمت في ذهنه صورة لكل شيء؛ ولهذا فهو يرى "نجوم الهدى"[(١)]، وهم أصحاب النبي ﷺ في نجوم السماء من حيث الموقعية والفائدة المرجوة من كل منهما. ومن ثم فإن هذه النجوم تمثل نقاطًا على "بساط أزرق"[(٢)].

أما الخطوط الواصلة بين هذه النقاط فتمثلها في ذاكرة عبد القاهر تلك الخطوط التي رسمها حيث كان يتحدث عن بيت شعر لابن فارس يصف فيه منقار البازي بحرف

(١) أسرار البلاغة: ص٥٣.
(٢) السابق: ص١٥٠.

"الجيم" ذلك الحرف الذي يمثل زاوية مثلث ويتكون من خطين "الخط الأعلى"[١] و "الخط الأسفل"[٢] أما الدائرة فقد تركزت في ذهنه في قول الشاعر "والشمس كالمرآة في كف الأشل" حيث قال "ولا يتحصل هذا الشبه إلا أن تكون المرآة في يد الأشل، لأن حركته تدور وتتصل فيها سرعة.. وتلك حال الشمس، فإنك ترى شعاعها كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدأه إلى الانقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط"[٣]، أي يجمعه إلى نقطة التعامد، وذلك على نحو ما سوف يتضح فيما بعد من الرسم الهندسي للنظرية التي قمنا برسمها طبقًا لصورة هذه الأفكار المجمعة من عقل عبد القاهر، والتي أنتجنا منها نظرية، وبعد.. فإن الرابط بين أفكاري وأفكار عبد القاهر هو هذه النظرية، لأن أفكاري قد تكون محمولة على أفكار عبد القاهر في بعضها على حين أن أفكار عبد القاهر قد تكون محمولة على أفكاري في بعضها الآخر، وهكذا تتحقق لهذه النظرية الوحدة الذهنية بين أفكار مترابطة بحيث يستطيع الدارس أو الناظر إليها أن يستنبط بعض هذه الأفكار من بعض.

---

(١) السابق: ص١٥٦.

(٢) السابق: ص١٥٦.

(٣) السابق: ص١٥٧.

البحث الأول

التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام

عند عبدالقاهر،

قراءة في إشكاليات التأويل، وآليات التقسيم

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، وصلواته على محمد سيد المرسلين، وعلى آله أجمعين...

وبعد...

فهذا بحث بعنوان "**التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام عند عبدالقاهر، قراءة في إشكاليات التأويل، وآليات التقسيم**".

ومن ثم فإن سأل سائل، وقال: ما الأسباب التي أدت إلى كتابة هذا البحث، والجواب عن ذلك أن نقول: أن الأسباب التي أدت إلى كتابة هذا البحث تعود إلى سبب واحد، وسبب ذلك أن ناقدين كبيرين قد تصديا لأفكار عبدالقاهر. وعلى الأخص في تقسيمه للكلام حيث قال أحدهما: "إن عبدالقاهر قد ظل حائرًا بين تقسيم الكلام قسمين، وبين تقسيمه ثلاثة أقسام"[(١)] فأحدث بهذا الذي خلص إليه إشكالية قام بالرد عليها ناقد آخر في محاولة منه لتبرئة عبدالقاهر مما لصق به من خلال دمج التقسيم الثنائي في التقسيم الثلاثي– وهذا في حد ذاته– لا يقل خطرًا عن محاولة سابقه، لأن التقسيم الثنائي يعني الفاعلية بـ "العلاقات السياقية"، والفاعلية بـ "العلاقات الاستبدالية، وهذا هو نفسه الذي تناولناه في بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي" بمفهوم دور كل من النظم والكناية في الآخر.

ومن ثم فإن كانت كلمة "الدور" قد حلت تلك الإشكالية التي لم نكن على علم بها في بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي" فإن مفهوم فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى ومعنى السياق هو ما سوف نعالج به القضية نفسها في البحث الثاني من هذه النظرية طبقًا لما ورد في عنوانها. أما الإشكالية واللبث بين التقسيم الثنائي، والذي يعني

(١) مفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، تأليف الدكتور/ نصر حامد أبوزيد، مجلة فصول. مج٥، ع١، ١٩٨٤م ص٢١.

(المُنْتِج)، والتقسيم الثلاثي، والذي يعني (المُنْتَج) فإن هذا ما سوف يجده القارئ في المبحثين الأول والثاني من هذا البحث على الترتيب... وإذن... فإن هذا البحث سوف يتناول – طبقًا لما حددناه– إشكاليات التأويل وآليات التقسيم."[١] – في محاور التقاء توضح الفكرة من جذورها، وتلك هي المفارقة العجيبة بين هؤلاء الذين تناولوا "التقسيمين الثنائي والثلاثي على أنهما من الإشكاليات"، وأولئك الذين تناولوهما من خلال "اللفظ والمعنى" إذ إن كلًا من هؤلاء وأولئك قد تعلق بفكرة من أفكار عبد القاهر على حين أن الأفكار الأخرى قد بقيت من بصره على منظار.

ومن ثم فإن جمهرة كبيرة من الباحثين كانت تقول: لو أن هذه الأفكار بجملتها قد توازت، أو تلامست لتمكنا عندها من رصد أسس التقسيمين على نحو يحقق دقة الرصد، ويعطي كل فكرة من أفكار عبد القاهر ما توفرت عليه من خصائص للأفكار الأخرى. وعليه فإن ما طمحت إليه تلك الجمهرة من النقاد قد تحقق لها من خلال هذا البحث الذي أتى بـ "بأفكار عبد القاهر من الجذور إلى الفروع فحقق بذلك ما كان يطمح إليه النقاد في السابق، كما أنه في الوقت – ذاته – قد حقق تلك الغاية التي كنت أرجوها.

وبعد فهذا البحث من خلال ما توفر له، وتوفر عليه سوف يحدث لا محالة– هزةً نقدية وهذا هو سبب تأليفه، كما أنه في الوقت ذاته سوف يذكر القارئ بما قاله عبدالقاهر حين كان يتحدث عن "وجه الدلالة" في العموم والخصوص، إذ قال في العموم "ولا يحتاج في العلم به إلى روية واستنباط وتدبر وتأمل... (أما الخصوص) فهو مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبر[٢]... فلله إذن در عبدالقاهر الذي قال هذا الكلام،

---

(١) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، تأليف الدكتور/ علي سعد علي سعد، مجلة القبس، العدد الحادي عشر، الجزء الثالث ص١٥٣– ٢٧٦.
(٢) أسرار البلاغة: ص٢٩٤.

لأنه لولا كلامه ذلك لما اتبعنا أنفسنا، ولهذا أقول: إن هذا البحث– بإضمامة أبحاث أخرى إليه– قد اختطفوا من عمري عشر سنوات من البحث والإطلاع، إذ اختطفت النظرية السياقية بأبحاثها الثلاثة (القسط الأكبر منها، ومعنى هذا أنني قد عكفت على هذا البحث الأول منها زمنًا طويلًا، ولم أطلقه من كنانتي إلا بعد أن ارتضيت له موضعًا بين الأبحاث الكبار. أما البحث الثاني من النظرية السياقية) فمازلت– حتى اللحظة الراهنة– بصدد تأليفه، وسوف ألحقه ببحث ثالث، ومن ثم فإننا نمهل القارئ إلى وقت مجيء ذلك،ونختم بقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء/٥١].

التمهيد:

بداية أقول أن هذا البحث قد بدأ من إشكاليات التأويل، وذلك مسايرة للإدراك النقدي، الذي يقتضي أن نبدأ من حيث انتهى النقاد في سرد الإشكاليات، وذلك حتى نستطيع أن نلتمس الطرق المؤدية إلى حلها؛ لأن الإشكالية– من وجهة نظري– ليست في التقسيم، ولكنها في طريقة التأويل المرتبطة بالتقسيم.

وإذن فلابد من ترتيب هذا البحث على هذا المنوال حتى نستطيع أن نسلك الطريق الاستدلالي الذي رسمه عبدالقاهر لكل من التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام، لأن كلام عبدالقاهر في التقسيم الثنائي لم يكن منطويًا على ما يناقضه في التقسيم الثلاثي على نحو ما ترسب في طوية بعض الباحثين، ولكنه– وهذا بعض ما سوف يقال في هذا البحث– كان يعني بالتقسيم الثنائي (المُنْتِج)، وبالتقسيم الثلاثي (المُنْتَج) أي مفعول الإنتاج. وعليه فإذا كانت هذه هي إحدى أفكار هذا الفصل فما علينا بعدئذٍ إلا أن نتابع خيوط التعلق بين هذه الفكرة وغيرها من الأفكار من أجل أن نصل إلى الصواب، والذي هو دائمًا مع عبدالقاهر.

ومن ثم فإن تقديم الإشكاليات على الآليات قد كان من أجل ضرورة، وذلك لاستحالة الوصول إلى الآليات قبل أن تتكشف هذه الإشكاليات وتتغير فكرتها على نحو يوحي بعدم جدواها، وبالطبع فإن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا ريثما يمتلك هذا البحث آلياته على نحو يؤدي إلى الهدف المنشود وذلك على نحو ما سوف يأتي في مبحثيه.

المبحث الأول: إشكاليات التأويل لتقسيم الكلام ثنائياً وثلاثياً عند عبدالقاهر:

لقد أوضحنا فيما مضى أن الإشكالية ليست من صنع عبدالقاهر، إذ لا يتصور أن ما صنعه عبدالقاهر في تقسيم الكلام قد شابه غموض، أو لبس مما أدى إلى ثمة إشكالية. وعلى ذلك فالإشكالية كانت من عند النقاد، والذي يقول أحدهم– وهو الذي ألمحت إليه فيما مضى–: "لماذا لم يقنع عبد القاهر برد "المجاز" كله إلى النظم،

وظل حائرًا بين تقسيم الكلام قسمين، وبين تقسيمه ثلاثة أقسام؟"[١]، إذ إنه قد عنى بالنسبة للتقسيم الثنائي للكلام ما قاله عبد القاهر: "واعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزي المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزي ذلك فيه إلى النظم"[٢]، كما أنه قد عنى أيضًا بالتقسيم الثلاثي للكلام ما قاله عبد القاهر: "وجملة الأمر أن ههنا كلامًا حسنه للفظ دون النظم، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ، وثالثًا قد أتاه الحسن من الجهتين"[٣] ومن ثم فإنه لمن الجدير بالذكر أن أنبه إلى أن هذا الناقد نفسه الذي طرح السؤال السابق في تقسيم عبدالقاهر للكلام، وفي حيرته في ذلك قد قال: "لعل الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تحتاج إلى قراءة أخرى لعبدالقاهر، لا يتسع لها هذا المجال، ويكفي أن نشير إلى أن عبدالقاهر سواء في "أسرار البلاغة"، أو في "دلائل الإعجاز" يحرص على التفرقة بين "العامي المبتذل" من المجازات، و "الخاص الفخم الجزل"... وأغلب الظن أن ما يقصده عبدالقاهر بالكلام الذي يعود حسنه إلى لفظه دون نظمه هو الكلام الذي يتضمن مجازًا عاميًا مبتذلًا، دون الكلام الذي يتضمن مجازًا خاصًا، فذلك الأخير يعود حسنه إلى لفظه ونظمه في الوقت نفسه"[٤].

وهكذا أرجع هذا الناقد– في إجابته المتعجلة– القسم الذي يعود حسنه إلى اللفظ دون النظم إلى "الاستعارة [في] العامي المبتذل"[٥] على حين أرجع حسن الاستعارة في اللفظ والنظم إلى "الخاصي النادر"[٦].

---

(١) مفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية مجلة فصول، مج٥، ع١، ١٩٨٤ ص٢١.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٢٩، وللاستزادة انظر: ص٤٥١ نفسه.

(٣) السابق: ص٩٩.

(٤) مفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية مجلة فصول، مج٥، ع١، ١٩٨٤ ص٢١.

(٥) دلائل الإعجاز: ص٧٤– ٧٩، وللاستزادة ينظر ص٣٥٩، ٤٥٢ نفسه.

(٦) السابق: نفسه.

ولا شك أن هذا الكلام السابق لا يصلح لأن يكون إجابة على السؤال الذي طرحه من قريب، ولا من بعيد، والدليل على ذلك أن كل بلاغي يعلم أن "الاستعارة تنقسم باعتبار الجامع إلى خاصية، وعامية"[(١)] على نحو ما حدد عبدالقاهر، وسار البلاغيون في إثره.

ومن ثم فإن هذا السؤال الذي طرحه هذا الناقد المتعجل قد مثل إشكالية[(٢)]، إذ حاول ناقد آخر أن يجيب على هذا السؤال من خلال ناحيتين: أولهما: "موقع كل من النصين في الدلائل. ذلك أن التقسيم الثلاثي هو السابق، في حين أن التقسيم الثنائي هو اللاحق... ومن ناحية أخرى: فإن سياق كل من النصين، والوظيفة التي يضطلع بها كل منهما يختلف على نحو جلي... ذلك أنه إذا كان سياق نص التقسيم الثلاثي هو سياق إغفال تنوع صور المزية من قبل البلاغيين والنقاد، وإهدار النظم كمفهوم مفسر لتشكيل المزية وتحققها، فإن سياق نص التقسيم الثنائي... هو سياق رفض عبدالقاهر لـ (المطابقة بين التفسير والمفسر)... وليس (تقسيم الكلام قسمين– في هذا المجال– سوى استدعاء لبعض من هذا التقسيم الثلاثي في ظل سياق محدد ومغاير تمامًا"[(٣)].

وفي الحقيقة أن هذا الناقد الآخر قد حاول أن يضع تفرقة حاسمة بين النصين من خلال المسافة الفارقة بينهما في كتاب الدلائل، ومن خلال وظيفة كل من النصين في

---

(١) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح. تأليف أبي العباس بن أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي. ت– د/ خليل إبراهيم خليل ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢/ ٣٠٤.

(٢) أود أن أنبه إلى أن صاحب بحث "مفهوم النظم عند عبدالقاهر، قراءة في ضوء الأسلوبية" لو عُنيَ في بحثه في الاستعارة باعتبار الجامع من حيث هي (داخلية أو خارجية) لكان له في إشكالية حل التقسيم الثنائي والثلاثي نصف الإجابة، لأن الخارج والداخل في معنى الاستعارة يرتبط بالحقول الدلالية، والحقول الدلالية هي التي تحدد معنى السياق باعتبار اللفظ المستعار فاعلًا للمعنى، ولكنه بحث دون جدوى في تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع من حيث هي (عامية أو خاصية) فابتعد عن الصواب. ومن ثم فحسبه من ذلك أنه قد رمى بحجر في الماء الراكد وحرك قضية تضاريت حولها الآراء على نحو ما أشرنا إليه في إجمال.

(٣) اللفظ المعني بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ص٢٦٨– ٢٦٩ (بتصرف).

سياقه مع الأخذ في الاعتبار بأن التقسيم الثنائي– من وجهة نظره– هو عبارة عن ذكر نوعين من التقسيم الثلاثي في سياق مغاير.

وعليه فلو نظرنا إلى هاتين الناحيتين التي حاول فيهما– بكل ما أوتى من جهد– أن يحل هذه الإشكالية[١]، وأن يتلمس الطرق المؤدية إليها، لعرفنا كم بذل الرجل من جهد– نشكره عليه– دون أن يؤدي ما بذله إلى غاية.

المبحث الثاني: آليات التقسيم في التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام عند عبدالقاهر:

أولا: آليات التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر:

بداية أقول: أن حديثي في الصفحات السابقة ربما كان مشوبًا بانفعال بيني وبين هذين الناقدين، لأن إشكالية التقسيم– على نحو ما نرى– قد التبس فهمها. ومن ثم فلكي نصل إلى الحقيقة نستعير من الفلاسفة ما قالوه عن دعامتي الإلهام والعقل، إذ إننا بالإلهام– على نحو ما قالوا– ندرك ما ينبغي، وبالعقل ندرك ما نبغي.

وعليه فإذا كانت كلمة "الدور" عند المناطقة قد حلت في بحثنا "مفهوم المعنى الكنائي" إشكالية تقسيم الكلام ثنائيًا، فإننا في بحثنا هذا من المحتم علينا أن نضع– بعد كل ما ذكرناه– إشكالية التقسيم الثلاثي جنبًا إلى جنب مع التقسيم الثنائي من أجل أن نضع حلًا لهذه الإشكالية المفترضة، لأنها– من وجهة نظري– لا إشكال فيها، إذ لا اختلاف على أفكار عبدالقاهر، وإن تعددت الآراء. ومن ثم أقول: إن التقسيم الثنائي للكلام قد حدده عبدالقاهر بقوله: "قسم تعزي المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزي ذلك فيه إلى النظم"[٢] إذن فعبدالقاهر قد قال في كلا القسمين "تعزي" و "العزو": يعني الانتساب. ولهذا يقال: عزا فلانًا عزوًا وعزيًا: نسبة إليه، وعزا الخبر إلى صاحبه: أسنده إليه"[٣].

---

(١) لقد حدد المؤلف في الفصل الثالث من كتابه "اللفظ والمعنى" خمس عشرة صفحة لحل هذه الإشكالية، ينظر الصفحات من ص٢٦٠– ٢٧٥.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٢٩.

(٣) المعجم الوجيز تأليف: مجمع اللغة العربية، ص٤١٨.

وعلى ذلك فإن كان لا يجوز أن ينسب الرجل إلى اثنين، كذلك فإن عزو المزية لابد أن يكون إلى اللفظ، أو إلى النظم، وذلك باعتبار اللفظ فاعلًا للمزية تارة، واعتبار النظم فاعلًا للمزية أخرى، ومعنى ذلك أن لكل منهما دورًا في الآخر، لأن الفاعلية تعني "مقدرة الشيء على التأثير"(١) ومن ثم فإن تأثير اللفظ" يكون في "معنى السياق" من خلال "الكناية، والاستعارة، والتمثيل الكائن على حد الاستعارة"(٢). أما تأثير "النظم" فيكون في "سياق المعنى". ولهذا يقول عبدالقاهر: "وأمر النظم في أنه ليس شيئًا غير توخي "معاني النحو" فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولًا في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك"(٣) "ذاك لأنه ليس من عاقلٍ يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بعضها في إثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلق"(٤) إذن فالفاعلية تكون بالتعليق المعنوي تارة، وبالتعليق السياقي أخرى، كما أنها تكون في حالة فاعلية "اللفظ" مرهَنة بنظرية إنتاج "معنى المعنى"؛ ولهذا لام عبدالقاهر على من قالوا: "إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث"(٥). أما فاعلية النظم فقد استوجب عبدالقاهر: "دقة الصنعة... حتى تفصل القول وتحصل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم، وتعدها واحدة واحدة، وتسميها شيئًا شيئًا، وتكون معرفتك معرفة الصانع الحاذق الذي يعلم كل خيط من الإبرسم الذي في الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المُقطع، وكل آجرة من الآجر الذي في البناء البديع"(٦)، ولهذا لام عبدالقاهر

(١) المعجم الوجيز: ص٤٧٧.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٣٠.
(٣) السابق: ص٤٥٤.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٤٦٦.
(٥) السابق: ص٤٨١
(٦) السابق: ص٣٦، ٣٧ (بتصرف) الإبريسم: أحسن الحرير، والديباج: ضرب من الثياب: سداه، (أي خطوطه الطولية)، ولحمته: (أي خطوطه العرضية) حرير. والآجر: الطوب: وهو اللبن المحرق.

على أولئك النقاد الذين يقولون قولًا مرسلًا فقال: "ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية نظم الكلم... حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها"(١).

وعليه فبمثل تحديد عبدالقاهر للتقسيم الثنائي للكلام الذي يعزي تارة حسنه للفظ، وتارة حسنه للنظم، قد هم علماء اللغة المحدثون– سواء عن اقتداء به، أو عن غير اقتداء– إلى تحديد "العلاقات الاستبدالية" في مقابل "العلاقات السياقية"(٢). ومن ثم فإنه لمن دواعي العجب أن الذي قال الكلام السابق عن العلاقات، هو نفسه الذي طرح السؤال محل الإشكال على قراء عبدالقاهر؛ دون أن يفطن أنه لو كان في هذا التقسيم من ثالث، لأضاف علماء اللغة المحدثون قسمًا ثالثًا إلى العلاقات الاستبدالية، والعلاقات السياقية!.

ومن ثم نستطيع أن نقرر: أن التقسيم الثنائي (اللفظ – النظم) هو ما يقابل عند الغربيين "العلاقات الاستبدالية" و "العلاقات السياقية" وعلى ذلك فعبدالقاهر في التقسيم الثنائي لم يقصد ما يعود إلى بلاغة اللفظ، أو ما يعود إلى بلاغة النظم، أو ما يعود لهما معًا، لأنه في التقسيم الثنائي كان يبحث عن الفاعل الذي يعزي إليه، أي ينسب إليه الفعل. ومن ثم فإن الذين تخيلوا في هذا التقسيم الثنائي أن عبدالقاهر قد رماهم بثالثة الأثافي(٣)، أي بداهية كالجبل فهم الذين تخيلوا ذلك، لأنهم قد ظنوا أن التقسيم الثنائي هو أحد قسمي التقسيم الثلاثي بسبب التماثل اللفظي بين القسمين الأولين من التقسيم الثلاثي وقسمي التقسيم الثنائي.

(١) دلائل الإعجاز: ص٣٦.
(٢) مفهوم النظم عند عبدالقاهر قراءة في ضوء الأسلوبية مجلة فصول مج٥، ع١، ١٩٨٤ ص٢٢.
(٣) الأثفية: أحد أحجار ثلاثة يوضع عليها القدر، والجمع أثافي، وثالثة الأثافي: حرف الجبل يوضع إلى جنبه أثفيتان ويقال: رماه بثالثة الأثافي: بداهية كالجبل" ينظر المعجم الوجيز ص٦.

ثانياً: آليات التقسيم الثلاثي للكلام عند عبدالقاهر:

أما تقسيم الكلام ثلاثة أقسام فذلك باعتبار المزية "والمزية ما يمتاز به الشيء على غيره، والجمع مزايا"(١) والمزايا هي: الصفات.

ومن ثم فإن كان التقسيم الثنائي يعني فاعلية اللفظ والنظم وقت الفعل، فإن المزية باعتبارها الصفة تعني "المُنْتَج" بعد انتهاء الفعل؛ لأن الشيء لا تتحدد صفته إلا وهو شيء، أي موصوف، ولهذا يقول عبدالقاهر: "فمحال أن تكون للشئ صفة ثم لا يصح العلم بتلك الصفة إلا من بعد عدمه"(٢) وإذن فالتقسيم الثلاثي يجب أن ننظر إليه على النحو التالي:

أولًا : باعتبار المزية مفعولًا للفظ.

ثانياً : باعتبار المزية مفعولًا للنظم.

ثالثاً : باعتبار المزية مفعولًا لهما معًا.

وهذا هو الذي قال عنه عبدالقاهر: "قد أتاه الحسن من الجهتين ووجبت له المزية بكلا الأمرين"(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: أن التقسيم الثلاثي يعود إلى بلاغة المُنْتَج، أي مزاياه بعد أن يؤدي كل من اللفظ الفاعل، والنظم الفاعل دوره.

ومن ثم يستطيع الناقد بعد ذلك أن يرجع إلى ما يعود إلى بلاغة اللفظ إلى اللفظ، وما يعود إلى بلاغة النظم إلى النظم، وذلك بعد الحفر عن "عروق الشجر"(٤)، أو عن

---

(١) المعجم الوجيز: ص٥٨٠.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٠٧، وللاستزادة ينظر ص٥٦١ نفسه.
(٣) السابق: ص٩٩، ١٠٠.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٢٦٠.

"عروق الذهب"[١]؛ إذ إنهما قد يلتحمان ويأتلفان في بيت من الشعر، أو في فصل من النثر وعندئذٍ تعود بلاغة القول إلى اللفظ والنظم على السواء.

ثالثاً: الحدود الفارقة بين التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام طبقاً لآليات عبدالقاهر:

وأخيرًا تجئ لحظة الفصل بين التقسيمين؛ لأن الشيء قد يحصل بآخره؛ أي أخيرًا، ولهذا أقول :

إن ما قاله النقاد في تحليل أفكار عبدالقاهر بشأن التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام لم يحدث اندهاشًا في نفسي حتى وإن ألقيت له بالًا، لأن مسألة الصواب والخطأ في تحليل أفكار عبدالقاهر هي مسألة واردة عند كل من يعمل بصناعة النقد وبتحليل الأفكار. ومن ثم فإن الذي أدهشني حقًا هي أفكار عبدالقاهر التي عثرت بها، أي وقعت عليها فيما كتبته عن فكر عبدالقاهر في أبحاث سابقة، وأكبر دليل على صحة ما أقول: أن التقسيم الثنائي للكلام يعود– على نحو ما قلت– إلى فاعلية "اللفظ" الفاعل بـ "معنى السياق" من خلال "معنى المعنى"[٢].

أما فاعلية "النظم" فتعود– أيضًا– على نحو ما أسلفت؛ أي فيما تقدم وسبق إلى "معاني النحو"[٣].

وعلى ذلك فقد يسأل سائل: إذا كانت المزية– في التقسيم الثنائي– تعود إلى "اللفظ" تارة، وإلى "النظم" أخرى ففي أي الأقسام الثلاثة من التقسيم الثلاثي يكون منتج التقسيم الثنائي؟ أو بعبارة أخرى: في أي الأقسام الثلاثة يضع التقسيم الثنائي منتجه؟ وهنا تكون الإجابة من عبدالقاهر نفسه؛ إذ أنه قد حدد لمنتج التقسيم الثنائي القسم الثالث؛ الذي يعني فاعلية ودور كل من "اللفظ" و "النظم" في معنى الآخر

(١) السابق: ص٢٥٣، وللاستزادة انظر ص٢٩٥ من أسرار البلاغة.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٢٦٣.
(٣) السابق: ص٣٦٢.

بدليل قوله: "والإشكال في هذا الثالث، وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه، وتراك قد حفت فيه على النظم فتركته وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدرت في حسن كان به وباللفظ، أنه للفظ خاصة، وهذا هو الذي أردت حين قلت لك: "إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه من بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته"[(١)].

إذن فالتقسيم الثنائي بكلا قسميه ينحصر منتجه في القسم الثالث من التقسيم الثلاثي، وهو الذي "قد أتاه الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين"[(٢)]، ولولا أن هذا القسم الثالث قد أحدث مزية لما كان فاعلًا، ولما حقق حسنًا من خلال اللفظ والنظم على حد سواء، وتلك مسألة سوف يكون لها في البحث الثاني من هذه النظرية ما يؤيدها من تفاصيل.

وعليه فإذا كنا قد حددنا نوع المُنْتَج في القسم الثالث من التقسيم الثلاثي للكلام، وقلنا إن هذا القسم يحتوي على نوعي منتج التقسيم الثنائي كليهما. فبديهي أن ما قلناه في كلامنا السابق يستدعي سؤالًا مؤداه:

إذا كنا قد حددنا نوع المُنْتَج في القسم الثالث وحصرناه على ما ينتجه التقسيم الثنائي بكلا نوعيه، فما نوع المُنْتَج في القسمين الأولين من الأقسام الثلاثة؟ ومن هو فاعل الإنتاج؟

لا شك أن الإجابة على هذا السؤال تستدعي– إكمالًا للفائدة– تحديد نوع المنتج في الأقسام الثلاثة على الترتيب، وهذا يقتضي أن أعود إلى بحث سابق لي كي استمد منه، وبه مددًا[(٣)]، وأنجز به جوابًا واجبًا علي، وبالطبع ليس المعنى من ذلك أن هذا السؤال الذي نجيب عنه في هذه الصفحات قد كان مطروحًا من قبل في أي مما

(١) السابق: ص١٠٠.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٩٩، ١٠٠.
(٣) المفهوم الاصطلاحي للاستعارة، مجلة القبس، ع١١، ج٣، ٢٠١١م من ص١٥٣ – ٢٧٦.

كتبناه عن عبد القاهر، وإنما المعنى من ذلك أن أفكار عبدالقاهر تلتقي سداها؛ أي خطوطها الطولية– بلحمتها، أي بخطوطها العرضية في نسيج من الكلم مبطنٍ بالأفكار.

ومن ثم فخلاصة ما أريد قوله: أن أقول: أنني قد وجدت جواب هذا السؤال يعود إلى بحثنا "المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل بحيث نجد نقطة التقاء بين جواب هذا السؤال، وبين أقسام الاستعارة التي تجرى على "المعاني العقلية"[(١)] تارة، وعلى "المعاني التخييلية تارة أخرى، هذا بالإضافة إلى وجود عامل النظم مع كل أقسام الاستعارة باعتباره عاملًا مشتركًا تتحقق به المزية، أو يكون مجرد أسلوب لغوي يصلح أن يبنى عليه، أو يتوقف دوره عند حدود الصحة النحوية. إذن فهذه هي المفاهيم الثلاثة للنحو التي تتفاعل مع قسمي "المعاني العقلية" وقسمي "المعاني التخييلية" لتحديد نوع المنتج الذي يعود إلى اللفظ، أو الذي يعود إلى النظم، أو الذي يعود لهما معًا.

وعلى ذلك لو ترسمنا أفكار عبدالقاهر لوضح لنا أين كان يحفر الرجل، وأين كان يبني، وفي أي موضع كانت تتحرك أفكاره في كل متداخل متشابك. ومن ثم فإن أفكار عبدالقاهر في حاجة إلى حبالة صياد ماهر حتى لا يختلط الحابل بالنابل فتختلط الأمور، ثم يلام عبدالقاهر بعد ذلك على هذا الاختلاط، وذلك على نحو ما قال ناقد معاصر: إن أفكار عبدالقاهر في الدلائل "مبعثرة حتى لا يعسر على الدارس لم أشتاتها إلا بكثير من الجهد والتنظيم"[(٢)].

وهكذا علل هذا الناقد من خلال كلامه السابق لفكرة مؤداها الغموض؛ لأن الأفكار إذا تبعثرت غمضت، ولا شك أن عبدالقاهر لم يكن مبعثر أفكار إلا عند فئة

(١) أسرار البلاغة: ص٢٢٨، وما بعدها.

(٢) النقد العربي القديم والمنهجية تأليف د/ عبدالقادر القط– مجلة فصول مج١، ع٣– ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب إبريل ١٩٨١ ص٢٠.

قليلة من النقاد منها هذا الناقد، ومن لف لفه، أي صنع صنعه، وعلى ذلك ففكرة بعثرة أفكار عبدالقاهر هي فرية باطلة تريد أن تلصق اللاعقلانية بهذا الطود الشامخ البناء، وإن شئت فقل الصّناع الذي يعرف "عروق الذهب" أو الزّراع الذي يعرف "عروق الشجر" ومن ثم فلكوني زراعًا أستطيع أن أغلب الزراعة على البناء والصياغة حتى تكون الصورة مرئية على نحو ما قال عبدالقاهر: "في مرآة العقل"[١] بحيث نجعل أصلًا، أو جذرًا نقيس عليه ما اكتمل في شجرة البناء الفكري عند عبدالقاهر من فروع. إذن فأين جذر الشجرة؟ إن جذر الشجرة هو "عقل عبدالقاهر" الذي أنبت فرعًا يعود في أصله إلى ذلك الجذر وهو كتاب "أسرار البلاغة" ذلك الكتاب الذي يمثل ما اصطلح عليه البلاغيون بـ "علم البيان" ثم نبت من الجذر نفسه؛ أي من عقل عبدالقاهر فرع آخر هو "دلائل الإعجاز" وهذا هو الذي خصه عبدالقاهر "بعلم المعاني" بالإضافة إلى أبواب بلاغية أخرى. وهكذا زرع عبدالقاهر شجرة واحدة لا شجرتين.

ومن ثم فإن هذه الشجرة قد ازداد حجمها واتسع قطر محيطها، ولكنها مع هذا بقيت شجرة واحدة، يحمل جذرها الذي تعاظم طبقًا لنموها الورقي كل أفكار عبدالقاهر البلاغية. وعلى ذلك فإذا كانت الأوراق في كلا الفرعين تمثل أفكار عبدالقاهر فإن الجذر الذي يعني عقل عبدالقاهر يغذي كلا الطرفين بما احتوى عليه من فكر يؤكد وحدة المصدر، أو وحدة العقل، وما ينتج عنها من توافق يؤدي إلى تَرَتُّبٍ وتشابكٍ في الأفكار.

ومن ثم فعبدالقاهر لم تجمح به شهوة الفكر جموحًا يحجب عن قارئه رؤية الأفكار، لأنه لو كان كذلك لسد أمامنا سبل الوصول إلى معرفة الحدود الفاصلة بين التقسيمين الثنائي والثلاثي اللذين أوضحناهما فيما مضى بنظرة عامة واللذين سوف نشرع في إيضاحهما تفصيلًا فيما يلي من صفحات.

---

(١) أسرار البلاغة: ص١٩٩.

رابعاً: الحدود الفارقة بين التقسيمين الثنائي والثلاثي طبقاً لآليات النظرية في أبحاثها الثلاثة:

بداية أقول أن هذا الجزء من هذا البحث لم يكتب إلا بعد نهاية المطاف من نظريتي تلك، والتي تمخضت عن بضعة حدود فارقة نوجزها على النحو التالي:

١- أن مُنتَج التقسيم الثنائي لا يمثل إلا قسمًا واحدًا فقط – وهو القسم الأول – من الأقسام التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم، لأنه من المعلوم – بعد هذه النظرية – أن ما يعود حسنه إلى اللفظ والنظم في الأقسام السبعة بكاملها يعود في نشأته إلى فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق، وهذا ما اصْطُلح عليه حديثًا بنظرية العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية عند الغرب. وهنا يتضح لنا أن هذه النظرية قد تحدث انقلابًا في الفكر، لأن الفكرة بمجملها لا تتمثل في نمط واحد، ولكنها تتمثل في مستويات متعددة من حيث مستويات المفاهيم الثلاثة للنحو، ومن حيث إمكانية الدلالة، وروابطها العلائقية في كل من قسمي "المعاني العقلية" وقسمي "المعاني التخييلية". إذ إن الجمع بين أحد مفاهيم النحو، وبين أحد أقسام هذه المعاني هو الذي ينتج أسلوبًا لا يمكن أن يتكرر في غيره، وهكذا يكون الحكم في كل أسلوب بالمقارنة إلى أسلوب آخر.

٢- لعله يكون قد وضح لنا أن منتج التقسيم الثنائي لا يمثل إلا قسمًا واحدًا من الأقسام الاثني عشر للأسلوب، وقد جعل عبد القاهر هذا القسم أساسًا لنظريته، التي تقوم في أساسها – وهذا ما سوف نوضحه فيما بعد – على فكرة هندسية بحيث يمثل هذا القسم نقطة التعامد بين المستقيمين الرأسي والأفقي بحيث يتلاقى المفهوم الثالث للنحو أي "معاني النحو" في نهاية المستقيم الرأسي مع القسم الثاني من "المعاني العقلية" عند نقطة التعامد التي تمثل محور دائرة الإبداع عند الجرجاني عبد القاهر.

٣- إن تلاقي المفاهيم الثلاثة للنحو مع قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية هو الذي ينشأ عنه الأقسام الاثنا عشر بجملتها، والتي يعود ثلاثة منها إلى اللفظ،

واثنان إلى النظم، أما السبعة المتبقية – والتي منها مُنتَج التقسيم الثنائي – فإنها تعود إلى اللفظ والنظم، وهكذا نستطيع أن نقول: أن فكرة التقسيم الثلاثي قد تمخضت عن الأقسام السياقية للأسلوب، وما عده عبد القاهر أساسًا في القسم الأول الذي يعود إلى اللفظ والنظم، فإن هذا باعتبار ما يجب أن يكون، ويضاف إلى هذا القسمِ القسمُ الثالثُ من الأقسام التي تعود إلى اللفظ، بالإضافة إلى قسمي النظم بحيث تمثل هذه الأقسام الثلاثة درجات النظم.

ومن ثم فعلى هذا الأساس – باعتبار ما يجب أن يكون – بنى عبد القاهر نظريته في النظم التي تصدر بها العالم شرقًا وغربًا، حتى وإن اختفت بعض مبادئها، أو اختفى وجهها الآخر، والمتمثل في هذه الأقسام السياقية الاثني عشر. **وبعد**...

فإن عبد القاهر جعل الأقسام الأربعة السابقة حاملة لرسالته في إعجاز القرآن. أما بقية الأقسام فإنها وإن لم تكن حاملة لرسالته فإنها محمولة على موضعها، ولكن بشرط "ما تركت المضايقة، وأخذ بالمسامحة"(١).

إذن فالمعنى من ذلك أن عبد القاهر قد جعل فكرته غير قابلة للكسر، لأنه أمسك بأسس دائرة الإبداع من طرف، وترك طرفها الآخر شركة بين الشعراء والنقاد والعامة، وذلك إيمانًا منه بمبدأ الاختلاف والتعددية. ومن ثم فعبدالقاهر لم يغير من أسسه التي وضعها، ولكنه في المقابل ترك الطرف الآخر على حريته في بناء الأفكار وفي تقبلها، وذلك إيمانًا منه بأن هذا الطرف الآخر قد يعيد النظر فيما قال عبد القاهر ولو بعد حين.

٤– لقد اتضح لنا من مجمل النظرية بعد أن انتهينا منها أن التقسيم الثنائي هو التقسيم الجامع لكل من العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية، وهذا قد وضح على نحو ما أشرنا في القسم الأول من الأقسام التي يعود حسنها إلى اللفظ والنظم. أما

(١) أسرار البلاغة ص٢٤٠.

فاعلية العلاقات السياقية في إطار واحد فإن هذا يعود إلى النظم، ولا شيء غير النظم، وهذا بالطبع بخلاف العلاقات الاستبدالية، لأن الكلمة لا توصف بأنها مستعارة إلا في جملة من القول، وهذا "ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته"(١).

وعلى ذلك فكل ما كان من الكناية والمجاز في جملة أو قوله فإن حسنه سيعود إلى اللفظ والنظم ما دام نظمه صحيحًا، ودلالته – من واقع التجربة – تعود إلى الواقع باعتبار تصورها. وهنا تكمن المفارقة بين ما يجوز اعتبار حسنه من اللفظ والنظم، وبين ما لا يجوز، إذ إن عبد القاهر على هذا الأساس قد أرجع المستحيل عقلًا، أو عادة إلى اللفظ(٢)، وذلك لافتقاد الصلة بين "معاني النحو"، وبين "دلالات المعاني"، كما أنه قد أرجع "الاستعارة غير المفيدة"(٣)، و "ما يدعي فيه لما لا يعقل العقل"(٤)، إلى اللفظ كذلك، والسبب الذي دفع عبد القاهر إلى ذلك هو "توهم الاشتراك في الدلالة"، وهذا سوف يأتي تفصيلًا في القسمين الأول والثاني من الأقسام التي يعود حسنها إلى اللفظ.. وبعد .. فهذه بعض الحقائق الجزئية من مجمل النظرية. أما بقية الحقائق فإنها سوف تأتي في موضعها تباعًا، وذلك عندما نشرع في بيان النظرية بجملتها. ومن ثم أقول اختصارًا: إن هذا البحث لا نستطيع أن نوجز نتائجه لا إجمالًا، ولا تفصيلًا، لأنه بجملته بمثابة التمهيد للبحثين التاليين. وعلى ذلك فإننا نكتفي بما قلناه، وعلى القارئ أن ينظر في كل كلمة فيه، وعليه أيضًا أن ينتظر ما سوف يقال في البحثين القادمين، وعلى الأخص البحث الثالث والذي هو – في حد ذاته – نظرية جديدة نرجو أن يتحقق لها ما تحقق للنظريات العلمية الحديثة من فروض وإحداثيات.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص١٠٠.
(٢) ينظر أسرار البلاغة: ص٢٨٦.
(٣) ينظر السابق من: ص٢٢-٣٠، ٤٨، ٣٥٢.
(٤) السابق: ص٣٢.

البحث الثاني

فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى

ومعنى السياق

قراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبدالقاهر

المقدمة

بداية أقول إن "اللفظ" هو الذي يصنع "معنى السياق" على حين أن "النظم" هو الذي يصنع "سياق المعنى".

ومن ثم فإذا كانت "الفاعلية: هي مقدرة الشيء على التأثير"[١] فمعنى ذلك أن "اللفظ" والذي يعني "الكناية، والاستعارة، والتمثيل الكائن على حد الاستعارة"[٢] له فاعلية، أي مقدرة وتأثير في النظم من خلال إنتاجه لـ "معنى السياق". أما "النظم" فهو يعني "توخي معاني النحو في معاني الكلم"[٣] "لأن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الفروق والوجوه التي من شأنها أن تكون فيه"[٤] إذ "ليس النظم– على نحو ما يقول عبدالقاهر في موضع آخر– إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشئ منها"[٥]؛ وربما لهذا اشترط عبدالقاهر في المستمع أيضًا أن يكون من أهل الذوق والمعرفة وفي هذا يقول: "واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعًا من السامع، ولا يجد لديه قبولًا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة... فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبدًا على سواء، وكان لا يفتقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابًا ظاهرًا، فما أقل ما يجدي الكلام معه"[٦].

ومن ثم فمن أجل الإيجاز والاختصار نقول: أن عبدالقاهر قد طرح في الدلائل نظريته في النظم بأساليب كثيرة، وربما لهذا صرح في بداية كتابه هذا بقوله: "وإنه على

---

(١) المعجم الوجيز: ص٤٧٧.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٣٠.
(٣) السابق: ص٣٦١.
(٤) السابق: ص٨٧.
(٥) السابق: ص٨١.
(٦) دلائل الإعجاز: ص٢٩١.

الجملة بحث ينتقي لك من الإعراب خالصه ولبه"[١]، إذ إن عبدالقاهر قد بحث في نظريته التي حازت الإعجاب عن "معاني النحو" التي تحدث في الأساليب البلغية ما تراه "بين الألفاظ من الاتساق العجيب"[٢].

وعلى ذلك فإذا كانت فاعلية "اللفظ"– على نحو ما أسلفت– لانتاجه لـ "معنى السياق" فإن فاعلية "النظم" ترجع لانتاجه لـ "سياق المعنى" إذ إن "معنى السياق" يعود إلى "معاني الكلم" على حين أن "سياق المعنى" يعود إلى "معاني النحو" "ومن هنا كانت هذه الثنائية [التي أثيرت في المدارس اللغوية الحديثة]، والتي تمثلت في تناول سوسير في التفرقة بين اللغة والكلام، كما أن الفكرة نفسها تمثلت عند تشومسكي في التفرقة بين الكفاءة والأداء فالكلام تحقيق للنظام، والأداء تنفيذ للكفاءة اللغوية"[٣] إذ إننا نستطيع أن نضع"اللغة، الكفاءة اللغوية، أسلوبية اللغة" في مقابل "الكلام، الكفاءة الأدائية، أسلوبية الكلام".

وعلى ذلك فمن أجل الاختصار سوف نختار من بين المصطلحات السابقة ما قاله تشومسكي عن "الكفاءة اللغوية" و "الكفاءة الأدائية"؛ لأن "الكفاءة اللغوية" تعني "معاني مفردات الكلم" أي الاستعمال المعجمي لـ "أصل المعنى" استعمالًا وظيفيًا، كما أنها تعني "معاني النحو" كالإثبات والنفي والتوكيد "ومراتب الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة كقولنا إن الاستفهام له صدر الكلام، وأن الصفة لا تتقدم عن الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية"[٤]، إلى غير ذلك مما قاله عبدالقاهر وتعرض له بعد ذلك تفصيلًا من خلال معنوية (الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد).

---

(١) السابق: ص٤٢.

(٢) السابق: ص٤٦.

(٣) شعر صلاح عبدالصبور دراسة نصية تأليف د/ محمد حماسة عبداللطيف– سلسلة دراسات أدبية– ط مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٣.

(٤) أسرار البلاغة: ص٣.

أما "الكفاءة الأدائية" فهي خطابية إبلاغية وتعود في الأساس إلى فصاحة المتكلم المتحدث باللغة؛ "لأن الفصاحة.. عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى"(١)؛ أي أنه قد "أحدث زيادة في المعنى على أصل المعنى"(٢)، وهذا سوف نعرض له أيضًا بعد ذلك تفصيلًا من خلال سياقية (الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد).. وبعد.. فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن أن نقول: لماذا جعل عبدالقاهر مرحلة تعلق اللغة بالفكر خاصة بالتقسيم الثنائي، أي بدور وفاعلية اللفظ المنتج لـ "معنى السياق" في كلٍ من الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، ثم العكس في حالة فاعلية النظم في كل منها؟ والجواب عن ذلك أن المبدع في حالة تعلق اللغة بالفكر يستطيع أن يغير العلاقات المنطقية إلى علاقات مشابهة، أو ما إليها. ومن هنا نظر عبدالقاهر إلى حالة تعلق اللغة بالفكر في أعلى مستوياتها، أي في حالة المبدع الذي يغير من طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات، وذلك في ذات الوقت الذي يقوم فيه بوضعها في ترتيب سياق معين، وهذا هو ما هدف إليه ناقد معاصر حين قال: "إن الحدث اللساني؛ [أي اللغوي] هو تركيب عمليتين متواليتين في الزمن متطابقتين في الوظيفة، وهما اختيار المتكلم لأدواته التعبيرية من الرصيد المعجمي للغة ثم تركيبه لها، فإذا بالأسلوب يتحدد بأنه توافق بين العمليتين، أي تطابق جدول الاختيار على جدول التوزيع"(٣).

إذن فالمعنى من ذلك أن الألفاظ بمعناها السياقي، أي الوظيفي سوف تؤثر على "سياق المعنى"، أي تعطيه دلالته، وفي الوقت ذاته فإن النظم سوف يؤثر على "معنى السياق" في تحديد دلالته داخل سياق المعنى الذي يتحكم فيه من خلال أدواته النحوية الفاعلة، والكائنة في "معاني النحو". وعلى ذلك فعبدالقاهر لم يجعل إحدى الفكرتين

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٠٢ (بتصرف).
(٢) السابق: ص٢٦٦ (بتصرف).
(٣) الأسلوبية والأسلوب تأليف د/ عبدالسلام المسدي ط٤ دار سعاد الصباح (الصفاة) القاهرة ص٩٦.

بمعزل عن الأخرى، ولو فعل ذلك لاقتصر في جانب اللفظ على التصوير البياني، ولاقتصر في جانب النظم على قوانين النحو والعلاقات المنطقية بين الألفاظ.

إذن فعبدالقاهر كان يبحث عن التماثل والاختلاف، أو إن شئت فقل كان يبحث عن التماثل في العلاقات من أجل أن يبني عليها الاختلاف، وهذا هو ما صرح به في بداية الأسرار في قوله: "فإنه قد يذكر الأمر المتفق عليه ليبني عليه المختلف فيه"(١) وقوله "واعلم أن غرضي.. أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق"(٢).

ومن ثم نستطيع أن نقول: أن ما أدركته المدارس اللغوية الحديثة قد أدركه عبدالقاهر قبلها بمئات السنين. حتى وإن اختلفت المصطلحات، وطريقة التناول إلا أن الهدف واحد من حيث أن كلًا منهما قد هدف إلى بيان فاعلية كل من اللفظ والنظم في الآخر، أو دور كل منهما في الآخر. وإليك قول عبدالقاهر: "حتى إذا وازنت بين كلام وكلام دريت كيف تصنع فضممت إلى كل شكل شكله، وقابلته بما هو نظير له، وميزت ما الصنعة منه في لفظه، مما هي منه في نظمه"(٣).

إذن فالذي نقصد إليه الآن هو بيان ذلك من خلال منهج عبدالقاهر، وعلى ضوء من الأسس التي حددها.

---

(١) أسرار البلاغة: ص١٨.
(٢) السابق: ص١٩.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٩٨.

التمهيد

أولًا: فكرة تفاعل اللفظ مع النظم تحتوي على فكرة هندسية:

بداية أقول:

إن عبد القاهر الجرجاني صاحب فلسفة لغوية مثالية، وصاحب عقلية هندسية في الآن ذاته، لأن فكرة "فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق قراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر" هي فكرة هندسية، ولا تتحقق إلا عندما يمتد المستقيم الرأسي الممثل للنظم ليتلاقى مع المستقيم الأفقي الممثل لكل من المعاني العقلية والتخييلية في نقطة التعامد مع المعنى العقلي الثاني، ومعنى ذلك أن اللفظ المتمثل في الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة في لحظة تفاعل مع المفهوم الثالث للنحو عند نهاية المستقيم الرأسي بحيث يمكن أن يحدث اللفظ تغييرًا في سياق المعنى، أو يحدث النظم تغيرًا في معنى السياق، وذلك على حسب درجة الفاعلية لكل منهما.

ومن ثم فلو نظرنا إلى هذا الرسم البياني التالي فلسوف تتضح الفكرة التي يجب أن يتسق مفهوم البحث مع مضمونها.

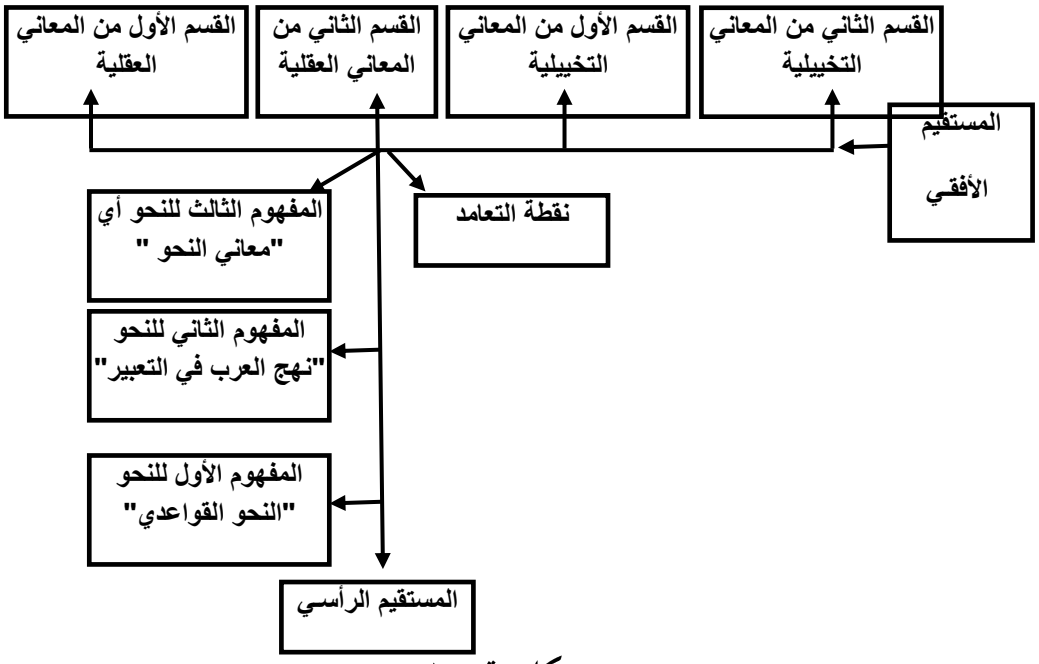

شكل رقم (١)

نقطة التعامد للمستقيمين الرأسي والأفقي

ومن ثم فبالنظر إلى الشكل السابق، نرى أن عبد القاهر قد بدأ من أعلى نقطة بالنسبة إلى المستقيم الرأسي، أي من معاني النحو التي تتلاقي مع القسم الثاني من المعاني العقلية في نقطة التعامد، والتي تمثل مرتكزًا لدائرة من المفترض – وهذا ما سوف يتضح في بحث تالٍ – أن تكون محورًا لها. هذا بالإضافة إلى أن مفهوم الفاعلية يقتضي وجودهما معًا عند نقطة واحدة، ولهذا قلت – فيما سبق: أن التقسيم الثنائي ينظر إليه باعتبار اللفظ فاعلًا للمزية تارة، وباعتبار النظم فاعلًا للمزية تارة أخرى.

ومن ثم فهذا الكلام ليس مجرد مراوغة عقلية، لأنه ربما قال قائل: وهل كان عبد القاهر، أو غير عبد القاهر شاهدًا على الشاعر، أو غير الشاعر وقت الإنتاج الإبداعي، بحيث يجعل التقسيم الثنائي عملية تفاعلية بين "معاني النحو" والقسم الثاني من "المعاني العقلية"؟

والجواب عن ذلك أن نقول: أن هذه العملية التفاعلية قد جعلها عبد القاهر مثلًا أعلى يقربه من رسالته السامية في بيان إعجاز القرآن من خلال هذه النماذج العليا من الشعر والنثر، وهذا في حد ذاته لم يمنع عبد القاهر من أن يلحظ عملية الإنتاج في غير هذا القسم من الأقسام التي تتلاقى فيها مفاهيم النحو الثلاثة مع قسمي المعاني العقلية، وقسمي المعاني التخييلية، بحيث نجد صدى ذلك في البحث التالي لهذا البحث.

وعلى ذلك فما أريد قوله – والذي يجب أن يأخذه القارئ في الحسبان: أن التقسيم الثنائي (اللفظ – النظم) يعني الفاعلية التي تستوجب المزية لأحدهما في سنن الإبداع والاختراع، وهذا يعني تفكيك الصورة، وتفكيك السياق من أجل إعادة ترتيب الكلمات، واستخراج دلالتها، وهذا كما يكون في التقسيم الثنائي يكون في كل فنون القول.

وإذن فعبد القاهر قد جعل هذا القسم مثلًا أعلى، لأن المبدع بـ "معاني النحو" لا بد وأن ينجز وعيًا بكرًا يعود إلى البنية اللغوية العميقة، ويتخطى حدود البنية السطحية للأسلوب، كما أن المبدع بالمجاز يبدع تجوزًا، لأنه ينقل دلالة الكلمة "عن دلالة إلى دلالة"(١)، ولهذا قال عبد القاهر "فإنه لا يعقل في المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطيها دلالة أخرى"(٢).

وعلى ذلك فإن الذي أريد أن أهم به مفصحًا، وأن أصرح به قبل موعده أن أقول: أن منتج التقسيم الثنائي في بحثنا هذا هو أول الأقسام السبعة التي يعود حسن المُنتج منها إلى اللفظ والنظم، وذلك طبقًا لما قررناه في بحثنا "نظرية الأقسام السياقية للأسلوب، قراءة في التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر" وهذا البحث سوف يكون التالي لما نحن بصدده. ومن ثم فليس ثمة مفارقة بين ما أعنيه في بحثنا هذا، وما

(١) أسرار البلاغة: ص٣٦٤.
(٢) السابق: ص٣٦٤.

أعنيه في البحث التالي عليه، لأن عبد القاهر، وإن يكن قد بدأ هنا من الأعلى عند نقطة الوسط، أو المرتكز إلا أنه قد اتجه بعدها يَمْنَةً ويَسْرةً على المستقيم الأفقي من أجل أن يرى آليات الاتصال بين هذه النقاط، والنقاط الأدنى على المستقيم الرأسي، ولكن في حدود الدائرة التي ارتسمت في عقله، وهذا ما سوف نوضحه تفصيلًا في البحث المشار إليه.

ثانياً: تعريف الفاعلية بين اللفظ والنظم باعتباره نظرية لغوية:

لقد ذكرت فيما مضى أن مفهوم الفاعلية بين اللفظ والنظم هو ما عناه النقد الغربي الحديث "بنظرية العلاقات الاستبدالية، والعلاقات السياقية" وعلى ذلك نستطيع أن نضع تعريفًا "لفاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى ومعنى السياق" فنقول:

"إنها النظرية التي تحدد أثر وفاعلية اللفظ، أو النظم في كل من الآخر، وذلك من حيث إحداثيات اللفظ في سياق المعنى، أو إحداثيات النظم في معنى السياق".

ومن ثم فلو نظرنا إلى مفهوم الإحداثيات التي تعمل طبقًا له النظريات الحديثة لوجدنا أنه يعني مجموعة الفروض النظرية، وجملة القوانين التي يتضح من خلالها الفاعلية ب "معاني النحو" والفاعلية ب "دلالات المعاني"، وهذا ما سوف نقوم بتوضيحه في مجمل هذا البحث، وذلك على نحو ما سوف يأتي.

ثالثًا: الأسباب التي دفعت عبد القاهر إلى تقديم فاعلية النظم على فاعلية اللفظ في كل شواهد القرآن:

إنه من المعلوم أن الكلام قد كثر جدًا في تقديم عبد القاهر "النظم" على "اللفظ" ولكن ما الأسباب التي دفعت عبد القاهر إلى ذلك؟

إن جواب هذا السؤال المتروك قد تمكنت في لحظة عبقرية من الإجابة عليه، وكان السبب في ذلك أنني قد نظرت إلى كل ما قاله عبد القاهر في كتابيه فوجدت أنه قد جعل فاعلية اللفظ ب "سياق المعنى" في الكلام البشري.

وهذا بخلاف الآيات القرآنية التي استشهد بها، لأنه قد ردها كلها إلى فاعلية النظم ب "معنى السياق"، وهذا يعود إلى منهج عبد القاهر، الذي أرجع إعجاز القرآن إلى نظمه، ولهذا جعل اللفظ دائرًا في فلك النظم، ولم يجعل النظم دائرًا في فلك اللفظ، وهذا فيما يخص آيات القرآن، وكأنه أراد بذلك أن يجعل فاعلية اللفظ في القرآن تابعة على الدوام لفاعلية النظم، لأن القرآن، لا مثيل له في نظمه. أما الألفاظ الدائرة في فلك النظم فهي ألفاظ اللغة، التي ينظم بها الشعراء والكتاب ويتفننون من خلالها في ضروب الكناية والمجاز إلى غير ذلك من فنون القول. هذا بالإضافة إلى أن ألفاظ اللغة تعود إلى الواضع لها، وهذا بخلاف دلائل الإعجاز في القرآن، والتي لا تعود إلا إلى النظم، لأن النظم – من وجهة نظر عبد القاهر – هو الذي جعل من القرآن قرآنًا، ولولا النظم لكان القرآن مجرد كلام ككلام البشر.

إذن فعبد القاهر لم يرد أن يجعل لما وضعه واضع اللغة تقدمًا في الفاعلية على النظم القرآني، الذي هو كلام الله. وهنا تظهر الإشكالية التي تتحدث على قدم القرآن، أو حدوثه، لأن هذه الإشكالية مترتبة – في حد ذاتها – على إشكالية أخرى تعود إلى واضع اللغة أهي من الله أم من البشر؟، أو بعبارة أخرى "أتوفيق هي ووحي، أم اصطلاح وتواطؤ؟"[1].

ومن ثم فقد وجد عبد القاهر حلًا لهذه الإشكالية المتراتبة، وما يترتب عليها في الرسالة الشافية، ومؤداه أن نقول في القرآن "فاعلية الدلالة بسياق المعنى" بدلًا من أن

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها تأليف العلامة جلال الدين السيوطي ط. دار القدس للنشر والتوزيع ٣١/١.

نقول "فاعلية اللفظ بسياق المعنى"، وهذا ما يؤيده قوله: "وذاك أن الدلالة ليست في القول، وذات الصفة بل في مصدرهما"[١] ومصدر القرآن من عند الله، وهذا دليل على مصداقية الدلالة. وعلى ذلك لو نظرنا في القرآن إلى الأمثلة التي يمكن أن تكون شاهدًا ودليلًا في هذا الموضع فإننا نرى مثل هذا النوع يتمثل في الاستعارات المكررة من نحو قوله: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة/٢٥٧] وهذا من باب الاستعارة التصريحية الأصلية حيث استعيرت الظلمات للكفر والنور للإيمان، أي يخرجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان، وقد تكررت هاتان الاستعارتان في الآيات (المائدة/ ١٦) (إبراهيم/ ١ ،٥) (الأحزاب/ ٤٣) (الحديد/ ٩) (الطلاق/١١)، وإذن فكل ما كان من هذا القبيل الذي صنع القرآن دلالته على غير مثال سابق في لغة العرب يصلح، لأن يكون شاهدًا ودليلًا على فاعلية الدلالة بسياق المعنى، أي بالنظم[٢].

(١) الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز ص٥٨٥، ٥٨٦.

(٢) وللاستزادة انظر ٢٤٩، ٢٥٠ من دلائل الإعجاز. وينظر ص٥٠، ٦٤، ٢٠٨، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٤١، ٣٤٢ من أسرار البلاغة..

الفصل الأول

أولاً: فاعلية اللفظ المنتج لـ "معنى السياق" في "سياق المعنى" أي في النظم:

بداية أقول: إن فاعلية اللفظ، وعلى الأخص في الاستعارة قد أرجعها عبدالقاهر لسببين:

الأول: قياس فاعلية اللفظ المستعار في سياق معين بالقياس إلى فاعلية نفس اللفظ في سياقات أخرى، وغالبًا ما تكون هذه اللفظة اسمًا؛ لأن عبدالقاهر لم يمثل لهذا النمط إلا من الأسماء، وذلك على نحو ما سوف يتضح فيما بعد عند تناولنا لكلمة "الجسر" وأثرها في سياق المعنى في ثلاثة أبيات من الشعر.

والثاني: أن تكون الاستعارة في اللفظ من الاستعارة الخاصية؛ أي من "الخاص النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول، ولا تقوى عليه إلا أفراد الرجال"[(١)]، وهذا يعني أن "يستعار اللفظ للشيء لم يستعر له"[(٢)]، كما أنه يعني أن يكون "أمر التخييل فيه أقوى، ودعوى المتكلم له أظهر وأتم"[(٣)].

وعلى ذلك فإذا رأينا عبدالقاهر قد جعل مزية لاستعارة قد وردت في سياقين مختلفين، وذلك كاستعارة لفظة "سال" في بيتين من الشعر، فإن هذا يعود– من وجهة نظره– إلى النظم الفاعل بـ "سياق المعنى" في معنى سياق الاستعارة ومدلولها، وهذا ما سوف نوضحه في القسم الثاني. أما في هذا الموضع من البحث فسنقتصر على فاعلية اللفظ المنتج لـ "معنى السياق" في "سياق المعنى"، أي في النظم من أجل أن نصل إلى المميزات التي توضح "ما الصنعة منه لفظه مما هي منه في نظمه"[(٤)]. ومن ثم فإن هذا

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٧٤.
(٢) السابق: ص٢٥٠.
(٣) أسرار البلاغة: ص٢٧٦.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٩٩.

التمييز لا يكفي فيه هذا التصور العام بين صورتين متداخلتين في مراحل التفكير؛ لأن هذه المراحل في "اللفظ" المنتج لـ "معنى السياق" تندرج– على نحو ما أسلفت معنويًا في الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد، وهي نفسها نفس المراحل في "النظم" المنتج لـ "سياق المعنى" سياقيًا.

وإذن فنحن في هذا الموضع من البحث نقوم– ولأول مرة– بعملية فصل للتصورين، وهذا– في حد ذاته– سوف يعطي كل تصور ما يميزه، وإليك البيان:

١ ـ الاختيار (المعنوي):

لقد ربط عبدالقاهر بين اللفظ والمعنى في عملية الاختيار فاستوجب "أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له"(١).

ومن ثم فقد وضع عبدالقاهر من خلال فكره المستنير الأساس الأول لفاعلية "اللفظ" الفاعل بـ "معنى السياق" من خلال معناه الوظيفي، لا من خلال معناه المعجمي؛ ولهذا يقول: "وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"(٢)؛ لأن اللفظ تطرأ عليه التغيرات الدلالية في السياقات المتعددة من القول، وهذا الافتراض هو نفسه جوهر القضية، لأنه لولا هذا الافتراض لما أمكن أن يحدث للفظ زيادة في المعنى، ولبقي على حالة واحدة "ولما اختلف بها– أي باللفظة– الحال ولكانت إما أن تحسن أبدًا أو لا تحسن أبدًا"(٣) وربما لهذا هاجم عبدالقاهر طريقة غيره في تصورهم للألفاظ والمعاني في مقولتهم الشهيرة "إن المعاني لا تتزايد، وإنما تتزايد الألفاظ"(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٣ وللاستزادة انظر ص٢٥٩ نفسه.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٦.

(٣) السابق: ص٤٨.

(٤) السابق: ص٦٣ وللاستزادة انظر ص٢٨٨، ٣٩٥، ٤٥٤، ٤٦٣، ٤٦٤ نفسه.

وهكذا نستطيع أن نقول أن عبدالقاهر قد أسس لفاعلية اللفظ المنتج لـــ"معنى السياق" من خلال أمرين:

أولًا: دلالة اللفظ وموقعيته، بحيث أن يكون للاختيار ما يميز كلمة ما في ســياق عن وضعها في سياق آخر، وهذه الفرضية هي التي عمل عليها عبدالقاهر في (الكناية، والاستعارة، والتمثيل الكائن على حد الاستعارة)، وهي نفسها التي نعمل عليها في هذا البحث والتي عمل عليها العلماء أيضًا– فيما بعد عبدالقاهر– في تعريف علم البيان في قولهم: "هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[١].

ثانيـًا: دلالة اللفظ وموقعيته من خلال الاختيار بين البدائل المطروحة، لأن لهذه الطريقة ما يميز لفظة ما عن سواها لو وضعت مكانها في نفس السياق، وهذه الطريقــة تعود في مجملها إلى علم المعاني من حيث تفضيل بعض الصيغ الاسمية أو الفعلية في نسق معين من القول. ومن ثم فإن هذا الأمر سوف نبسط القول فيه في بحث آخر ونعود إلى الغرض.

٢ـ الترتيب (المعنوي):

إن فكرة "الترتيب" هي فكرة تقوم في جوهرها على فكرة أيديولوجيــة معرفيــة استقاها عبدالقاهر من الأشاعرة، والتي تعني أن "جوهر الكلام هــو المعــنى القــائم بالنفس"[٢] حيث كانت هذه الفكرة نتيجة صراع طويل بين الأشــاعرة والمعتزلــة في قضية خلق القرآن، وذلك في حديث طويل لا داعي للخوض فيــه مــا دام أن هــذا الصراع قد انتهى. ومن ثم فإننا نطمح أن نقوم بشرح مفصل لهذه الفكرة بعيدًا عــن

(١) المطول: ص٥٠٦.
(٢) نظرية عبدالقاهر في النظم تأليف الدكتور/ درويش الجندي، ط. مكتبــة نهضــة مصــر بالفجالــة ١٩٦٠، ص١٠٧.

لحظة وجودها، لأن الأفكار يطرأ عليها من التغيرات ما يجئ ويذهب. أما جوهر الفكرة نفسها فهو ما يحمل سبب بقائه. وعلى ذلك فإن الذي أبقى هذه الفكرة– من وجهة نظري– هو امتدادها إلى عالم اللغة وهذا هو نفسه ما صرح به عبدالقاهر في بداية الأسرار في قوله: "الترتيب يقع في الألفاظ مرتبًا على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل"(١)؛ لأن من شروط "نظم الكلم" "أنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس"(٢)؛ ولهذا لا تجد "لاستحسانهم.. منصرفًا إلا إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان"(٣)، لأن المعنى الوظيفي للفظة لا يتضح إلا من خلال معنى السياق، الذي يستوجب معناها مع معنى غيرها من الكلمات، وكذا يستوجب دلالتها مع دلالة غيرها من الكلمات أيضًا؛ ولهذا يقول عبدالقاهر "لا يعقل إلا أن نقول: صلحت ههنا– أي اللفظة– لأن معناها كذا ولدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، ولأن معنى ما قبلها يقتضي معناها"(٤).

إذن فالخلاصة من ذلك أن الألفاظ المنتجة لـ "معنى السياق" تعود فاعليتها إلى الترتيب من حيث المعنى والدلالة. إذ "لو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ، التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء. ولا تصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"(٥).

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٩ وللاستزادة انظر ص٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧٣، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٣٠.

(٣) أسرار البلاغة: ص١٦.

(٤) دلائل الإعجاز: ص٥٢.

(٥) السابق: ص٥٠.

٣ ـ التعليق (المعنوي):

إن فكرة التعليق عند عبدالقاهر مرهونة بفكرة "الضم"؛ ولهذا يقول: "يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة إذا فكر أن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها... ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: مؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم. وغير مؤتلف: وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف، ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا؛ لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ"(١).

إذن ففكرة "الضم" تتوقف على فكرة "التعليق"؛ لأن التعليق بين الألفاظ هو الذي ينتج "معنى السياق" الذي يجعل الألفاظ فاعلة في "سياق المعنى" ومن ثم فإن هذه الفكرة من حيث التصور تتردد عند عبدالقاهر في أمور نجملها على النحو التالي:

أ– صحة النظم أو فساده، ولهذا قال: "فلو أنك عمدت إلى بيت شعر.. وأبطلت نضده ونظامه... وغيرت ترتيبه نحو أن تقول: في "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" "منزل قفا ذكرى من نبك حبيب أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان"(٢).

ب– صحة التلاؤم المعنوي الدلالي أو فساده، وهذا يكون في التجنيس والسجع على الأخص، وفي هذا يقول عبدالقاهر: "إن اختصاص هذا النحو بالقبول: هو أن المتكلم لم يقد المعنى نحو التجنيس والسجع، بل قاده المعنى إليهما"(٣).

وعلى ذلك فعبدالقاهر ينبه إلى أن المبالغة في التجنيس والسجع لا تحقق مأربًا؛

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٦٦.
(٢) أسرار البلاغة: ص٢ وللاستزادة انظر ص٣٦٣ من دلائل الإعجاز.
(٣) أسرار البلاغة: ص١٠.

لأنها تؤدي إلى التعقيد والغموض والالتباس.

جـ- إن فكرة "التعليق المعنوي" ترتبط بالاستعارة باعتبار الجامع من حيث هي (داخلية أو خارجية) حيث قال البلاغيون "الاستعارة باعتبار الجامع، أعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه، وهو الذي يسمى في التشبيه وجهًا وههنا جامعًا.. لأنه أي الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه... وإما غير داخل"[١] فالداخل في مفهوم الطرفين "كاستعارة الطيران لغير ذي الجناح... ومعلوم أن الطيران والانقضاض والسباحة والعدو كلها من جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق"[٢]. أما غير الداخل في مفهوم الطرفين فذلك "كاستعارة الأسد للشجاع"[٣].

إذن ففكرة الجامع الداخل والخارج هي فكرة تناولها النقد الحديث في علم الدلالة فيما يعرف بنظرية الحقول الدلالية[٤]، إذ إنها تعني "كيف يجادل الكلام اللغة، أو كيف نفهم نظرية السياق في الدلالة؟"[٥].

٤ ـ النسق (المعنوي):

إن النسق في اللغة يعني النظم، لأن "نسق الشيء نظمه.. والكلام أحكم نظمه... و "النسق" ما كان على نظام واحدٍ من كل شئ"[٦] أما "السياق"، أي سياق الكلام فيعني "تتابعه وأسلوبه الذي يجرى عليه"[٧].

---

(١) المطول: ص٥٨٩- ٥٩١ (بتصرف).
(٢) أسرار البلاغة: ص٤١.
(٣) المطول: ص٥٩١.
(٤) علم الدلالة تأليف د/ أحمد مختار عمر ط عالم الكتب من ص٧٩- ١١٣.
(٥) اللغة والبلاغة والميلاد الجديد تأليف د/ مصطفى ناصف سلسلة دراسات نقدية ط. دار سعاد الصباح ص٩٢.
(٦) المعجم الوجيز: ص٦١٣، ٦١٤.
(٧) السابق: ص٣٣٠.

إذن فالنسق المعنوي يعني على نحو ما قال عبدالقاهر "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها"(١).

إذن فالنسق يعني نظام مستمر يجرى عليه أسلوب شاعر معين في نظام العلاقات، وهذا يظهر في دراسة نصية مثلًا لأسلوب أبي تمام، أو لأسلوب البحتري من حيث إمكانية التعليق، أو من حيث اختيار مفردات بعينها تعد سمة بارزة في أسلوب أيٍّ من الشاعرين؛ وربما لهذا فرق عبدالقاهر من خلال النسق بين الشاعر المبدع والراوي ولهذا قال: "وذاك أنهم قد اعتمدوا في كل أمرهم على النسق الذي يرونه بين الألفاظ... حتى انتهوا أن زعموا أن من عمد إلى شعر فصيح فقرأه ونطق بألفاظه على النسق الذي وضعها الشاعر عليه، كان قد أتى بمثل ما أتى به الشاعر"(٢). وعلى ذلك فعبدالقاهر يجعل النسق دليلًا على نسبة الشعر إلى قائله.

٥ ـ الاتحاد (المعنوي):

بداية أقول: إن الاتحاد يعني "أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان"(٣) ومن ثم فلو نظرنا إلى مهاجمة عبدالقاهر– وهو ما ذكرناه آنفا– من قال: "إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ"(٤) لربما ظننا أن ثمة تناقضًا بين القولين، ولكننا ما إن ننظر إلى الهدف من كل من القولين حتى يزول هذا الظن ويختفي، لأن الهدف من القول الأول هو "الإيجاز" على حين أن الهدف من القول الثاني ينصب في "نظرية المعنى ومعنى المعنى" أي أنه يكون في الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، لأن المعاني هي التي تتزايد في مثل هذه الصور ولا تتزايد الألفاظ. وهكذا نرى أن لكل

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٩، ٥٠.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٤٦٧.
(٣) السابق: ص٤١٣.
(٤) السابق: ص٦٣.

نسق من التصوير ما يميزه في فكر عبدالقاهر، وهذا يعني أنه قد استوعب الخبرات السابقة عليه من أجل أن يصل إلى قانون مؤداه أن "المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد"(١).

إذن فعبدالقاهر بخبرته اللغوية قد جعل مجموع المعنى لا ينفصل بحال عن الأغراض والمقاصد، لأن المعنى طبقًا لما أوضحناه في بحث سابق لا يفهم طبقًا لرؤية عبدالقاهر إلا وهو صورة... وبعد... فإذا كان المعنى لا يفهم إلا وهو صورة فهذا يعني أن الصورة التي تدل على شيء، أي على مسمى معين من خلال الدال(٢)، هي التي تلفت النظر إلى شيء يعود إدراكه للإدراك الحسي، ولهذا اختار عبدالقاهر أسماء لذلك في كل من الاستعارة والكناية، حيث اختار في الكناية. وهذا ما أوضحناه في بحث سابق كلمتا "الأخدع" و "الشئ"(٣). أما في الاستعارة فقد اختار كلمة "الجسر" وهذا ما سوف نقوم بتوضيحه في هذه الصفحات.

٦ ــ الشواهد التي اختارها عبدالقاهر لفاعلية الاستعارة بـ "معنى السياق" في "سياق المعنى":

أ- الشاهد الأول وهو المتمثل في قول أبي تمام(٤)

لا يطمَعُ المرءُ أن يَجْتَابَ لُجَّتَهُ ∴ بالقَوْلِ مَا لَمْ يَكُنْ جسرًا له العَمَلُ

(١) السابق: ص٤٤١.

(٢) إنني أقصد بذلك الكلمة الموحية بطبيعتها، أي التي تبقى لها صورة على الانفراد والتي قال عنها عبدالقاهر: "وحتى تكون في ذلك كالجوهرة- التي هي وإن ازدادت حسنًا بمصاحبة أخواتها.. فإنها إذا جلبت للعين فرده وتركت في الخيط فذه لم تعدم الفضيلة الذاتية" ينظر أسرار البلاغة ص١٨.

(٣) مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبدالقاهر الجرجاني- بحث بمجلة القبس مج١، ع٣، م٢- ص١١٣٩- ١١٤٤.

(٤) دلائل الإعجاز: ص٧٨.

وقبله قوله:

ضَنْكِ إذا خَرسْت أبطَالُهُ نطقتْ ∴ فيه الصوارمُ والخطِّيةُ الذُّبلُ

حيث قال عبدالقاهر معلقًا في ابتداء حديثه "ومن سر هذا الباب، أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحة لا تجدها في الباقي مثال ذلك... لفظة الجسر"(١) وهي: "القنطرة ونحوها مما يعبر عليه"(٢).

ومن ثم فلو نظرنا إلى كلمة "الجسر"، وما اختاره عبدالقاهر للكناية من كلمتي "الأخدع" و "الشئ" لعلمنا أن الكلمات الثلاث– على نحو ما ذكرنا آنفًا– تنتمي إلى الأسماء، ومعنى ذلك أنها لو كانت كلها من قبيل الاستعارة لكانت من باب الاستعارة التصريحية الأصلية، أو لكانت لازمًا من لوازم المشبه به المحذوف في المكنية.

وعلى ذلك فربما يقول متفيهق بالقول: إن عبدالقاهر قد أخطأ حين ذكر الاستعارة، وقال: "ومثال ذلك.. لفظة الجسر" بيد أن هذه اللفظة قد وقعت في بيت أبي تمام السابق خبرًا مقدمًا، وهذا الخبر هو المشبه به لاسم "يكن" المؤخر، وهو المشبه في قوله "العمل" وعلى ذلك فكلمة "الجسر" لم ترد على سبيل الاستعارة في الأبيات الثلاثة.

ومن ثم نقول له: أن عبدالقاهر كان يقصد فاعلية اللفظة بـ "معنى السياق" في "سياق المعنى" من خلال منهج أشاد به النقاد شرقًا وغربًا، ولهذا نقول: "ومن ذا الذي هو خير منه؟"(٣)، أي من عبدالقاهر في علمه... وبعد... فهذه الأبيات الثلاثة التي ذكر عبدالقاهر فيها كلمة "الجسر" قد قضينا معها زمنًا طويلًا من أجل أن نصل إلى التفاصيل في الإعراب ومن ثم نبدأ فنقول:

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٧٨.

(٢) المعجم الوجيز: ص١٠٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه لأبي السيرافي ت أ.د/ محمد عوني عبدالرؤوف ٦/ ١٤٩.

(لا): حرف نفي وجزم وقلب.

(يطمع): فعل مضارع مرفوع بالضمة.

(المرء): فاعل مرفوع بالضمة.

(أن يجتاب): (أن) حرف مصدري ونصب (يجتاب) فعل مضارع منصوب بـ "أن"، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" وجملة "يجتاب" صلة "أن" المصدرية، و "أن" وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بحرف جر مقدر، أي باجتياب لجته، والجار والمجرور متعلق بـ "يطمع".

(لجته): مفعول به، وهو مضاف، و (الهاء) في محل جر بالإضافة.

(بالقول): جار ومجرور متعلق بحال محذوفة بمعنى: لا يطمع المرء أن يجتاب لجته ناجيا بالقول.

(ما لم يكن): (ما) "مصدرية ظرفية، لأنها بمعنى مدة، وقد وقعت قبل (لم)"[(١)]، والتقدير: "ما دام" والذي يدل أن "ما" هنا مصدرية ظرفية أن "إذا" تصلح لأن تحل محلها فتقول: إذا لم يكن جسرًا له العمل، و (ما) المصدرية، وما تلاها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية متعلق بـ (يطمع)"[(٢)] وتقديره: أن يقال: لا يطمع المرء في اجتياب لجة ضنك الحرب ما دام لم يكن جسرًا له العمل"، أي مدة قيام ذلك. وقد حذف الشاعر "دام" واسمها وهو الضمير المستتر في "دام" وتقديره "هو" واكتفى بـ "ما" والخبر في قوله "لم يكن جسرًا له العمل".

(لم يكن): لم حرف نفي وجزم وقلب. (يكن): فعل مضارع ناقص مجزوم بـ (لم)

---

(١) ينظر: مفتاح الإعراب تأليف/ محمد أحمد مرجان ط. دار المعارف ص٤٩. وينظر بناء الجملة العربية، هامش (٢) ص٢٨٤.

(٢) شرح مفصل الزمخشري- ابن يعيش- ٤/ ٣٦٥.

وعلامة جزمه سكون آخره، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، لأن الأصل قبل الجزم "يكون".

(جسرًا له العمل) (جسرًا): خبر (يكن) مقدم. (له) جار ومجرور متعلق بالخبر. (العمل): اسم يكن مرفوع بالضمة.

والجار والمجرور لا يتم الكلام إلا به، قال أبوسعيد؛ "قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتم الكلام إلا به، ولهذا لو حذفنا (له) لبطل الكلام"(١) "فلذلك لم يكن بد من قوله (له) لأن الجملة إذا وقعت خبرًا افتقرت إلى العائد"(٢) وجملة "لم يكن جسرًا له العمل" هي خبر (ما) ولذلك افتقرت إلى العائد في (له).

وعلى ذلك فالبيت السابق لهذا البيت هو له بمثابة الأساس، لأن الشاعر قد قال "وضنكٍ" "والضنك؛ الضيق من كل شئ"(٣). إذن فالشاعر يصف معركة حربية في ساعة ضنك تخرس فيها الأبطال، وتنطق فيها "السيوف الصوارم" حيث حذف الموصوف السيوف واكتفى بصفته "الصوارم"، وكذا حذف الرماح والقنا واكتفى بالصفة في قوله "الخطية الذبل"(٤) والذبل أي "الضامر"(٥) وفي هذا البيت استعار الشاعر "النطق" لقعقعة السيوف، وأصوات الرماح، وهذه استعارة تصريحية تبعية؛ لأنها ترد إلى المصدر. وبالطبع فإن هذا البيت لم يذكره عبدالقاهر، ولم يذكره كذلك المحققون لكتاب الدلائل، ولكننا ذكرناه ههنا؛ لأن الاستعارة في البيت المذكور تبنى عليه، إذ إن قول الشاعر: لا يطمع المرء أن يجتاب لجته يعود إلى سابقه؛ لأن الضمير

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد ٦/ ١٦٤.
(٢) شرح المفصل- ابن بعيش ٤/ ٣٧٠ وينظر ٣٤٣/٤ (نفسه).
(٣) المعجم الوجيز: ص٣٨٣.
(٤) أساس البلاغة تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص٢٥٦.
(٥) السابق: ص٣٠٩.

في "لجته" يعود إلى الضنك. وهنا يتضح أن الشاعر قد شبه الضنك بالبحر ثم سكت عنه ليجعله بحرًا، ولهذا قال "لجته" فجعل ضنك الحرب بحرًا، لأن "التج البحر: تلاطمت أمواجه"(١) وهنا تظهر الاستعارة التصريحية الأصلية لأن "اللجة" مستعارة للشدة وقت الحرب؛ وذلك لِمَا بين اللجة ومثار النقع وقت الحرب من المشابهة. ومن ثم فإنه لا سبيل إلا أن نقول: إنه قد جعل للضنك لجة، ولا لجة له، لأن الشطر الثاني فيه تشبيه حيث شبه (العمل)، وهو اسم يكن المؤخر بخبرها المقدم "جسرًا". وعلى ذلك لو أعدنا ترتيب بيت الشاعر– على نحو ما ذكرنا آنفا– لكان الجسر ترشيحًا للاستعارة في قوله "لجة". ومن ثم فتقديم خبر (يكن) في التشبيه يدل على التلهف إلى جسر النجاة وقت أن كانت تعمل السيوف في إيجاده من أجل أن يكون لها مخرجًا. وإذن فكلمة "الجسر" بوضعها في هذا السياق قد بينت ما كان من شدة تحتاج إلى مخرج من ضنك الحرب الشديد الذي يشبه الموج المتلاطم. وعليه فالشاعر قد شبه العمل بالسيوف، أي الضرب بها بالجسر الذي هو بمثابة النجاة من لجة البحر، أي من شدة الحرب. كما أنه يمكن أن نقول:– في هذه الاستعارة التصريحية المرشحة بالتشبيه:– أن الشاعر قد أراد الاستعارة التمثيلية التي يبني فيها شكل على شكل وعندئذ نقول: إنه قد استعار للمقاتل الذي يجتاز مثار النقع– أي غبار الحرب– ويفتح لنفسه طريقًا بسيفه ورمحه وقناته بين الأبطال هيئة من يجتاز لجة بحرٍ، وهو يعمل بكل ما أوتي من قوة من أجل أن يصل إلى الجسر، لأنه إن وصل إليه فقد عمل، وهذا يعني أنه قد وصل إليه ونجا من الكرب بعمله.

ب ـ أما الشاهد الثاني فهو من قول أبي تمام أيضًا وفيه يقول:

بَصُرْتَ بالرَّاحة العُظْمَى فَلَمْ تَرَهَا ∴ تُنَالُ إلا على جِسْرٍ من التَّعَبِ

(١) المعجم الوجيز: ص٥٥٢.

وقبله قوله:

خليفةَ الله جازى اللهُ سَعْيَكَ عَنْ ∴ جُرْثُومةِ الدينِ والإسلامِ والحسَبِ

وقد قال عبدالقاهر "فترى لها في الثاني– أي في البيت الثاني– حسنًا لا تراه في الأول"(١) والبيت الأول من وجهة نظري– حسن، ولكن عبدالقاهر الذي يعتز بأمته لا يريد من الشاعر أن يقول أن جيش المسلمين قد وقع في تلك المعركة في ضنك وشدة، ولكنه كان يريد أن يقول حتى ولو بالغ– :أن جيش المسلمين قد ابتلع أمواج البحر، وقد سحق عدوه في طرفة عين، لأن ما يعنيه عبدالقاهر هو الصورة القوية لجيش قوي بحيث لا يكون فيما بعد ثمة مناص إلى الخوف.

(بَصُرْتَ): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك و (التاء) ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعل و(بَصُرْتَ) بمعنى (علمت).

و (بالراحة العُظْمَى) بالراحة: جار ومجرور متعلق ببصرت و (العظمى) نعت للراحة مجرورة مثلها، وعلامة جرها الكسرة المقدرة على الألف للتعذر.

وجملة (بالراحة العظمى) في محل نصب مفعول به أول للفعل (بصر)، لأنه بمعنى (علم).

(فلم): الفاء استئنافية أو سببية و (لم): حرف نفي وجزم وقلب.

(تَرَها) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف آخره حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت) و (الهاء): ضمير متصل ضمير الغائب في محل نصب مفعول به ثان للفعل (بَصُر)، لأنه بمعنى (علم).

(تنال): فعل مضارع مرفوع بالضمة مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (هي) والجملة الفعلية (تنال) في محل نصب حال لأنها بمعنى "فلم ترها تنال" أي حالة بصرك بها: أي علمك بذلك.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٧٨.

(إلا): أداة حصر.

(على جسر) جار ومجرور متعلق بجملة مصدرية محذوفة في محل نصب على نيابة الظرفية متعلق بـ (تنال) تقديرها: فلم ترها تنال إلا "ما دمت قائمًا" على جسر من التعب، أو متعلق بجملة حالية محذوفة تقديرها: "فلم ترها تنال إلا "ما شأنك قائمًا،[١] قال أبو سعيد قوله (قائما) شيء قد عرفه المتكلم من المسئول، وهو الكاف في (شأنك) والمسئول عنه وهو الخليفة فسأل عن شأنه في هذه الحال".

(من التعب) جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ (جسر) تقديرها: على جسر عظيم، أو على جسر طويل من التعب و (من) حرف جر بياني.

إذن فالشاعر قد اصطنع علاقة ربط فقال: على جسر من التعب ولم يصطنع علاقة إضافة فيقول: على جسر التعب ولو كان قد اصطنعها لكانت الإضافة أيضا بمعنى (من) ولم تكن بمعنى (اللام) أو (في) "وقد ذكر النحاة أن (من) التي تتضمنها الإضافة هي (من) التبيينية وليست (من) البيانية أو الابتدائية وشرطها أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبين"[٢].

أما التحليل البلاغي فيمكن أن نقول فيه: إن الشاعر قد نادى الخليفة وحذف حرف النداء للدلالة على قربه منه ثم شرع بالدعاء له جزاء دفاعه عن جرثومة الدين والإسلام والحسب لأن "الجرثومة: الأصل"[٣] ثم قال "بصرت" وهي بمعنى "علمت" بالراحة وهي "الارتياح"، والرُّوحيِّة –في الفلسفة– تقابل المادية وتقوم على إثبات الروح وسموها على المادة وتفسِّر في ضوء ذلك الكون والمعرفة والسلوك[٤]. وقد نعت

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي السيرافي ت.د/ محمد عوني عبد الرؤوف ط مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ج٦/ ١٤٨ (بتصرف).
(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص١٧٠ (بتصرف).
(٣) المعجم الوجيز: ص٩٨.
(٤) السابق: ص٢٨١.

الشاعر الراحة "بالعظمى" أي "بالكبرى" والألف زائدة للتأنيث ولكن هل كان الشاعر يعني بالراحة العظمى سلوك طريق الروحانية إلى وقت الموت؟ ويكون بذلك قد اقتدى بالآية الأخيرة من صورة الحجر: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر/٩٩]؛ أي الموت الذي يُنال أي يصل الإنسان إليه على جسر من التعب في الدنيا، وذلك إذا زهد في ملذات الحياة ومتاعها. أم أن الشاعر أراد بالراحة العظمى السهر على الملك والانتباه لشئونه من أجل أن يبقى قائمًا، وأن يدوم ما دام الخليفة قائمًا عليه، وواقفًا على جسر من التعب.

وعلى ذلك فالاستعارة هنا مكنية لأنه قد جعل للتعب جسرًا ولا جسر له، وهذا بمفهوم عبدالقاهر "أن تجعل للشئ الشيء ليس له"[(١)] وإذن فإذا كان الشيء بالشئ يذكر فنستطيع أن نقول: أن تفضيل عبدالقاهر لهذا البيت ربما يعود أيضًا إلى الاستعارة المكنية في قول الشاعر: "على جسر من التعب"؛ لأن البيت السابق قد وقعت فيه كلمة "الجسر مشبهًا به، والاستعارة أبلغ من التشبيه، هذا بالإضافة إلى التعليل الذي سوغنا به نفس المفاضلة منذ قليل.

ج ـ **أما الشاهد الثالث** في هذا الموضع فأمره عجب؛ ولهذا قال عبدالقاهر: "ثم تنظر إليها– أي كلمة الجسر– في قول ربيعة الرَّقيّ:

قُولي: نَعَمْ ونَعَمْ إنْ قُلْتِ وَاجِبةٌ ∴ قَالتْ: عَسَى وعَسَى جَسْرٌ إلى نَعَم

فترى لها لطفًا وخلابة وحسنًا ليس الفضل فيه بقليل"[(٢)].

وإذن فمن أجل بيان فضل هذا البيت فلنشرع في إعرابه:

(قولي): فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و (الياء) ضمير متصل في محل رفع فاعل.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٦٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ص٧٨، ٧٩.

(نعم): حرف جواب لا عمل له، ولا محل له من الإعراب والمعنى (نعم– يجب) والجملة في محل نصب مفعول به– مقول القول.

(ونعم): الواو عاطفة و (نعم) معطوفة بالواو على (نعم) الأولى وتعرب إعرابها، وتفيد التوكيد.

(إن): حرف شرط جازم.

(قُلْتِ): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك و (التاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

(واجبة): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به– مقول القول.

(قالت): فعل ماض مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هي).

(عسى): فعل ماض ناقص من أفعال الرجاء.

(وعسى): الواو عاطفة و (عسى) معطوفة بالواو على (عسى) الأولى وتفيد التوكيد.

(جسر): اسم عسى مرفوع، وخبر (عسى) محذوف تقديره: (يصل) و(يصل) فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره (هو) وجملة (يصل) المحذوفة في محل نصب خبر (عسى).

(إلى نعم): جار ومجرور متعلقان بخبر (عسى) المحذوف (يصل) وقد جر الشاعر (نعم) الأخيرة و "نعم" من حقه الإسكان قال ابن يعيش ومما "حقه الإسكان (أجل) و (نعم)"[1] ولكن الشاعر أعرب (نعم) الأخيرة بحركة الكسر لأنه لما جعلها متعلقة

(١) شرح المفصل للزمخشري– ابن يعيش– ٥/ ٧٥.

بخبر (عسى) المحذوف صارت اسمًا بمعنى التمني ومثله قول أبي زبيد الطائي:

ليتَ شعْري وأين منِّي لَيتُ ∴ إنَّ ليتًا وإن لوًا عَناءُ

والشاهد فيه قوله "ليتٌ" و"ليتًا" و "لوًا" حيث أعربها بالحركات لأنها صارت أسماء لكلماتها بمعنى التمني"(١). وقد قال- ابن يعيش- :"وإذا جعلت هذه الحروف أسماءً... ونقلت إلى مذهب الاسمية فلابد من أن تجرى مجراها، وتعطى حكمها، فيجوز تصريفها وتثنيتها وجمعها"(٢).

وعلى ذلك لو ترجى الشاعر المحب بـ "عسى" و "عسى" لوصل إلى ما تمناه لو قالت المرأة (نعم). وبعد...

في الحقيقة لقد توقفت أمام هذا البيت طويلًا طويلًا من أجل أن أتدبر معناه، وأن أعرف معنى هذا الإلغاز في قول الشاعر لامرأة آمرًا إياها على سبيل الطلب للالتماس بقوله: "قولي: نعم ونعم إن قلت: واجبة، أي إن قلت "بالإيجاب لا بالنفي لأن "نعم تبقي الكلام على إيجابه ونفيه، لأنها وضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب، أو نفي من غير أن ترفع ذلك وتبطله"(٣)، ولهذا ردت عليه المرأة بـ "عسى وعسى" أي بفعل من أفعال الرجاء "ومعناه الزجر في المحبوب والإشفاق في المكروه... قال ابن فارس: وتأتي في القرب والدنو.. ولهذا قال ابن عباس: كل عسى في القرآن فهي واجبة"(٤).

ومن ثم فقولها "عسى وعسى جسر إلى نعم"؛ أي يصل إلى نعم لأن الجسر يعني "المعبر" الذي يصل بين شاطئين، ولهذا حذف الشاعر خبر (عسى) (يصل) للدلالة على

---

(١) شرح المفصل للزمخشري- ابن يعيش: ٤/ ص٢٢ وهامش ٢٣.
(٢) شرح المفصل- ابن يعيش- ٤/ ٢٢.
(٣) السابق: ٥/ ٥٥.
(٤) الإتقان في علوم القرآن تأليف جلال الدين السيوطي ت- حامد أحمد الطاهر البسيوني ط. دار الفجر للتراث مج١ ج٢ ص٤٩٣.

أن ما يطمع فيه من رجاء سوف يتحقق ويقع "موقع القطع والبت"[١] حتى وإن كان الشاعر قد قال "قالت" ولم يقل: "تقول"؛ لأن "ماضي اللفظ مستقبل المعنى، لأنه إخبار عن طمع يريد أن يقع"[٢].

وعلى ذلك فههنا يطيب لنا أن نقف برهة لنتدبر قول الشاعر أهو من التشبيه أم من الاستعارة؟ لأنه إن كان تشبيهًا فعسى هي المشبه والجسر هو المشبه به، ولكن لأن الشاعر قد جعل الجسر موصولًا إلى نعم أي معبرًا بين نَعَمَيْن أو بين شاطئين كليهما نعم، ولهذا قالت المرأة: "عسى وعسى" فجعلت علاقته معها معلقة على جسر بين شاطئين من "نعم".

ومن ثم فالمرأة التي نصبت للشاعر جسرًا من "عسى وعسى" قد نصبته له من أجل أن يقف عليه، ولا يتعداه إلى غيرها. وإذن فمن الواجب عليه أن يكون متيقظًا لتلك اللحظة التي تعطيه فيها الضوء الأخضر بكلمة "نعم"، فيقفز من فوق جسر "عسى وعسى" بين شاطئيها.

وبالطبع ليس أروع من هذا التمثيل من تمثيل، لأن الشاعر قد استعار هذه الهيئة المرسومة بالكلمات لهيئته مع صاحبته؛ ولهذا قال عبدالقاهر عن هذا البيت "ليس الفضل فيه بالقليل"[٣]... وبعد...فأنا على ثقة أن عبدالقاهر، وهو اللغوي البارع كان يعلم هذا وأكثر من هذا، ولكنه كان يترك بعض الأبيات من مثل هذا البيت، وما هو على شاكلته لاختبار ذكاء القارئ الذي يقتدى به، ويتواصل مع ما كتبه في كل جيل من الأجيال من أجل أن تبقى طائفة من العلماء تحدد بمداد أقلامها الحدود والفواصل وتأبى– وهذا هو المراد– أن تميل، أو تنكسر.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن مج١ ج٢ ص٤٩٤.
(٢) السابق: مج١ ج٢ ص٤٩٥.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٧٩.

د ـ الخلاصة:

وعلى ذلك لو نظرنا إلى الأبيات الثلاثة السابقة لوجدنا ما يلي:

أولًا: إن خبر (يكن) المقدم (جسرًا) في البيت الأول هو الأساس والمبتغى، لأنه يعني النجاة من هول الحرب وويلاتها. ومن ثم فاختيار الشاعر لكلمة (الجسر) وتقديمها في الترتيب ثم تعليقها بغيرها في نسق القول هو الذي أدى إلى الاتحاد في هذه الصورة التي تبدو ضيقة لأنها في (ضنك)، ولا مخرج منها إلا بجسر، ويؤيد ذلك أن "ما" المصدرية، واسمها المحذوف وخبرها المذكور بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية والتقدير: لا يطمع المرء أبدًا أن يجتاز لجته مدة لم يكن العمل له جسرًا، وهذا يدل على أن الطمع في النجاة قد كان قليلًا.

ثانيًا: أما كلمة (الجسر) في البيت الثاني فسواء كانت معلقة بجملة مصدرية محذوفة تقديرها: إلا "ما دمت قائمًا" على جسر، أو جملة حالية تقديرها إلا "ما شأنك قائمًا" على جسر فهي مرتبطة بالخليفة الذي يمثل عماد الملك؛ لأن الجسر مكان قيامه، وعلى ذلك فاختيارها في سياق القول هو الذي جعلها "تزداد جمالًا في العين، ولطف موقع من حقيقة الزين"(١) ويدل على ذلك أن الفعل "بصر" المسند إلى تاء المخاطب في قوله "بصرتَ" أي علمت يعني رجوع البصر إلى الخليفة المتيقظ، ولهذا جعل الشاعر المفعول الأول لبصرت "الراحة العظمى" والمفعول الثاني "ترها" بحيث يصبح كل شيء من خلال رؤية الخليفة حقيقة، ويؤيد ذلك الجملة الواقعة في محل نصب حال "تنال" لأنه ما من شيء ينال إلا حالة بصرك به أي علمك به أيها الخليفة.

أما حذف الجملة المصدرية "إلا ما دمت قائمًا" أو الحالية "إلا ما شأنك قائمًا" فهذا يدل على أن المحذوف قد فهم من سياق القول، لأن "مقتضى الحال" يدل عليه،

(١) أسرار البلاغة: ص١٨.

لأن الخليفة ما دام قائمًا، وما دام خليفة على جسر فهو خليفة، ولهذا حذف الشاعر صفة الجسر لتبرز الاستعارة المكنية في قوله: "على جسر من التعب"؛ إذ لا داعي لوصف الجسر بالطول، أو العظمة، لأنه جسر خيالي، وهذا يدل على أنه ليس الوصف بالمعنى المتبادر إلى الذهن مطلوبًا في كل آوان.

ثالثًا: أما كلمة (الجسر) في البيت الثالث فهي اسم (عسى) وخبر (عسى) محذوف تقديره: (يصل)، أي عسى جسر يصل "إلى نعم" فالشاعر– إذن– معلق بالرجاء من خلال (عسى) التي هي بمثابة الجسر إلى حرف الجواب نعم، ولهذا صارت نعم الأخيرة اسمًا بمعنى التمني ويدل على ذلك أن الشاعر قد استعار تلك الهيئة المرسومة بالكلمات لهيئة علاقته بصاحبته التي جعلت "عسى" له جسرًا بين شاطئين من (نعم) ليصل (إلى نعم)، أي إلى نعيم. وعلى ذلك تستطيع أن تقول: أن قول الشاعر: (إلى نعم) من باب المجاز المرسل لعلاقة الحالية حيث عبر بالحال وأراد المحل وهو الكائن في المرأة نفسها.

ثانيًا: فاعلية الدلالة ب "سياق المعنى" في بعض آيات القرآن:

لقد لحظنا فيما مضى فاعلية اللفظ ب "سياق المعنى" في كلام البشر، وذلك من خلال ما أوردناه فيما مضي. أما فاعلية الدلالة، وهو ما تكلمنا عنه في تمهيد هذا البحث فهذا أمر يخص بلاغة القرآن طبقًا لما أورده عبد القاهر المتفاني في بيان الإعجاز، وليس أدل على ذلك من قوله – فيما عرف عند البلاغيين فيما بعد "بتقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع – وضرب ثالث، وهو الصميم الخالص من الاستعارة وذلك .... كاستعارة الصراط للدين الحق في قوله: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة، الآيتان: ٦، ٧] فالصراط هنا قد استعير للدين الحق، ولتكرار الفاتحة في كل صلاة أصبح الصراط معلومًا عند

كل مسلم. ومن ثم فقد أصبح "الصراط" فاعلًا بدلالته الاستعارية في سياق المعنى الذي يقوم على البدل في الآيات السابقة؛ لأن "صراط الذين" بدل الكل من الكل .. فالصراط الثاني بدل من الأول وهو هو؛ لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم"[(١)]، وهذا من "بدل المعرفة من المعرفة" فالصراط الأول معرفة باللام، والثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل منه لتأكيد البيان"[(٢)].

أما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى، الآية/٥٢– ٥٣]، فهو بدل المعرفة من النكرة "لأن الثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدله من الأول، وهو نكرة"[(٣)]؛ ولهذا جاء التوكيد قبل النكرة ب "إن" المؤكدة وباللام. وعلى ذلك لو أعدنا النظر في قوله "اهدنا الصراط المستقيم" في سورة الفاتحة لوجدنا أن هذا القول من الضرب الابتدائي في أضرب الخبر، ومن ثم فليس المعنى من ذلك أن المخاطب – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا – خالي الذهن من مضمون الخبر، ولكن المعنى من ذلك بدلالة فعل الأمر "اهدنا" الذي خرج عن معناه إلى الدعاء والاسترحام، أن سياق القول كله للدعاء والاسترحام، ومن المعلوم أن سورة الفاتحة نزلت مرتين مرة في مكة ومرة في المدينة، ولا يقرأ الفاتحة في صلاته إلا من آمن بالله ورسوله، واطمئن قلبه إلى الدين الحق.

أما سورة الشورى فقد نزلت بمكة وقت لم يؤمن بالنبي – صلى الله عليه وسلم – إلا قلة من أهلها. ومن ثم فقد جاء التوكيد ب "إن" وباللام لتثبيت الخبر إن كان هناك من ينكره، ويدفع صحته.

---

(١) شرح المفصل – ابن يعيش – ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.
(٢) شرح المفصل: ٢/ ٢٦٦.
(٣) السابق: نفسه.

وإذن فطبقًا لما قاله عبد القاهر – وهذا قد سبق ذكره في التمهيد : "وذاك أن الدلالة ليست في القول وذات الصفة بل في مصدرهما"(١): أي في مصداقية القائل، وهو الله عز وجل– نستطيع أن نقول: إذا كان الصراط لغة يعني "الطريق"(٢) فإن استعارته للدين قد جعلت الدين طريقًا إلى الجنة في الآخرة وهذا يدعو إلى الاستنباط للدلالة التي "لا تنفصل بحال ما عن النظر في السياق جملة مادة ومبني، وهذا يختلف عن القول البشري؛ لأن الأقوال البشرية تتم من خلال الخبرة النامية باللغة، لكن الخبرة النامية باللغة تأخذ وتعطي، وهذا بخلاف القرآن، لأننا لو تأملنا في الحيوية المتجددة للقرآن فإنما نتأمل فيما أعطى القرآن للغة من أبعاد لم تكن متاحة، القرآن عطاء للإنسانية، وعطاء للغة"(٣).

(١) الرسالة الشافية – ضمن دلائل الإعجاز – ص٥٨٥، ٥٨٦.

(٢) المعجم الوجيز: ص٣٦٣.

(٣) اللغة والبلاغة والميلاد الجديد تأليف د/ مصطفى ناصف ط. مطابع سجل العرب: ص١٨٩.

الفصل الثاني

فاعلية النظم المنتج لـ "سياق المعنى" في "معنى السياق" أي في اللفظ:

بداية أود أن أنبه إلى أن فاعلية "النظم" لا تنحصر في التقسيم الثنائي فحسب، ولكنها تتعداه إلى كل نظم للقول ما دام المنظوم فصيحًا. ومن ثم فعلى ضوء ما قرر عبدالقاهر في التقسيم الثنائي يمكن أن نقول: أن عبدالقاهر قد توقف في التقسيم الثنائي– الكائن في "الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة"[(١)]، أي ما يندرج في إطار التصوير البياني– من أجل بيان فاعلية اللفظ والنظم ودور كل منهما في الآخر، ولهذا فقد كنا حريصين على ألا نقوم بإقحام كل تطبيقات "نظرية النظم" في علم المعاني على التقسيم الثنائي حتى وإن كانت أسس نظرية النظم واحدة وذلك لأمرين:

أولًا: أن "معنى السياق" في التصوير البياني يختلف عن "معنى السياق" في ضروب علم المعاني، لأن علم المعاني يعود إلى العلاقات المنطقية، وهذا بخلاف علم البيان الذي يعود إلى علاقة المشابهة كما في الاستعارة، أو غيرها من ضروب العلاقات الكائنة في الكناية والمجاز المرسل.

ثانيًا: أننا سوف نعني بتطبيقات نظرية النظم في علم المعاني في التقسيم الثلاثي، وذلك في بحث تالٍ تحتل فيه هذه التطبيقات الفصل الثالث على حين يختص الفصل الرابع من حيث التقسيم الثلاثي في القسم الأول منه بـ "منتج" التقسيم الثنائي بعد الانتاج، أي بعد انتهاء مرحلة تعلق اللغة بالفكر، وهذا يعني أن التقسيم الثلاثي يتسع لكل أساليب اللغة سواء منها ما كان من علم المعاني، أو ما كان من علم البيان، أو ما كان من غيرهما من فنون القول المختلفة.. وبعد... فلقد قلنا في بداية هذا الفصل إننا

---

(١) دلائل الإعجاز: ص ٤٣٠.

في التقسيم الثنائي في حالة تعلق اللغة بالفكر، وهذا يعني "الاختيار، والترتيب، والتعلق، والنسق، والاتحاد" ومن ثم فلو نظرنا إلى البنى النظمية من حيث الاختيار والموقعية لوجدنا أن عبدالقاهر يقول في ذلك: "وإذا قد عرفت أن مدار أمر "النظم" على "معاني النحو"، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها... ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"(١).

ومن ثم فإن الذي خلص إليه عبدالقاهر في كلامه السابق قد اقتدى به أحد النحاة المحدثين حين قال: "ومن هنا نجد أن القواعد محصورة، ولابد أن تكون كذلك. ولكنها تنتج جملًا غير محصورة... ويمكن القول أخيرًا بأن البنية الأساسية للجملة تجريدية، وثابتة ومحدودة، ولكن ما تنتجه فعلي واقعي وغير ثابت، وغير محدود، لأنه متكرر في مظهره.

والتحليل اللغوي دائمًا يعتمد على نماذج من المادة غير المحدودة، التي تعد واقعية فعلية غير ثابتة للوصول إلى التجريدي الثابت لنظامها"(٢).

وعلى ذلك لو نظرنا إلى العبارة الأخيرة من الكلام السابق لوجدنا علاقات الاتصال بينها وبين قول عبدالقاهر: "اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعًا من اللفظ هو به أخص وأولى، وضروبًا من العبارة هو بتأديته أقوم... وإذا كان الشيء متعلقًا بغيره، ومقيسًا على ما سواه، كان من خير ما يستعان به على تقريبه من الأفهام، وتقريره في النفوس، أن يوضع له مثال يكشف عن وجهه ويؤنس به ويكون زمامًا عليه يمسكه على المتفهم له والطالب علمه"(٣).

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٨٧، وينظر ٢٨٥ (نفسه).

(٢) بناء الجملة العربية: ص٢٤٧.

(٣) الرسالة الشافية في الإعجاز تأليف الإمام عبدالقاهر الجرجاني- ضمن كتاب الدلائل- ص٥٧٥.

وإذن فعبدالقاهر في كلامه السابق كان يبحث عن الألفاظ والعبارات التي تناسب مقتضى الحال– والتي تصلح في الوقت ذاته، لأن تكون أمثلة يعتمد عليها عند وضع الفروق والوجوه بين كلام وكلام. هذا بالإضافة إلى أنه كان يبحث في مواضع متفرقة من الدلائل عن الفاعلية التي توجد التلاؤم بين معاني الكلم ومعاني النحو بحيث نستطيع أن ننسب القول إلى قائل بعينه فنقول إنه يختص بهذا، أو بذاك، وفي هذا يقول: "وإذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة توخيه في معاني الكلم التي ألفه منها، ما توخاه في معاني النحو"(١).

ومن ثم فنحن قد عرضنا في القسم الأول لدور معاني الكلم، أي معنى السياق في معاني النحو. أما في هذا القسم فسوف نعرض– ومن خلال الأدوات نفسها التي عرضنا لها في القسم الأول– لدور سياق المعنى، أي معاني النحو في معنى السياق وذلك على النحو التالي:

١ـ الاختيار السياقي:

لقد قلنا فيما سبق أن فاعلية "النظم" ترتد إلى سياق المعنى، لأن النظم يعني التأليف والضم، ولهذا قالوا: نظم الأشياء نظمًا ألفها وضم بعضها إلى بعض... والنظام الترتيب والاتساق.. والنظم المنظوم.. ويقال نظم القرآن لفظه وأسلوبه. إذن فالنظم الفاعل يحدث منظومًا أسلوبيًا لا ينفصل بحال عن أسلوبية اللغة، ولا ينفصل كذلك عن أسلوبية الكلام، ولكن عبدالقاهر يرى أن الشاعر، أو الناثر ما دام عالمًا باللغة مدركًا لها فإنه يستطيع أن يرتفع بأدائه النظمي من مجرد العلم بمواد اللغة إلى مجال الصناعة باللغة مادة ومبنى، وهذا ما يؤكده عبدالقاهر "واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يصنع فيها فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع و "الفاء" للتعقيب

(١) دلائل الإعجاز: ص٣٦٢.

بغير تراخٍ و "ثم" له بشرط التراخي و "إن" لكذا و "إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرًا وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"(١).

٢ ـ الترتيب السياقي:

يعد الترتيب على مستوى الدراسات التركيبية ضرورة ليس لنا حيالها اختيار، وقد عرفه أحد علماء العربية قديمًا بقوله: "والترتيب: جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر"(٢). أما عبدالقاهر الجرجاني فقد ربط في نظرية النظم بين الترتيب والقصد في قوله: "وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة، إن لم يقدم ما قدم، ولم يؤخر ما أخر، وبدي بالذي ثنى به، أو ثنى بالذي ثلث به لم تحصل تلك الصورة وتلك الصفة"(٣)؛ لأن "الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب، والترتيب الخاص"(٤)، إذ إن النظم "يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"(٥)؛"لأنه لا يكون الضم.. ضمًا، ولا الموقع موقعًا حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضًا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئًا تدعى به مؤلفًا، وتشبه معه بمن عمل نسجًا، أو صنع على الجملة صنيعًا، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع"(٦).

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٢٤٩، ٢٥٠.
(٢) التعريفات: تأليف أبي الحسن الجرجاني ط الدار التونسية للنشر ص٣٠.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٣٦٤ وينظر ص٣٦، ٩٣ (نفسه).
(٤) أسرار البلاغة: ص٥٥.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٤٩.
(٦) دلائل الإعجاز: ص٣٧٠، ٣٧١.

إذن فالاختيار والترتيب يرتبطان بالموضع والموقع؛ ولهذا قال عبدالقاهر "فقيل من حق هذا أن يسبق ذلك. ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك... حتى خطر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقًا، وفي آخر أن يوجد إلا مبنيًا عليه ولاحقًا"(١) ولقد فرق أحد اللغويين المحدثين بين الموضع والموقع بقوله: "ولكي تتضح هذه الفكرة يحسن أن نفترض أن ثمة فرقًا بين الموقع والموضع.. على أن يكون الموقع هو المكان الذي تأخذه الكلمة في البنية الداخلية، ويكون الموضع هو المكان الذي تشغله الكلمة بالفعل في البنية الخارجية. فإذا كان المنوال الشائع في العربية للجملة الفعلية التي يكون فعلها متعديًا لمفعول واحد يفترض أن تكون فيه رتبة الفعل أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، فمعنى ذلك أن مكان الاسم المنصوب في نحو (زيدًا ضربت) هو الموضع. وموقعه المفترض هو بعد الفعل والفاعل لا قبلهما وذلك طبقًا لقرينة الإعراب... لأن التقديم هنا على نية التأخير... وقد يتطابق الموضع والموقع كما في (ضربت زيدًا) حيث طابق موضع (زيدًا) موقعه"(٢) وقد قال عبدالقاهر "واعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه.. كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك "منطلق زيد" و "ضرب عمرًا زيد" ومعلوم أن "منطلق" و "عمرًا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ.. وكون ذلك مفعولًا.. وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم.. ومثاله.. حيث تقول مرة: "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد" فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكًا على حكمه.. بل على أن تنقله عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدًا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن

(١) أسرار البلاغة: ص٣.

(٢) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى" ص٢٩٩.

كونه مبتدأ إلى كونه خبرًا"[١].

إذن فعبدالقاهر ينظر في ترتيب الكلام من حيث الموضع والموقع، وينظر في توخي معاني النحو، والتي تؤيدها المقولة الشهيرة: "الإعراب فرع المعنى"[٢] وتؤيدها أيضًا فكرة عبدالقاهر "الإعراب فرع الترتيب؛ أي فرع معاني النحو وأحكامه، أي فرع المعنى الوظيفي، وليس المعنى الدلالي الذي تصوره، وذهب إليه النحاة" [٣].

٣ ـ التعليق السياقي:

إن التعليق عند عبدالقاهر لا ينفصل عن النظم بحال بل إن شئت فقل إن عبدالقاهر قد وضعهما في وعاء واحد حين قال: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[٤] "واعلم.. أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب. حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلًا لفعل، أو مفعولًا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدًا له، أو بدلًا منه، أو تجئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالًا أو تمييزًا، أو تتوخى في

(١) دلائل الإعجاز: ص١٠٦، ١٠٧.
(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية تأليف د/ مصطفى حميدة ط الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان ص٢٧.
(٣) عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها تأليف د/ البدراوي زهران ط دار المعارف ص٢٨٠.
(٤) مقدمة دلائل الإعجاز ص٤.

كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك. أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر، فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس"[١].

إذن فعبدالقاهر من خلال كلامه السابق يشير إلى "اختيار المتكلم بين ممكنات متعددة تتيحها اللغة من حيث دلالات الألفاظ ومعاني النحو"[٢] وهذا ما يوضحه أيضًا قوله: "ومعلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعى هناك أمر يصل إحداهما بالأخرى كمراعاة كون "نبك" جوابًا للأمر في قوله "قفا نبك"[٣].

وبحق لقد حاول باحث مجد قد استندنا إلى أقواله سلفًا أن يوجد فرقًا بين التعليق والنظم فقال: "أما النظم فهو نتاج لعملية التعليق ويفهم من هذا أن التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنظم ترتيب الألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة"[٤]. ونحن نزيد فرقًا آخر قد استنتجناه من قول عبدالقاهر "أن التعلق يكون فيما بين معانيها– أي الكلمات– لا فيما بينها أنفسها"[٥] ومعنى ذلك أن التعليق يرتبط بالمعاني، والنظم يرتبط بالتعليق. ويؤيد ذلك قول عبدالقاهر "النظم والترتيب في الكلام [أي النظم ترتيبًا] عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها"[٦] لأن "النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم وأن توخيها في متون الألفاظ محال"[٧].

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٥٥ وينظر ٤١٠ نفسه.
(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص١١.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٠٦.
(٤) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص١١.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٤٦٦.
(٦) السابق: ص٣٥٩.
(٧) السابق: ص٣٦١.

٤ ـ النسق السياقي:

لقد فرقنا في القسم الأول بين النسق والسياق فقلنا إن النسق هو ما كان على نظام واحد وسياق الكلام هو أسلوبه الذي يجري عليه، وهنا نتحدث عن "سياق المعنى" لأننا في القسم الأول كنا نتحدث عن "معنى السياق"، ومن ثم فإن النظم المنتج لـ "سياق المعنى" هو الذي يحدد مواضع الألفاظ داخل السياق وفي هذا يقول عبدالقاهر "ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء. إنما يقع في النفس أنه نسق إذا اعتبرنا ما توخي فيها من معاني النحو في معانيها فأما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور"(١)، لأنه "لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في إثر بعض نسقًا وترتيبًا حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ثم يكون الذي يجئ بها مضمومًا بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود. لا يتم ذلك الغرض، وذلك المقصود إلا بأن يتخير لها مواضع فيجعل هذا أولًا وذاك ثانيًا"(٢).

وعلى ذلك لو رجعنا إلى بداية الدلائل لوجدنا أن عبدالقاهر قد بذل نشاطًا هائلًا للربط والتواصل في عملية النظم منذ أن قال "فقلتم نظم ونظم، وترتيب وترتيب، ونسج ونسج، ثم بنيتم عليه أنه ينبغي أن تظهر المزية ههنا حسب ظهورها هناك... ولكن بقي أن تعلمونا مكان المزية... ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها"(٣).

إذن فعبدالقاهر كان يخشى مغبة الإسراف في المساواة بين الأقوال، لأن الأقوال لا يمكن أن تكون على حال واحدة إلا في غيبة التمييز بين أنماطها المختلفة، إذ إن كل

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٦٨.
(٢) السابق: ص٤٧٣.
(٣) السابق: ص٣٥، ٣٦.

نمط من الأنماط يمثل نسقًا أسلوبيًا بحيث "لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها"(١) وهذا لا يكون إلا "فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر"(٢).

٥ ـ الاتحاد السياقي:

لقد قلنا في القسم الأول الخاص بـ "معنى السياق" أن الاتحاد في المعنى يعني الصورة؛ لأن المعنى لا يفهم طبقًا لما قرره عبدالقاهر إلا وهو صورة، وذلك على نحو وصف امرئ القيس لليل في قوله: "وليل كموج البحر"– وهذا ما سوف نعرض له بعد قليل– بصورة جمل يريد أن ينهض فلا يستطيع. إذن فالشاعر قد رسم صورة ليقرب به صورة أخرى إلى الأذهان. وعلى ذلك فلو نظرنا إلى بيت امرئ القيس فإننا نستطيع أن نطبق "الاتحاد" الخاص بـ "سياق المعنى" على البيت نفسه من قول عبدالقاهر: "فانظر الآن ما تقول في اتحاد هذه الكلم التي هي أجزاء البيت؟ أتقول إن ألفاظها اتحدت فصارت لفظة واحدة؟ أم تقول: إن معانيها اتحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنها لفظة واحدة فإن كنت لا تشك أن الاتحاد الذي تراه هو في المعاني، إذ كان من فساد العقل... أن يتوهم متوهم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظة واحدة فقد أراك ذلك... أن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها هو توخي معاني النحو فيها"(٣)، ومن ثم فإن هذه الأبيات التي وصف بها امرؤ القيس الليل سوف نوضح ما توخاه فيها من معاني النحو فيما بعد.

(١) دلائل الإعجاز: ص٢٥٨، وينظر ص٤٢٣ (نفسه).
(٢) السابق: ص٢٦١.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤١٤، ٤١٥.

وعليه فلو تأملنا مفهوم الاتحاد في "سياق المعنى" لوجدنا أساسه في أسرار البلاغة في قول عبدالقاهر: "النظم في الأصل لجمع الجواهر وما كان مثلها في السلوك"(١) إذن فالسلوك هو السلك أو الخيط الذي يُنظم فيه، ويدل على ذلك قوله: "إن الخياطة ضم أطراف الخرق بخيط يسلك فيه"(٢) إذن فالسلك هو النظم "لأن إن بقينا– على نحو ما يقول عبدالقاهر– نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكًا ينظمها، وجامعًا يجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل محالٍ دونه"(٣). وعلى ذلك فكل تغيير في ترتيب بيت شعر "على غير ترتيب ونظام"(٤) سوف يؤدي إلى تغير صورة المعنى، "وينقطع السلك"(٥). ومن هنا نستطيع أن نقول: إن كل بيت شعري هو بنية في بناء. أما الأسلوب والذي يعني السطر من النخيل فإنه طريقة الكاتب أو الشاعر في البناء والتركيب بحيث يستطيع الشاعر، أو الكاتب أن يسلك هذا الطريق، أو يسلك ذاك، ولهذا قال عبدالقاهر: "فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له"(٦)، لأن المؤلف "يحول المعنى الذي ينشأ في عقله إلى مبنى... والمتلقي، أي المستمع يقوم بتحويل المبنى إلى معنى"(٧) إذن فالمعنى من ذلك أن المؤلف هو الذي يصنع "سياق المعنى" أما المتلقي فإنه يفهم "معنى السياق" عندما يتحول المبنى الذي يتكون من كلمات إلى معنى يؤدي إلى صورة في العقل.

---

(١) أسرار البلاغة: ص٤٣.
(٢) السابق: ص٤٦.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٣٩٢.
(٤) أسرار البلاغة: ص٤٢.
(٥) دلائل الإعجاز: ص٢٩٩.
(٦) دلائل الإعجاز: ص٤١٧.
(٧) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ص١٤، ١٥.

وإذن فبناءً على ما سبق نستطيع أن نقول أن الاتحاد في "معنى السياق" يعود إلى المعنى، الذي لا يفهم إلا وهو "صورة". أما الاتحاد في "سياق المعنى" أي في النظم فإنه يعود إلى "سلك النظم"، أي "الأسلوب" الذي يجعل للمنظوم سلكًا ينتظم فيه، وهكذا جعل عبدالقاهر التقسيم الثنائي يدور على محورين قد وضحنا أحدهما، ولم يبق إلا أن نوضح الآخر، وإليك البيان:

٦ ـ الشواهد التي اختارها عبدالقاهر لفاعلية "النظم" بـ "سياق المعنى" في "معنى السياق":

أولاً: فاعلية التقديم والتأخير والحذف بـ "سياق المعنى" في معنى سياق الاستعارة:

(أ) المثال الأول:

بداية أقول إن عبد القاهر كان يثق ثقة لا تحد بضرورة "النظم" الفاعل بـ "سياق المعنى"، وذلك باعتباره قوة دافعة، أي محركة لـ "معنى السياق"، وهذا ما نستخلصه في مجموعة من الشواهد، ومن أبرزها تعليقه على بيت مشهور لامرئ القيس في وصف الليل حيث قال عبدالقاهر:

"ومما هو أصل في شرف الاستعارة، أن ترى الشاعر قد جمع بين عدة استعارات، قصدًا إلى أن يلحق الشكل بالشكل، وأن يتم المعنى والشبه فيما يريد، مثاله قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَمّا تَمَطَّى بِصُلْبِه ∴ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلَ

لما جعل لليل صلبًا قد تمطى به، ثنى ذلك فجعل له أعجازًا قد أردف بها الصلب، وثلث فجعل له كلكلًا قد ناء به، فاستوحى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواده، إذا نظر قدامه، وإذا نظر إلى خلفه، وإذا رفع البصر ومده في عرض الجو"(١).

ومن ثم فإن قول عبدالقاهر جعل له كذا، وكذا هو الذي جعل التفتازاني يقول: "والظاهر أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال"(٢) وفي الحقيقة أن هذا البيت بجملته هو من قبيل الاستعارة على حد التمثيل ويؤيد ذلك قول عبدالقاهر

(١) دلائل الإعجاز: ص٧٩ وينظر ص٣٥٩، ٤٧٢ (نفسه).
(٢) المطول: ص٥٩٣.

"قد جمع عدة استعارات، قصدًا أن يلحق الشكل بالشكل" ويؤيد ذلك قول الزوزني في تلخيص المعنى "فقلت لليل لما مد صلبه، يعني لما أفرط طوله، وأردف أعجازًا يعني ازدادت مآخيره امتدادًا وتطاولًا، وناء بكلكل يعني أبعد صدره، أي بعد العهد بأوله"(١) وعلى ذلك فمن أجل بيان الاستعارة التمثيلية في هذا البيت نلجأ إلى الإعراب من أجل أن نرى الصورة مكتملة لهذا البيت وسابقه وتاليه؛ إذ إن بداية الصورة قوله في البيت السابق عليه:

وليلٍ كموجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ∴ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وهذا البيت قد رجعنا في إعرابه لأبي بكر الأنباري حيث قال: "والليل خفض بإضمار (رب)، و (الكاف) في موضع خفض على النعت لليل [لأنها بمعنى مثل] وهي خافضة للموج [بالإضافة] و (الموج) مضاف إلى البحر، و (مرخ): نعت لليل، و (السدول) منصوبة بمرخ، و (على): صلة (مرخ) و(الباء): صلة له أيضًا، وهي خافضة للأنواع، و (الأنواع) مضافة إلى (الهموم) و(يبتلى) في موضع نصب بلام (كي) والتقدير: لكي يبتلي، قال الله عز وجل ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [الصف/٨] فيطفئوا نصب بلام (كي)، والتقدير: لكي يطفئوا. وقال البصريون: يبتلي نصب بإضمار (أن) والتقدير عندهم؛ لأن يبتلي... وكذلك التقدير في الآية لأن يطفئوا"(٢) "ومن النحاة المحدثين من أعرب "الليل مبتدأ... والجملة الفعلية "أرخى سدوله" خبره"(٣) وعلى ذلك لا تكون الكاف بمعنى (مثل)؛ لأنها لو كانت بمعنى (مثل) لكانت

(١) شرح المعلقات السبع للزوزني تأليف: الإمام أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ط.المكتبة التجارية الكبرى بمصر ص٢٦.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت/ عبدالسلام محمد هارون ط٦ دار المعارف ص٧٤، ٧٥ (بتصرف).

(٣) التطبيق النحوي تأليف د/ عبده الراجحي ط دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت- لبنان ص٢٧، ٢٨ وينظر ص٣٧٣- ٣٧٦ (نفسه).

خبرًا لليل. وأنا من وجهة نظري أن في قوله: "ليبتلى" حذفًا، وذلك من أجل الحفاظ على الوزن والروى أي على "الحرف الذي يربط القصيدة ويجمعها، بل تبنى عليه، وتنسب إليه فيقال: دالية، أو لامية"[١] إلى آخره.

إذن فالمعنى من ذلك أن المحذوف مقصود وتقديره "ليبتليني" حيث حذفت (نون الوقاية) و (الياء) التي هي في محل نصب مفعول به، والحذف هنا يدل على أنه لم يكن من مَبْلوّ لليل غيره.

أما موضع الشاهد فقد تركه ابن الأنباري وغيره دون إعراب حيث كانت تلك الشروح، سواء أكانت للمعلقات، أم لغيرها من قصائد الشعر تتجه إلى الاتجاه القيمي، والموازنة، أو المفاضلة بين الأبيات المشتركة في المعنى؛ ولهذا لم تكن تتجه إلى الإعراب إلا قليلًا.

وبعد... فهذا مجمل لتصور قول امرئ القيس في وصف الليل، وعلينا الآن أن نكمل ما أجملناه، ولهذا نقول: إن قول امرئ القيس (فقلت له لما) يعني أنه قد قدم خبر (لما) الحينية[٢] عليها[٣]، لأن سياق الكلام أن يقول: "فلما تمطى بصلبه وأردف أعجازًا، وناء بكلكل قلت له: ألا أيها الليل". وعلى ذلك فنحن إذ نتكلم في صورة هذا البيت لا نتكلم على نحو مطلق بل مقيدين بالنحو، وعليه نستطيع أن نقول في قول الشاعر: (فقلت): الفاء بحسب ما قبلها و (قلت) فعل ماضٍ مبني على السكون،

---

(١) أوزان الشعر وموسيقاه بين الأصالة والتجديد تأليف أ. د/ محمد حسين حماد ط١ مكتبة الإيمان للطباعة بالمنصورة ص١٨٢.

(٢) الذين قالوا: (لما) الحينية هم الذين نظروا إلى قاعدة الاستبدال لها حيث يمكن وضع (حين) مكانها، و (حين) اسم، ومن هؤلاء الشيخ عبدالقاهر وجماعة من النحاة. أما سيبويه فيقول: إنها حرف وجود لوجود (ينظر بناء الجملة العربية ص٢١٤، ٢١٥ (بتصرف).

(٣) إن جمهور النحاة يقولون في ذلك بحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه، ومن ثم فإن الرأي الذي أخذنا به هنا هو رأي البعض، وليس رأي الجمهور.

والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة (قلت) جواب شرط غير جازم قد تقدم على اسم الشرط الذي بمعنى (حين)؛ أي على (لما) الحينية، ومفعوله مقول القول في البيت التالي في قوله: "ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى".

(لما): اسم شرط غير جازم. وهو مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قلت)، لأنه جوابه المقدم. (تمطى): فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) وتمطى، أي "تمدد بوسطه. يقال: تمطى الرجل، إذا تمدد، أي مد مطاه، أي ظهره"[(١)] وجملة "تمطى" في محل نصب حال، أي أنه قال له ذلك حالة تمطيه، أي تمدده.

(بصلبه): "الباء للتعدية.. في قوله: تمطى بصلبه"[(٢)] والجار والمجرور متعلق بالحال في (تمطي) و (الهاء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(أردف أعجازًا): الواو عاطفة، و (أردف): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) والفعل (أردف) فعل لازم قد تعدى بالهمزة، والتعدية كما قال الرضى: "أن يجعل ما كان فاعلًا للازم مفعولًا لمعنى الجعل فاعلًا لأصل الحدث على ما كان فمعنى وأذهبت زيدًا": جعلت زيدًا ذاهبًا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد"[(٣)].

وعلى ذلك فتعدية الفعل بالهمزة في قوله "أردف"، هي التي جعلت (أعجازًا) مفعولًا به للفعل (أردف)، لأن "التعدية قرينة معنوية، والمعنى الذي تدل عليه هو المفعول به"[(٤)].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص٧٥.

(٢) شرح المعلقات السبع للزوزني: ص٢٦.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب تأليف محمد بن حسن الرضى، ت/ محمد نور الحسن وآخرين ط. مطبعة حجازي- القاهرة، ١/ ٨٦.

(٤) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى ص٢٨٨.

وعلى ذلك "فوسائل التعدية وهي الهمزة، وتضعيف عين الفعل، وزيادة الألف بعد فاء الفعل"[١] هي التي تحدد عمل الفعل في المفعول به.

(وناء) الواو عاطفة و (ناء) فعل ماضٍ مبني على الفتح وفيها معنى الذم لأنها تعني (ساء) وفيها معنى التعجب بتقدير "ساء حملًا" والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) "وفي ناء لغتان: يقال: ناء ونأى"[٢]، أو "ناء: مقلوب نأى بمعنى بعد، كما قالوا: راء بمعنى رأى، وشاء بمعنى شأى"[٣]. ومن ثم فمعناه في اللغة يحدد المتعلق المحذوف، لأن المعنى أن يقال: "ناء بحمله نوءًا، ونهض به مثقلًا، وأثقل به فسقط"[٤]، أي حين تهيأ لينهض سقط.

(بكلكل) "الباء.. للتعدية"[٥] و "الكلكل: الصدر"[٦] والجار والمجرور بكلكل متعلق بحال محذوفة، لأنه لا يجوز أن نقول: وناء مثقلًا بكلكل، أي بصدره، ولكن يجوز أن نقول: وناء مثقلًا بحمله، ولهذا قلنا إن التمييز قد أتى من معنى التعجب على تقدير "ساء حملًا".

وبعد... فهذه هي صورة الليل في بيت امرئ القيس إعرابًا، ولا شك أن الإعراب ينسكب انسكابًا في "سياق المعنى" من أجل تحديد "معنى السياق"؛ لأن المعنى لا يفهم – على نحو ما قلنا آنفًا– إلا وهو صورة. ومن هنا تحدونا جذوة الإعراب فكرًا يسدد المعنى؛ لأن تقديم خبر (لما) الحينية عليها وجعل مفعوله مقول القول في البيت التالي في قوله: "ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى" يدل على أنه كان يسابق

(١) بناء الجملة العربية هامش: ص١٤١.
(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص٧٦.
(٣) شرح المعلقات السبع للزوزني: ص٢٦.
(٤) المعجم الوجيز: ص٦٣٨.
(٥) شرح المعلقات السبع للزوزني: ص٢٦.
(٦) المعجم الوجيز: ص٥٣٩.

الزمن، ولهذا قال التفتازاني في معنى الأمر في قوله: "ألا انجلى" أنه قد خرج عن معناه إلى معنى مجازي هو "التمني.. فليس الغرض طلب الانجلاء؛ لأنه لا يقدر على ذلك، لكنه يتمنى ذلك تخلصًا عما عرض له في الليل... كأنه لا يترقب انجلاءه، وليس له طماعية فيه، ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي"(١).

أما الشطر الثاني في قوله: "وما الإصباح منك بأمثل" فهو من باب الرجوع في علم البديع "والرجوع: هو العود على الكلام السابق بالنقض، أي بنقضه وإبطاله"(٢) وهذا يدل على اليأس بعد التمني، وصورة الاستعارة التمثيلية تؤيد ذلك؛ لأنه استعار لليل هيئة جمل يتمطى حال قيامه، وتلك كانت لحظة التمني؛ إذ إن الجمل ما إن أردف أعجازًا، أي أردف بمؤخرته وصار فاعلًا للإرداف إلا وقد ناء حملًا بكلكل، أي بـرك من حيث نهض. ومن ثم فإن تكن هذه صورة من صور الجمل فهي ليست من صورة الليل إلا من حيث التصور، وهنا يبرز تعلق الجار والمجرور بكلكل بالتمييز المحذوف؛ لأن الجمل وإن ناء حملًا فإن الليل لا ينوء بحمله، ولهذا قال النقاد قديمًا: "ليل امرئ القيس" لتمييزه عن ليل غيره. ولهذا نستند إلى قول ابن يعيش إذ يقول "اعلم أن التمييز، والتفسير، والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سمى تمييزًا وتفسيرًا"(٣).

---

(١) المطول: ص٤٢٦، ٤٢٧ (بتصرف).

(٢) المطول: ص٦٥١، أود أن أنبه إلى أن امرأ القيس على غرار ما رجع في هذا البيت رجع أيضًا في بيت سابق عليه في معلقته وهو الذي يقول فيه:

وإن شفائي عبرة مهراقة ∴ فهل عند رسم دارس من معول

حيث قال أبو عبيدة: رجع فأكذب نفسه بقوله "فهل عند رسم دارس"

ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢٦، ٢٧.

(٣) شرح المفصل– ابن يعيش: ٢/ ٣٦.

(ب) **أما المثال الثاني** فهو الذي احتفل به الإمام عبدالقاهر أيما احتفالٍ، وهذا المثال قد ورد ضمن ثلاثة أبيات قد نسبت لأكثر من شاعر، ومن ثم فقد أثنى عليها الإمام عبدالقاهر وغيره من النقاد ثناءً حسنًا؛ ولهذا فلا يمكن التعرف على ما فيها من جمال إلا بذكرها وهي[١]:

ولَّما قَضَينا من مِنًى كُلَّ حاجةٍ ∴ ومَسَّحَ بالأَرْكَانِ من هو ماسحُ
وشُدَّتْ على دُهْمِ المَهَاري رحالُنا ∴ ولم يَنظر الغادي الذَّي هو رائحُ
أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا ∴ وسالت بأعناقِ المطى الأباطحُ

وإذن فالأبيات الثلاثة السابقة قد بدأت بـ (لَّما) وفيها يقول ابن جني:

"ولما.. في اللغة.. على أوجه:

تكون حرفًا كقول الله– تعالى–: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) [آل عمران/ ١٤٢] وتكون ظرفًا في نحو قوله: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص/ ٢٢] وتكون بمعنى (إلا) في نحو قولهم: أقسمت عليك لما فعلت، أي إلا فعلت"[٢] وكذلك كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق/ ٤] لما: حرف استثناء بمعنى "إلا" لأنها مشددة. ومن ثم فابن جني يقصد أن لما "إذا دخلت على المضارع فهي حرف نفي وجزم وقلب، وإذا دخلت على الماضي فهي حينية في محل نصب على الظرفية متعلقة بجوابها.. وتكون بمعنى إلا"[٣] وذلك كالآية (لما عليها) وكقولهم "لما

(١) أسرار البلاغة: ص٢٦، وهذه الأبيات تروى لكثير، وليزيد بن الطثرية، ولعقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، وانظر تخريجها في ديوان كثير، ثم انظر دلائل الإعجاز ص٧٤، ٧٥، ٢٩٤، ٢٩٦.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبي عثمان بن جني الموصلي ت/ محمد بن عيد الشعباني ط دار الصحابة للتراث– طنطا– ص١٥٦.

(٣) مفتاح الإعراب تأليف/ محمد أحمد مرجان، وينظر: الإتقان في علوم القرآن مج١، ج٢ ص٥١١٧، ٥١٨ ، وينظر بناء الجملة العربية هامش (١) ص٢٨٥.

فعلت". وإذن فمن هذا المبدأ الذي وضعه ابن جني ومن قبله سيبويه نستطيع أن نشرع في هذه الأبيات إعرابًا فنقول:

(ولما): الواو عاطفة على ما قبلها و (لما): اسم شرط غير جازم بمعنى (حين) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب.

(قضينا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله ب(نا)، و(نا): ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. (من منى): جار ومجرور متعلق بقضينا .

(كل حاجة): كل (مفعول به منصوب بالفتحة)، وهو مضاف، و (حاجة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرة الكسرة.

(ومَسَّحَ): الواو عاطفة على ما قبلها و (مسَّحَ) فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو)، وقد ضعف الشاعر عين الفعل للدلالة على أن غيره هو الذي يهتم بذلك أما هو فلا!

(بالأركان): جار ومجرور متعلق بـ (مسح) "والباء زائدة للتوكيد، وقد دخلت لتأكيد الاتصال"[1] لأن الفعل يتعدى بنفسه.

(من): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(هو ماسح): (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ و (ماسح) خبر مرفوع بالضمة، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها، وهى بيان للصلة، أي أن من أراد أن يمسح فليمسح، أما هو فليس بماسح، إنما هو منطلق مع الرفاق، وفى ذلك دلالة نفي لمسحه بالأركان في طواف الوداع.

(وشُدَّتْ) الواو عاطفة: و(شدت) فعل ماض مبني للمجهول والتاء تاء التأنيث الساكنة.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ج١، ج٢ ص٤٧٧.

(على دهم المهاري): (على دهم) جار ومجرور متعلق بـ (شدت) و (دهم) مضاف. و (المهاري): مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخرة منع من ظهورها التعذر.

(رحالنا): نائب فاعل مرفوع بالضمة و(نا) ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(ولم): الواو عاطفة و(لم) حرف نفى وجزم وقلب.

(ينظر): فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمة السكون.

(الغادي): مفعول به مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

ومن ثم فالتطابق بين الرائح والغادي هو الذي أظهر الفاعل من المفعول، و هذا يعني أن الذي قال: (ولما قضينا) أي انتهينا وروحنا هو الرائح الذي لم ينظر الغادي.

(الذي): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(هو رائح): (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(رائح): خبره مرفوع بالضمة.

والجملة الاسمية (هو رائح) صلة الموصول لا محل لها، وهي بيان للصلة وفيها تأكيد على نفي رؤية الغادي الذي ذهب غدوةً للرائح الذي ذهب عشيةً، وهذا يؤكد على نفي رؤية الرائح للغادي لبعد ما بينهما من المسافة.

أما البيت الثالث، وهو موضع الشاهد فإعرابه كالتالي:

(أخذنا): الجملة الفعلية جواب شرط غير جازم لا محل لها. (أخذ): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ (نا)، و (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(بأطراف): الباء للاستعانة، لأنه إن أخذ بأطراف الأحاديث واستعان بها فسوف

يصل إلى لب الأحاديث، والغاية منها. و (أطراف): مجرور بالباء وهي مضاف، والجار والمجرور متعلق بـ (أخذنا). و (الأحاديث) مضافة إلى الأطراف ومجرورة مثلها بالكسرة.

(بيننا) (بين): ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بـ (أخذنا)، وهو مضاف، و (نا) ضمير المتكلمين– ضمير متصل– مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

(وسالت): الواو عاطفة و (سالت): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل لها.

(بأعناق) الباء للتعدية: "والتعدية كالهمزة: نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة/١٧]، أي أذهبه"(١).

وقد قال عبدالقاهر: "جعل سال" فعلًا للأباطح، ثم عداه بالباء، بأن أدخل الأعناق في البين: فقال: بأعناق المطى، ولم يقل: بالمطى، ولو قال: سالت المطى في الأباطح، لم يكن شيئًا"(٢)، وأزيد على ذلك فأقول: إن تقدير الكلام أن يقال: "وسالت بظلال أعناق المطى الأباطح" فحذف الشاعر المضاف وأقام المضاف إليه الأعناق مقامه، لأن الأباطح لا تلامس أعناق المطى حتى تسيل بها فتجاوزها، ولكن تلامس ظلال الأعناق، هذا بالإضافة إلى أن الشاعر قد تخفف من كثرة الإضافات وهذا يعد بلاغة، لأنه من باب فصاحة الكلام. أما الإعراب في (الباء)– على نحو ما قلنا– حرف جر للتعدية و(أعناق) مجرورة بالباء، وهي مضاف:

(المطى): مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

(الأباطح): فاعل (سالت) مرفوع بالضمة. إذن فالاستعارة في "سالت" وفقًا لما

(١) الإتقان في علوم القرآن مج١، ج٢، ص٤٧٦.
(٢) دلائل الإعجاز ص٧٦، وينظر الأسرار ص١٧.

قرره الإمام عبدالقاهر في أسراره ودلائله[١] ليست عامية؛ لأنها لو كانت كذلك لفقدت دورها في النظم ولفقد النظم دوره فيها. وعلى ذلك فما قاله الشيخ الدسوقي في هذا الشأن– يجب أن يعاد النظر فيه لأنه قد قال– اقتداء بتلخيص المفتاح: "وقد تحصل الاستعارة بتصرف في الاستعارة العامية كما في قوله: "وسالت بأعناق المطى الأباطح"[٢].

وبعد... فاحسب أني قد عشت مع الشاعر تلك اللحظة التي قال فيها هذه الأبيات منذ أن أوقفني التأمل في (لما) الحينية، لأن تأخر جواب (لما) يدل على مدى المعاناة والانتظار التي عناها الشاعر، والتي تبدأ بالتسرع في رمي الجمرات، ثم التخفي من ذلك الماسح بالأركان في طواف الوداع، والذي يبدو أنه كان متشددًا، وكان من رفقاء السفر في الذهاب مع الشاعر؛ ولهذا ضعف الشاعر له عين الفعل "مَسَّح" وأزاد الباء في "بالأركان" للتوكيد. ومن ثم فهذا الرجل وأمثاله لا يجب أن يكونوا مع الشاعر في رحلة الإياب من أداء المناسك، حتى يستطيع أن يأخذ بأطراف الحديث مع صاحبته. وعلى ذلك فإنه مما يلفت النظر أن الشاعر قد أعد عدته وشد الرحال على المهاري، ولهذا استخدم الفعل المبني للمجهول "شُدَّتْ" للدلالة على أنها كانت مجهزة مسبقًا للشد. ومن ثم فقد أسند إليها، وجعلها نائبًا للفاعل، أي لنفسه، ثم انطلق بعد ذلك بعيدًا في رحلة رواحه حتى لا يرى أحدًا من أولئك الذين كان يخشاهم، وتأخروا في رمي الجمرات عنه، أو هموا بطواف الوداع من أجل أن يُمَسِّحوا أي يُفعِّلوا ما شاءوا. أما هو فقد انطلق انطلاقًا في غفلة من الرقباء، وفي غفلة من الزمن الذي تمثله (لما) الحينية ليأخذ بأطراف الحديث مع تلك التي كان يهواها. وإذن فلتسيل بأعناق المطى الأباطح حتى ينطلق معها مسرعًا إلى حيث يهوى!

---

(١) ينظر الدلائل: ص٧٦ : وينظر الأسرار ص١٨.

(٢) حاشية الدسوقي تأليف: محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي ت– د/ خليل إبراهيم خليل ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٣/ ٧٣.

وهنا نلحظ أنه كان متوجسًا من أمر ما على رغم تلك الرعونة في التسرع، ويدل على ذلك تقديم المفعول على الفاعل، والنفي في قوله: "ولم ينظر الغادي الذي هو رائح"[(١)]؛ لأن استمرار النفي، أو انقطاعه يتوقف على قرائن الحال، وقرائن الحال تفيد انقطاع النفي، لأنه وإن لم يكن الآن ينظر غاديًا في طريقه فلسوف ينظر بعد ذلك من يراه بعينه، وقد قال ابن هشام "ولهذا جاز لم يكن ثم كان"[(٢)] أما تقديم المفعول على الفاعل فقد قال سيبويه: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى"[(٣)].

إذن فالمعنى من ذلك أن الشاعر كان يتخوف ان يراه أيٌّ من أولئك الرقباء الذين كان يخشاهم؛ لذلك فهو يقول لهم: إنه قد ركب مطيًا تمتد ظلال أعناقها أي تنبسط وتنتشر فوق الأباطح كالظلة التي تشبه السيل. إذن فهو قد ركب ما لا يدرك ولا يشق عُبابُ موجه. ومن هنا نأتي إلى الاستعارة، لأن ما قدمناه هو ركيزتها؛ إذ إن الشاعر قد أسند "سالت" إلى "الأباطح" في قوله: "وسالت بأعناق المطى الأباطح" وهذا من المجاز العقلي. أما الاستعارة في "سالت" فهي الكائنة في استعارة حركة السيل في تدفقة لحركة ظلال الأعناق عند امتدادها على الأباطح وقت إسراع المطى عند جريها. ولهذا استعار "سالت"، لأن "سالت: أي جرت وتدفقت، ومعنى ذلك أن الشاعر كان ينظر إلى امتداد ظلال أعناق المطى فوق الأباطح فرأى هذه الظلال– التي تشبه الماء[(٤)]– كلما تجاوزت أبطحًا من الأباطح وتعدت إلى غيره، تغير لون الأباطح بالظل بعد أن كان ذا لون واحد.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٧٦ وينظر أسرار البلاغة: ص١٧.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري– (نسخة غير محققة) ط. دار إحياء الكتب العربية– القاهرة ١/ ٢١٩.

(٣) الكتاب: كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر– (نسخة غير محققة) ط. بولاق ١٣١٦– ١٣١٧هـ ١/ ١٤.

(٤) لقد اقترب عبدالقاهر من هذا المعنى في الأسرار، إذ قال "فجعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح". ينظر أسرار البلاغة ص١٧.

ومن ثم فكلما أسرع امتداد الظل تجاوزًا ظهرت خلفية الصورة التي تشبه السيل من خلال هذا التجاوز، لأن "تجاوز الموضع: تعداه وخلفه وراءه"(١).

وعلى ذلك فتعدية الفعل "سال" بالباء وجعله فعلًا للأباطح يدل على أن الشاعر كان ينظر للأباطح فيراها تتحرك بظلال أعناق المطى، والأباطح: جمع أبطح "والأبطح: المكان المتسع يمر فيه السيل"(٢).

وإذن فالشاعر كان على خلاف العادة؛ لأنه رأى الأباطح تتحرك، لا ظلال(٣) أعناق المطى هي التي تتحرك، وذلك وقت أن كانت المطى تتحرك به، ومعنى ذلك أنه كان دائم النظر إلى امتداد هذه الظلال المتحركة من أجل أن يرى ذلك، وهذا هو ما ذهب إليه "أينشتين" في نظرية "النسبية"، بيد أن "أينشتين" قد مثل لذلك براكب لقطار يرى الأشياء تتحرك على حين أن القطار هو الذي يتحرك به.

وبعد.. فلعلي بهذا التحليل أكون قد أضفت جديدًا إلى ما قاله علماء البلاغة، وإلى ما قاله ابن جني في الجزء الأول من الخصائص في شأن هذه الاستعارة التصريحية التبعية في الفعل "سالت"؛ لأن معاني النحو الفاعلة بـ "سياق المعنى" من خلال الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد– هي التي جعلت لـ "معنى السياق" في الأبيات الثلاثة صورة وشكلا.

---

(١) المعجم الوجيز: ص١٢٦.

(٢) السابق: ص٥٤، وينظر أساس البلاغة: ١/ ٦٤.

(٣) لقد عرف الظل "بوصفه خفوتًا في إضاءة أسطح الأجسام؛ أي انخفاضًا في سطوع الضوء الساطع على جسم ما". ينظر "نظرية التصوير ليوناردو دافنشي ت/ عادل السيوي ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ ص٣١٥.

(ج) ـ المثال الثالث:

بداية أقول: إن موجبات البحث تقتضي أن أذكر مثالًا آخر قد قرنه عبدالقاهر بالاستعارة في الأبيات الثلاثة السابقة في موضعين[١] من دلائل الإعجاز، هذا بالإضافة إلى أن عبدالقاهر قد ذكر الأبيات الثلاثة السابقة في أربعة مواضع من الدلائل[٢]، وفي بداية الأسرار[٣] أيضًا، ولهذا قدمتها على قول الشاعر: [٤]

سَالَتْ عليه شِعَابُ الحيِّ حِينَ دَعَا ∴ أَنْصَارَه بوجوهٍ كالدَّنَانِير

إذن فالاستعارة في هذا البيت في "سالت" المسندة إلى "شعاب الحي" على طريق المجاز بالحذف؛ لأن الأصل في ذلك أن يقال: "سالت عليه أهل شعاب الحي" فحذف المضاف الأهل، وأقام المضاف إليه مقامه ويكون كقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف/٨٢]، أي أهلها، وقد قال عبدالقاهر "أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف.. كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهرة لأمر يرجع إلى غرض المتكلم...

والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهرة ولزوم الحكم بحذف أو بزيادة من أجل الكلام نفسه"[٥].

ومن ثم فكلام عبدالقاهر السابق يحتاج إلى مجلد لشرحه، لأنه يتعلق بنظرية

---

(١) ينظر دلائل الإعجاز: ص٧٤، ٩٩.
(٢) ينظر السابق: ص٧٤، ٧٥، ٢٩٤، ٢٩٦.
(٣) ينظر أسرار البلاغة: ص١٦– ١٨.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٧٤، وهذا البيت يروى لسبيع بن الخطيم ولزيد القواس الضبي ولغيرهما من الشعراء.
(٥) أسرار البلاغة: ص٢٦٦، ٢٦٧.

"التوصيل" أي المبدع، والمتلقي، والرسالة"[١]، وعلى ذلك فمن أجل الإيجاز نقول إن البيت على تأويله بمحذوف، وكذا الآية يرجعان إلى الوجه الأول، أي إلى غرض المتكلم. أما البيت بمفرده، ومن خلال الحذف أيضًا نستطيع تأويل الاستعارة فيه بأنها استعارة بنيت على مجاز عقلي تقديره: "سارت بأنصاره طرق شعاب الحي"، أي أقبلت بهم، أي "ساروا مسرعين في طرق شعاب الحي" وعلى ذلك يكون المجاز العقلي ههنا لعلاقة المكانية؛ لأن طرق الشعاب مكان "السير" وكذلك هي مكان "السيل" أيضًا، والشعاب: جمع "الشعب" وهو انفراج بين الجبلين ، ومجرى للماء[٢] أيضا.. وبعد ... فلعلي بهذه الديباجة أكون قد فتحت الباب إلى الاستعارة في البيت، وإلى إعرابه أيضا ومن ثم أقول في إعرابه :

(سالت): فعل ماض مبنى على الفتح ، والتاء تاء التأنيث الساكنة لامحل لها .

(عليه): جار ومجرور متعلق ب "سالت".

(شعاب الحى): (شعاب): فاعل سالت مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(الحي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ويجوز أن تقدر مضافًا محذوفًا فتقول: أهل الشعاب، أو طرق الشعاب.

(حين): ظرف زمان متعلق بـ "سالت" منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، أي وقت.

(دعا): فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

---

(١) البلاغة والأسلوبية تأليف د/ محمد عبدالمطلب ط مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٥٤-١٨٨، وقد علق الدكتور محمد عبدالمطلب على الآية القرآنية (واسأل القرية) في ص٧٦، ٢٣٥ (نفسه).

(٢) المعجم الوجيز ص٣٤٣.

(أنصاره): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (الهاء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والشاعر من وجهة نظري– قد أجرى الماضي محل المصدر والتقدير "حين دعاء أنصاره ".

(بوجوه): الباء للتعدية والجار والمجرور متعلق بحال محذوفة من الوجوه، لأنها متعلقة بصفة محذوفة مقدمة لها تقديرها: سالت عليه شعاب الحي مشرقة بوجوه كالدنانير أي بوجوه مشرقة.

(كالدنانير) (الكاف) إما أن تكون حرف جر للتشبيه والدنانير مجرورة بالكاف، و إما أن تكون بمعنى (مثل) فتكون في موضع خفض على النعت للوجوه، وهي خافضة للدنانير، لأنها مضافة إليها، والرأي الأول– أي أن الكاف: حرف جر للتشبيه– هو الأرجح من وجهة نظري، لأنه عندئذ تكون جملة الجار والمجرور جملة استئنافية وقعت سؤالاً لجواب مقدر، أي كيف كان حال أولئك الذين سالوا عليه من شعاب الحي؟ فقيل: "سالت عليه شعاب الحي بوجوه كالدنانير"[(١)]. وبعد.. فإذا كان عبدالقاهر قد أرجع الغرض من المحذوف– على نحو ما ذكرنا آنفا– إلى غرض المتكلم، وإلى الكلام نفسه فإن الوجهين جميعًا قد اجتمعا في قول الشاعر السابق، لأن غرض المتكلم في هذا البيت لا ينفصل عن الكلام نفسه أي عن الرسالة التي يحملها، ومن ثم فمن أجل الجمع بين الأمرين نميل إلى المجاز العقلي، لأن اختيار الشاعر للكلمات ليس اختيارًا عَفَويًا، ولولا ذلك لما قال: "سالت عليه شعاب الحي" ليبين أن أنصاره هم الكثرة الغالبة والجَمُّ الغفير من ساكني الحي، كما أن السياق كان يقتضي– وهذا ما قلناه آنفا– أن يقول: "سالت عليه طرق شعاب الحي" فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وجعله منكرًا حتى لا يعرف من أين بدأ السيل، ولا من أين يأتي، لأن التنكير يفيد العموم. وإذن فالحذف قد ساعد معنى الاستعارة على الظهور والبروز، لأن الشاعر استعار

(١) دلائل الإعجاز ص٧٦.

"سالت" لـ " أقبلت إقبالًا سريعًا" يشبه السيل؛ لأنه أراد أن يوضح أن هذا الداعي مطاع في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب، أو نازل خطب، إلا أتوه وكثروا عليه وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول تجئ من هنا وههنا ، وتنصب من هذا المسيل وذاك، إلى أن يغص بها الوادي ويطفح منها... ومن ثم فالغرابة ههنا ليس في مطلق معنى "سال" ولكن في تعديته بعلى والباء، وبأن جعله فعلًا لقوله: "شعاب الحي"، ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن"[١]، وربما يؤيد ما ذهب إليه عبدالقاهر في قوله السابق أن "الغرابة ههنا ليس في مطلق معنى "سال"؛ لأن الاستعارة لم تتضح إلا بعد بيان فاعلية النظم من خلال "الاختيار" و "الترتيب" و"التعليق"، وكذا من خلال "النسق السياقي"، الذي ذكر فيه ما ذكر وحذف ما حذف، ثم من خلال "الاتحاد" الذي أظهر صورةً وشكلًا لـ "معنى سياق" صنعه "سياق المعنى" أي النظم؛ الذي هو "توخى معاني النحو في معاني الكلم"[٢] ولهذا قال عبدالقاهر: "فإنك ترى هذه الاستعارة، على لطفها وغرابتها، إنما تم لها الحسن، وانتهى إلى حيث انتهى، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك، ومؤازرته لها، وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف، فأزل كلًا عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه، فقل: "سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره" ثم انظر كيف يكون الحال، وكيف يذهب الحسن والحلاوة؟ وكيف تعدم أريحيتك التي كانت؟ وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها؟"[٣].

وبعد فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن– وهو الذي ألحنا إلى جوابه في بداية القسم الأول– ومؤداه أن نقول: لماذا لم يضم عبدالقاهر الاستعارة في "سالت" في المثالين السابقين إلى القسم الأول على نحو ما صنع في كلمة "الجسر"؟

---

(١) دلائل الإعجاز ص٧٥، ٧٦ بتصرف.

(٢) السابق: ص٣٦١.

(٣) دلائل الإعجاز: ص٩٩.

والجواب: أن عبدالقاهر كان ينظر إلى فاعلية كل من اللفظ والنظم في الآخر، ولهذا قال: "واعلم أن هذا الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ، وبين أن تكون في النظم باب يكثر فيه الغلط، فلا تزال ترى مستحسنًا قد أخطأ بالاستحسان موضعه، فينحل اللفظ ما ليس له، ولا تزال ترى الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسن من لفظه ونظمه، فظننت أن حسنه ذلك كله للفظ منه دون النظم ومثال ذلك.. "سالت عليه شعاب الحي"[(١)] أما قول الشاعر "وسالت بأعناق المطي الأباطح" فقد علق عليها في بداية الأسرار بقوله "وحق المثل– أي الصِنْف– أن يوضع في نصرة بعض المعاني الحكمية والتشبيهية بعضًا"[(٢)].

وعلى ذلك فالاستعارة في "سالت" وإن تكن قد وردت في بيتين من الشعر إلا أنها طبقًا لما قرره عبدالقاهر فهي في مكانها المطمئن من هذا البحث؛ لأن الفاعلية– على نحو ما أوضحنا– في النظم لا في اللفظ.

ثانيًا: أ– تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف في الشطر الأول:

بداية أقول في هذا الموضع أن عبدالقاهر قال في ذلك: "أنك إن قدرت في بيت أبي تمام:

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابهُ ∴ وأَرْيُ الجَنِي اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أن "لعاب الأفاعي" مبتدأ و "لعابه" خبر، كما يوهمه الظاهر أفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه. وذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وكذلك الغرض أن يشبه مداده بأرى الجني على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى

(١) السابق: ص٩٨، ٩٩.
(٢) أسرار البلاغة: ص١٨.

النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها. وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ، و "لعاب الأفاعي" خبرًا. فأما تقديرك أن يكون "لعاب الأفاعي" مبتدأ و "لعابه" خبرًا فيبطل ذلك ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادًا في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يشبه "لعاب الأفاعي" بالمداد ويشبه كذلك "الأرى به"(١).

إذن فمن الواضح أن عبدالقاهر قد وضح الشطر الأول من هذا البيت إعرابًا، وكذلك وجدنا هذا الشطر نفسه في كتب النحاة حيث قالوا في إعرابه:

"لعاب": خبر مقدم مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

"الأفاعي" مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل.

"القاتلات" نعت مجرور بالكسرة.

"لعابه": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و "الهاء" ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة"(٢).

ثانياً: ب ـ تقديم المفعول به على الفاعل في الشطر الثاني:

إن الشطر الثاني على رغم أنه ينصهر في الشطر الأول إلا أننا لم نجد له إعرابًا فقمنا بذلك.

(وأَرْيُ): الواو عاطفة (أَرْي): مبتدأ مرفوع بالضمة.

(الجني): مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

(اشتارته): (اشتارت) فعل ماض مبني على الفتح والأصل أن يقال: (اشْتَرَيْتُهُ)

(١) دلائل الإعجاز: ص٣٧١، ٣٧٢.

(٢) شرح المفصل- ابن يعيش- ١/ هامش ص٢٤٨.

حيث حذف الشاعر (الياء) ثم حرك حركتها إلى الراء. ثم حرك حركة اليـاء إلى مـا قبلها، وهي الفتحة وأشبعها فصارت ألفًا وعلى ذلك أصبحت الكلمة "اشتارته"[(١)].

أما (التاء) فهي تاء التأنيث الساكنة، و (الهاء) ضمير متصل– ضمير الغائـب في محل نصب مفعول به مقدم.

(أيدٍ): فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل.

(عواسل): نعت مرفوع بالضمة الظاهرة.

وبعد.. فالشاعر قد استعار طبقًا لما قاله عبدالقاهر "اللعاب" لمداد القلـم حـين يكتب "في إقامة السياسات"، وهي استعارة حسنة، لأنه قد شبه المبتدأ المؤخر في قولـه "لعابه" أي مداد قلمه بالجني المقدم "لعاب الأفاعي" فأحدث جناسًا بين لعاب ولعـاب وهكذا استطاع الشاعر أن يجعل خلفية الصورة واحدة في كلا الطرفين، هذا بالإضافة إلى أن تقديمه "لعاب الأفاعي" سوف يجعل الذين يخشون منه ينظرون إليه بأعين مرتابة؛ لأنه قد ابتدأ البيت بشرٍ وسوءٍ. أما الشطر الثـاني فقـد اسـتعار فيـه "الأرى" أي "العسل"[(٢)] للقطفة الأولى من شهد مداده وذلك حين يكتب "في العطايا والصـلات"، وأنا من وجهة نظري أنه قد استعار لعاب الأفاعي لمداد قلمه حين يكتب في الهجـاء، وأرى الجني لمداد قلمه حين يكتب في المدح والغزل، لأن تقديم الخبر في الشطر الأول يوازيه تقديم المفعول به في الشطر الثاني؛ لأن الفائز من يُقْدم أولًا علـى قطـف "أرى الجني"، ولا يعرف ذلك إلا الأيدي العواسل التي تعودت على القطف وعرفت قيمـة التقدم بالمال لصاحب العسل. أما الأيدي البخيلة التي لا تدفع مالًا فإنها لن تجد غـير السم الناقع، لأنها لم تدفع وتركت مداد قلمه حتى انتقع!

(١) السابق: ٥/ ٢٩٠، وينظر المحتسب لابن جني ص١٩٥، ٢٥٩، ٢٦٣.
(٢) المعجم الوجيز: ص١٤.

وإذن فعواطف الشاعر لم تكن تتحرك من خلال الحب والكراهية، ولا من خلال الرضى والسخط، ولكنها كانت تتحرك من خلال السخاء والبخل. وهذا ببساطة شديدة هو نمط من أنماط السلوك الشعري الذي يتبدى عند أبي تمام وعند غيره من الشعراء.

ثالثاً : فاعلية التوكيد والاعتراض والتنكير والحذف بـ "سياق المعنى" في معنى سياق الاستعارة:

أ ـ الشاهد الأول:

إنه لجدير بالذكر هنا أن نقول أن عبدالقاهر كان في غاية الإعجاب ببيت شعر لابن المعتز يقول فيه:

وَإنِّي عَلَى إشْفَاقِ عَيْنِي مِنَ العِدَى ∴ لَتَّجْمَحُ مِنِّي نَظْرَةٌ ثُمَّ أُطْرِقُ

حيث قال عبدالقاهر: "فترى أن هذه الطلاوة، وهذا الظرف، إنما هو لأن جعل النظر "يجمح"، وليس هو كذلك، بل لأن قال في أول البيت: "وإني" حتى دخل اللام في قوله: "لتجمح"، ثم قوله: "مني" ثم لأن قال: "نظرة" مثلًا، ثم لمكان "ثم" في قوله: "ثم أطرق" وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف: وهي اعتراضه بين اسم "إن" وخبرها بقوله: "على إشفاق عيني من العدا"[(١)].

وعلى ذلك فإعجاب عبدالقاهر الشديد بهذا البيت، وكلامه السابق لا يعفينا من إعرابه وتحليله، ومن ثم أقول:

(وإني): الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. و(إن): حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل و (الياء): ضمير المتكلم– ضمير متصل– في محل نصب اسم إن.

(١) دلائل الإعجاز: ص٩٩.

(على إشفاق عيني) (على): حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و (إشفاق): مجرورة بـ (على)، وهي مضاف، والمعنى "أشفق منه: خافه وحذر منه"(١). و (عيني): (عين): مضاف إليه و (الياء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وقوله: "على إشفاق عيني" متعلق بظرف زمان محذوف منصوب على الظرفية، ولو وجد لكان تقديره: (حين)، أي "وإني على إشفاق عيني حين انظر إلى العدا أو من العدا" وجملة انظر المحذوفة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر "أنا" في محل جر بالإضافة. وإذن فالمحذوف في قوله "حين انظر من العدا" قد بين أن (من) "لابتداء الغاية الزمانية"، وقد تفيد معنى التبعيض بمعنى "حين انظر بعض العدا".

(من العدى) جار ومجرور متعلق بـ "عيني" أو متعلق بالمحذوف "انظر"، وشبه الجملة "على إشفاق عيني" وما بعده من الجار والمجرور معترضان بين اسم "إن" وخبرها لا محل لهما من الإعراب.

(لتجمح منِّي): اللام لام التوكيد المزحلقة. "تجمح" خبر إن مرفوع بالضمة. (منِّي): (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له، والنون الثانية من النون المشددة نون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له، و (الياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بـ (من) وشبه الجملة متعلق بالفعل (تجمح).

(نظرة): فاعل مرفوع بالضمة المنونة وجملة (لتجمح مني نظرة) في محل رفع خبر (إن).

(ثم أطرق): (ثم) حرف عطف، وهي تفيد الترتيب مع التراخي. (أطرق) فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنا) وهي معطوفة على جملة الخبر، ومتعلقة بحال محذوفة من البصر تقديرها: "ثم أطرق غاضًا بصري"، لأن معنى أطرق، أي أمال رأسه إلى صدره فلم يتكلم، وسكت لحيرة، أو خوف،

(١) المعجم الوجيز: ص٣٤٦.

أو نحوهما: ويقال أطرق بصره أغضى"[١].

إذن فتقدير الكلام أن يقال: "إن عيني تطرف جامحةً بنظرة إلى العدا، ثم أطرق غاضًا بصري" فالعين في الجموح هي الفاعلة، وفي الإطراق هو الفاعل، لأن تقدير الكلام أن يقول "لتجمح من عيني نظرة"، وهذا يدل على الخوف الشديد بحيث صار النظر إلى الأعداء من الأفعال المغلوطة، ويدل على ذلك عدم ذكره الحال حتى وإن كانت مقدرة في الكلام؛ ومعنى ذلك أنه إما أن يكون قد انفصل عن الحال في الوقت الذي انفصلت فيه الحال عنه، وإما أن يكون خائفًا من ذكر الحال لإخفاء بيان حاله. ومن ثم فليس المعنى من ذلك عدم مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولكن المعنى الذي تدل عليه حاله أنه خائف أن ينظر، ولهذا استعار كلمة "جمح" من الفرس الجموح "الذي عصا أمر صاحبه حتى غلبه"[٢] وكذلك عينه جمحت منها نظرة واحدة فلم يضبطها وهذا من "اسم المرَّة" أي أن عينه لم تجمح إلا بهذه النظرة فحسب. أما نوع الاستعارة في "جمح" فهي طبقًا لمنهج عبدالقاهر– من باب الاستعارة التصريحية التبعية في الفعل وقد جاءت نكرة لتصلح أن تكون اسم مرّة.

ب ـ الشاهد الثاني:

بداية أقول: إنه لمن الجدير بالذكر أيضًا أن نذكر بيتًا آخر لابن المعتز يتعلق بهذا البيت وقد ذكره عبدالقاهر في أسراره، وهو قول ابن المعتز:

إذا زَنَتْ عَيْنُهُ بغَيرِكَ فَاضْرِبْ ∴ هَا بَطولِ السُّهَادِ والدَّمْعِ حَدَا

وقد علق عبدالقاهر على هذا البيت مع أبيات أخرى نختار منها ما يخص هذا البيت في قوله: ولفظ "زنت" وإن كان ما يتلوها من إحكام الصنعة يحسنها– فليست تدع ما هو في حكمها من إدخال نفرةٍ على النفس... وأنت تعلم من أنه لا يكون أبلغ

(١) المعجم الوجيز: ص٣٩٠.
(٢) المعجم الوجيز: ص١١٤.

في الذي أراد من تعظيم شأن الذنب من ذكر الحد، وإن ذلك لا يتم إلا بلفظة "زنت"[١] إذن فالشاعر قد استعار فعل الفاحشة لفعل العين بالنظر، وهذا من الأفعال المغلوطة أيضًا. ومن ثم فلسوف نعرض ما في هذا البيت تفصيلًا بعد هذا الإعراب:

(إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون.

(زنت): فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، ولاتصاله بـ "تاء التأنيث" الساكنة و (التاء) لا محل لها.

(عينه): (عين) فاعل مرفوع بالضمة و (الهاء) ضمير الغائب مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

(بغيرك) (بغير) جار ومجرور "والباء للظرفية كـ "في" زمانًا ومكانًا"[٢] والكاف في محل جر بالإضافة وقوله (بغيرك) متعلق بحال محذوفة بمعنى إذا زنت عينه بغيرك مذنبة.

(فاضربها) جملة (فاضربها) جواب شرط غير جازم، لا محل لها من الإعراب و (الفاء): واقعة في جواب الشرط، و (اضرب): فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت) و (الهاء): ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(بطول السهاد) "الباء للسببية: وهي التي تدخل على سبب الفعل، ويعبر عنها أيضًا بالتعليل"[٣] و (طول) مجرور بالباء، وهو مضاف و (السهاد) مضاف إليه مجرور

(١) أسرار البلاغة: ص٢٦١، ٢٦٢ (بتصرف).
(٢) الاتقان في علوم القرآن، مج١، ج٢ ص٤٧٦.
(٣) السابق: نفسه.

بالكسرة مثله. ومعنى قوله بطول السهاد، أي بطول الأرق الذي يسهره، والطول مقدار البعد بين طرفي الليل والنهار.

(والدمع) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب و (الدمع) معطوف على ما قبله ومجرور مثله.

(حدًا): تمييز منصوب بالفتحة.

إذن فالشاعر يتحدث في أمر معناه الوجوب؛ إذ قال: "إذا زنت عينه بغيرك فاضربها" حيث التفت الشاعر من التكلم في الأبيات السابقة على هذا البيت إلى الغيبة ولا بأس في ذلك، لأن الذي يهمني أنه قد جرد من نفسه شخصًا آخر خوفًا على نفسه لا خوفًا من الشرع، ولا خوفًا على الشرع باعتباره من بيت الخلافة، أما قوله "فاضربها" فالأمر قد جاء على ظاهرة؛ لأنه قال: "فاضربها بطول السهاد والدمع حدا" فجعل الضرب بالسهاد والدمع في مقابل الحد في قوله سبحانه ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور/ ٢]، أي فاجلدوا كل واحد منهما جلدًا مائة جلدة فـ (مائة): نائبة عن المفعول المطلق، وهي مضاف، و (جلدة): مضاف إليه.

أما معنى قوله: (فاضربها.. حدًا)، أي فاضربها سياطًا وهذا من باب المجاز المرسل لعلاقة الآلية، وقد قال عبدالقاهر: "وينظر إلى.. قولهم: ضربته سوطًا، لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه، وجعلوا أثر السوط سوطًا، ويعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم: إن المعنى ضربته ضربة بسوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله، وأن ذلك قد نسي ونسخ، وجعل كأن لم يكن فاعرفه"[(١)].

أما قول الشاعر "إذا زنت عينه" فقد استعار فعل الفاحشة لنظرة العين وهذا على نحو ما قلنا من الأفعال المغلوطة. وأما حديث "العين تزني"[(٢)] فهو من المجاز المرسل لعلاقة السببية، لأن نظر العين سبب لمسبب عنه وهو الزنى.

(١) أسرار البلاغة: ص٣٠٨.
(٢) أسرار البلاغة: ص٢٦١.

وعلى ذلك فلفظة "زنت" في قول الشاعر من الاستعارة التصريحية التبعية طبقًا لسياق الكلام، ويدل على ذلك الحال المحذوفة في قوله: "إذا زنت عينه بغيرك مذنبة"، إذ دلت الحال المحذوفة على سياق الكلام، وذلك على غرار البيت السابق، وللأسباب نفسها التي عللنا بها ذلك، وقد قال أحد العلماء المبرزين في علم النفس "فإذا كان الكبت أكثر الإواليات فعالية، فهو أيضًا أكثرها خطرًا إذ إن تفتت الأنا الذي يسببه انسحاب الوعي في ميادين كاملة من الحياة العاطفية والغريزية يمكنه أن يحطم إلى الأبد تكامل الشخصية. فيصبح الكبت أساسًا لتكوين التسويات والأعصبة"(١) إذن فاستعارة الشاعر "جمحت" و "زنت" لنظرة العين في كلا البيتين يدل على أن هذه الأفعال– من وجهة نظر الشاعر– من الأفعال المغلوطة "وهذه الأفعال تسمح لنا... بإلقاء نظرة على اللاوعي... فهي قابلة للحدوث في كل مرة تنخفض فيها، أو تتعطل يقظة الأنا نتيجة حادث ما، فتعزز فجأة خفزة لا واعية (نتيجة ظرف خاص) ويمكن لهذه الأفعال.. أن.. تنير عندئذٍ وبشكل فجائي ركنًا من اللاوعي بقي أحيانًا لفترة طويلة لا ينفذ إليه التحليل... وقد ابتهج المحللون، لأنهم استطاعوا بفضل ذلك تحريك بعض الإواليات كالإزاحة والتكثيف والحذف"(٢) ومن ثم فالحذف وعلى الأخص في بيت الدلائل قد بين أنه كان خائفًا، لأنه قد حذف الظرف "حين" وكذلك حذف ما أضيف إليه من الفعل والفاعل بعده، أي "حين انظر من العدا" أي انظر بعضًا منهم، وكأنه كان ينظر من طرف خفي، أي بطرف خفي.

وبناءً على ما سبق نستطيع أن نقول: إن ابن المعتز الشاعر كان خائفًا من شيء ما، وهذا الخوف قد ظهر في استعارة "جمحت" وفي الاستعارة "إذا زنت عينه"، وكذلك ظهر يوم أن تولى الخلافة لمدة يوم واحد فقط؛ إذ إنه لما لم يكن شجاعًا، وكان

(١) الأنا وإوليات الدفاع– أنا فرويد– تأليف: سيغموند فرويد، ترجمة د/ باسمة المنلا ط. دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– لبنان ص٣٧.
(٢) الأنا وأوليات الدفاع– أنا فرويد: ص١٨ (بتصرف).

خائفًا قتل وصلب، أو إن شئت فقل بالتمييز "قتل صلبًا" وذلك على غرار قوله: "فاضربها... حدًا"! ولا بُقيّة لذي نفس قد جبن أو خاف.

رابعاً: فاعلية الاستعارة بـ "سياق المعنى" في "معنى السياق" في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم/ ٤]

لقد ذكر الإمام عبدالقاهر هذه الآية في أسراره ودلائله سبع مرات، مرة في الأسرار(١)، وست مرات في الدلائل(٢)، وسبب هذا الإعجاب الشديد أن الجرجاني عبدالقاهر قد نظر في الاستعارة في لفظة "اشتعل" فوجدها أنها متلاحمة في سياق القول مع بقية الكلمات في سلك منظوم كما تنتظم حبات العقد في سلك على عنق غادة حسناء.

ومن ثم فبعد هذا الكلام المبدئي العام نستطيع أن نشرع في بيان بلاغتها على النحو التالي:

١- تعريف المسند إليه وفي ذلك يقول عبدالقاهر: "فإذا قلنا في لفظة اشتعل.. أنها في أعلى رتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها. ولكن موصولًا بها الرأس معرفًا بالألف واللام، ومقرونًا إليها الشيب منكرًا منصوبًا"(٣)، "وبيان آخر، وهو أن القارئ... لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره، فلو كانت الفصاحة صفة للفظ "اشتعل" لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه حال نطقه به"(٤).

(١) أسرار البلاغة: ص٢٣٨.
(٢) ينظر دلائل الإعجاز: ص١٠٠، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٢٧، ٥٢١.
(٣) دلائل الإعجاز: ص٤٠٢، ٤٠٣.
(٤) السابق: ص٤٠٧.

٢- فاعلية "سياق المعنى" بمعنى لفظة "اشتعل" وفي ذلك يقول عبدالقاهر: "أفلا ترى أنه إن قدر في "اشتعل"... أن لا يكون الرأس فاعلًا له، ويكون "شيبًا" منصوبًا على التمييز لم يتصور أن يكون مستعارًا، وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة"(١).

٣- التمييز محول عن الفاعل وفي ذلك يقول عبدالقاهر: "سلك بالكلام طريق ما يسند فيه الفعل إلى الشيء، وهو لما هو من سببه فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالفعل له في المعنى منصوبًا بعده، مبينًا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة، كقولهم "طاب زيد نفسًا"، و"قر عمر عينًا" و"تصبب عرقًا" و"كرم أصلًا" و"حسن وجهًا" وأشباه ذلك. مما تجد الفعل فيه منقولًا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه.

وذلك أنا نعلم أن "اشتعل" للشيب في المعنى، إن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس، و "قر" للعين، و "تصبب" للعرق، وإن أسند إلى ما أسند إليه يبين أن الشرف كان، لأن سلك فيه هذا المسلك، وتوخى به هذا المذهب، أن تدع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحًا فتقول: "اشتعل شيب الرأس" أو "الشيب في الرأس" ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ فإن قلت: فما السبب في أن كان "اشتعل" إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل؟.. فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول، وأنه قد شاع فيه وأخذه من نواحيه.. حتى لم يبق من السواد شيء... وهذا ما لا يكون إذا قيل: "اشتعل شيب الرأس" أو "الشيب في الرأس" بل لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة"(٢)، هذا بالإضافة إلى أن الفعل "اشتعل" لا يطلب مفعولًا به، لأنه لا يتعدى بنفسه وكذلك الحال في "طاب زيد نفسًا" وغيره.

---

(١) السابق: ص٣٩٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ص١٠٠، ١٠١.

ومن ثم فلو أمعنا النظر في تحليل عبدالقاهر لبيان إعجاز هذه الآية وما قاله بجملته في أسراره ودلائله عن إعجاز القرآن لوجدناه نابعًا من أساس مشترك، لأن إعجاز الجزء يدل على الكل، وإعجاز الكل يتوزع على جميع الأجزاء، ولعل هذا هو ما هدف إليه عبدالقاهر منذ أن قال ابتداءً في الأسرار "وكيف يعرض الشك في أن لا مدخل للاستعارة في هذا الفن، وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى كقوله عز وجل: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم/ ٤] ثم لا شبهه في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرًا، وإنما المراد إثبات شبهه"(١). ومن ثم فإن هذه الاستعارة التي ذكرها عبدالقاهر في هذا الموضع من الأسرار قد ذكرها– على نحو ما أشرنا– في مواضع متفرقة من الدلائل، لأن الاستعارة والإيجاز من وجهة نظر عبدالقاهر من "العمد والأركان فيما يوجب الفضل والمزية"(٢).

خامساً: فاعلية التقديم والحذف بـ "سياق المعنى" في "معنى السياق"

في رسالة يزيد بن الوليد إلى محمد بن مروان:

بداية نقول إننا بعد تناولنا للآية القرآنية الأشهر في كتاب الدلائل، وبعض الأبيات الشعرية يطيب لنا أن نتوقف بالدرس والفحص والتحليل أمام شاهد نثري احتفى به عبدالقاهر في الأسرار والدلائل، واتخذه شاهدًا على حسن التمثيل على حد الاستعارة، وهذا الشاهد هو المتمثل في رسالة أمير المؤمنين يزيد بن الوليد إلى محمد بن مروان عندما تلكأ في بيعته للخلافة فقال له برواية الأسرار: "بلغني أن"(٣)، وبرواية الدلائل: "أراك تُقَدِّمُ رِجْلًا، وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت، والسلام"(٤).

---

(١) أسرار البلاغة: ص٢٣٨.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٥٢١.
(٣) أسرار البلاغة: ص٩٠.
(٤) دلائل الإعجاز: ص٦٨، ٦٩.

ومن ثم فأنا أفضل الرواية الثانية التي ذكرت في الدلائل على الرواية الأولى التي ذكرت في الأسرار؛ لأن التأخر في البيعة لا يقال فيه "بلغني أن" وإنما يقال فيه "أراك" التي تدل على العلم واليقين.

إعراب الرسالة وبيان بلاغتها من خلال معاني النحو:

"أرى": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا). و (أرى) تنصب مفعولين لأنها بمعنى "علم"، و "الكاف" في "أراك" ضمير متصل مبني على الفتح المقدر في محل نصب مفعول به أول للفعل "أرى"، وجملة "تُقَدِّم رِجْلًا" في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ "أرى" و "تقدم" فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت"، و "رِجْلًا" مفعول به منصوب بالفتحة، وجملة "وتؤخر أخرى" معطوفة بالواو على جملة "وتقدم رجلًا" وتعرب إعرابها و "أخرى" صفة– نعت– للمفعول به "رِجْلًا" المحذوف– لدلالة ما قبله عليه– وعلامة نصبها الفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

"فإذا" الفاء استئنافية و "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، خافض لشرطه، منصوب بجوابه والجملة الفعلية بعده في محل جر بالإضافة.

"أتاك" "أتى" فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر "والكاف" حرف خطاب– ضمير متصل– في محل نصب مفعول به مقدم و"كتابي" "كتاب" فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، و"الياء" ضمير متصل– ضمير المتكلم– في محل جر بالإضافة. و "هذا" اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع صفة– نعت– لكتاب.

"فاعتمد" الفاء واقعة في جواب الشرط، و "اعتمد" فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت" وجملة "اعتمد" جواب شرط غير جازم لا محل لها. و "على" حرف جر و "أيهما"[١] "يروى بضم "أي" وبجره، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه"[٢] و "ما" علامة التثنية. و "السلام" "الواو" استئنافية و"السلام" مبتدأ مرفوع بالضمة والخبر محذوف تقديره: "عليك".

وبعد.. فلو نظرنا في "معاني النحو" في هذه الرسالة لوجدنا أنه قد قال "أرى" التي تنصب مفعولين أحدهما الواقع على "كاف الخطاب" والآخر الواقع على "تقدم رجلًا" والمعطوف عليه "وتؤخر أخرى" وذلك للدلالة على العلم واليقين بأن ذلك المتلكأ عن بيعته أينما كان فهو على علم به يتحسس حركاته، ويعلم أين يكون موطأ قدمه. هذا بالإضافة إلى أنه قد حذف المفعول "رِجـْلًا" في قوله: "وتـؤخر أخـرى" وذكـره في المقدمة في قوله: "تُقدِّمُ رِجْلًا" للدلالة على أنه ليس له خيار سوى التقديم. كما أنه قد قال "فإذا" ولم يقل "فإن" لأن "إذا" تكون فيما علم أنه كائن ثم إنه قد قال "أتاك" بصيغة الماضي ولم يقل: "سيأتيك كتابي" مثلًا للدلالة على أنه قد فات الأوان، وعليه أن يبادر وأن يسرع في المبايعة؛ لأن الوقت ليس في صالحه، كما أنه قد قدم "كاف الخطاب" الواقعة في محل نصب مفعول به في قوله "أتاك" على الفاعل "كتابي" فأفاد الحصر والاختصاص، هذا بالإضافة إلى أنه لم يقل عن طريق البدل والمبدل منه فيقول

---

(١) قال ابن يعيش و "أي" في الكلام على ثلاثة أضرب: الاستفهام، والجزاء، وبمعنى "الذي" فإذا كانت استفهامًا، أو جزاءً كانت تامة، ولم تحتج إلى صلة، إنما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولة لا غير" ينظر شرح المفصل ٢/ ١٤٩ وللاستزادة انظر ٢/ ٤٢٦– ٤٢٩ نفسه.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، منشور بهامش شرح ابن عقيل- تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مج١، ج١، هامش ص١٦٢.

مثلًا "فإذا أتاك هذا الكتاب" وإنما قال "كتابي هذا" فجعل اسم الإشارة نعتًا للكتاب للدلالة على أنه ليس ثمة كتاب يأتيه بعد ذلك، وقد جاء هذا النمط في القرآن في قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا﴾ [النمل/ ٢٨] أما قوله في خاتمة رسالته "والسلام" فهو مبتدأ حذف خبره، وكأنه أراد أن يجعل ذلك ابتداء صفحة جديدة ومِنَّةً، لأن الخبر ليس في صالحه.

ومن ثم فإنه لا سلام عليه– إن لم ينتبه للمبايعة– بعد ذلك، ولهذا يقول عبدالقاهر: "وذلك أن المقصود من هذا الكلام التردد بين الأمرين، وترجيح الرأي فيهما، ولا يتصور التردد والترجيح في الشيء الواحد، فلو جهدت وهمك أن تتصور لقولك "تقدم رِجْلًا" معنى وفائدة ما لم تقل "وتؤخر أخرى"، أو تنوه في قلبك كلفت نفسك شططًا"[(١)]، لأن هذا الضرب من الاستعارة على حد التمثيل يبنى– من وجهة نظر عبدالقاهر– على التشبيه، ولهذا قال "فالأصل في هذا: أراك في ترددك كمن يقدم رجلًا ويؤخر أخرى ثم اختصر الكلام، وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة"[(٢)] وعلى ذلك لو كانت حركة التقديم والتأخير في غير أمر البيعة، وكانت حركة غريزية لكانت كناية تمثيل عن صفة هي التردد أيضًا. هذا بالإضافة إلى أن الخليفة قد قال: الكتاب، والكتاب يعني المكتوب ثم إنه جعله مذكرًا فقال: "إذا أتاك كتابي" فلم يغفل دور الدعاية الذكورية باعتبارها استمرارًا للقوة والسلطان، وبالطبع فقد كان الخليفة مخيرًا بين التذكير والتأنيث "حيث كانت العرب تكثر من فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به... وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، قال فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ فلا

(١) أسرار البلاغة: ص٩٠.
(٢) دلائل الإعجاز: ص٦٩.

تعجب إلا من هذا الأعرابي الجافي، وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر، وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له، إنما هو في كلام منثور"[(١)].

وبعد فليس من المفارقات أن يقول الخليفة: "إذا أتاك كتابي هذا" ويقول سليمان ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا﴾ [النمل/ ٢٨] وتقول بلقيس ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل/ ٢٩] إذ إن الخليفة– من وجهة نظري– يستثير نشاطه الذكوري من أجل أن تكتمل له البيعة، ولو لم يفعل ذلك لما تمت له ولصار مواتًا، ولنزل إلى الحضيض. أما سليمان – عليه السلام– فقد كان يستثير عند المرأة نشاطها الأنثوي ومن ثم فلما أتت إليه وصعدت على مدارج صرحه كشفت عن ساقيها إذ حسبته لجة!

(١) المحتسب ٢٣٥، وللاستزادة انظر: الخصائص تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، ت/ محمد علي النجار، تقديم د/ عبد الحكيم راضي – سلسلة الذخائر ع١٤٧، ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٤٩/١-٤١٦/٢.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي وفقنا على إخراج هذا الجزء من النظرية السياقية بصورة مكتملة البناء وبعد – فإن النتائج العامـــة لهـذا الجـــزء من النظرية يتحدد في أمرين:

أولهما: أن الغرب قد أخذ من عبد القاهر المصطلحات الصغيرة من مثـل "ظـاهر البنية"[(١)]، وجعلها من المصطلحات الكبيرة، وذلك على نحو مـا عـرف عنـد "تشومسكي" "بالبنية الظاهرة، والبنية العميقة"[(٢)]. أما مصطلح "السبك"[(٣)]، وهو من أكثر المصطلحات ورودًا في المدارس اللسانية، وعلى الأخص عنـد علمـاء "علم النص" فقد أخذ من قول عبد القاهر "السبك والطَّابَع"[(٤)]، هذا مع الأخـذ في الاعتبار بدلالة خصوص المصطلح عند عبدالقاهر وعمومه عند الغرب.

أما **الثاني**: فإنه يعود من وجهة نظري إلى الآليات التي اتخذها عبدالقاهر في دراسـة النصوص، وذلك بالمقارنة بالآليات نفسها التي اتخذها الغرب، ومن ثم فإن كـان الغرب قد حصر المعايير النصية السبعة في "السبك، والالتحام، والقصد، ورعاية الموقف، والقبول، والتناص، والإعلام"[(٥)]، فإن عبدالقاهر – وهو السابق – قـد حصرها في "الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق والاتحاد"، كما أنه في الوقت ذاته – قد قسمها على اعتبار دورها في "معنى السياق" تارة، وعلى اعتبار دورها في "سياق المعنى" تارة أخرى. وعليه فقد قسم الغرب معاييره السابقة إلى "المعاني المعجمية، والمعاني النحوية".

---

(١) أسرار البلاغة: ص٣٤٣.

(٢) النحو بين عبد القاهر وتشكومسكي، تأليف: د/ محمد عبد المطلب، مجلة فصول – مـج٥، ع١ – أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤م، ص٣١.

(٣) لسانيات النص، النظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني أنموذجًا، ص٢٣.

(٤) دلائل الإعجاز: ص٤٥٨.

(٥) لسانيات النص، النظرية والتطبيق – مقامات الهمذاني أنموذجاً، ص٢٣.

أما النتائج الخاصة فهي على النحو التالي:

أولًا: أن البحث الأول وعنوانه "التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام عند عبدالقاهر قراءة في إشكاليات التأويل، وآليات التقسيم" قد بين بما لا يدع مجالًا للشك أن الجرجاني عبدالقاهر قد بنى التقسيم الثنائي باعتبار النظم فعلًا لناظم وقت الفعل، وقد بنى التقسيم الثلاثي باعتبار النظم مفعولًا لناظم بعد الفعل. وهذا يعني أن التقسيم الثنائي يتعلق بالفكر في لحظة الإبداع، أي أنه يعود– ابتداءً– إلى انطباعات الصور الذهنية التي تتجمع داخل عقولنا.

ومن ثم فلو اكتفى الناظم بالصور الذهنية، والتي تعني العلاقات المنطقية بين الأشياء على نحو ما اختزنها العقل لتوقف بالتقسيم الثنائي عند جانب النظم فقط ولما كان في إمكانه أن يعيد طرائق تركيبها بإيجاد علاقات جديدة بين الأشياء عن طريق علاقة المشابهة أو ما شابهها من علاقات المجاز المرسل والكناية.

وعلى هذا الأساس امتدت نظرة عبدالقاهر التحليلية إلى جعل علاقات المجاز بنوعية والكناية في مقابل النظم الذي لا ينفصل عن "معاني النحو بحال". ومن هنا تكونت فكرة البحث الثاني الذي يعود إلى هذه الفكرة في أساسه ومن ثم فلو أمعنا النظر فيما قاله نقاد كبار لوجدنا أن منهم من قال أن عبدالقاهر قد كان مترددًا في تقسيم الكلام إلى قسمين تارة، وإلى ثلاثة أقسام تارة أخرى. كما أن منهم من قال– وهو يدافع عن عبدالقاهر– أن تقسيم الكلام إلى قسمين ينضوي تحت عباءة التقسيم الثلاثي وذلك على اعتبار المماثلة اللفظية بين القسمين الأول والثاني من التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي بكلا نوعيه.

ومن ثم فإنه لمن المفارقات البحثية أن نقول أن المنتج من التقسيم الثنائي بكلا نوعيه هو المتمثل في القسم الثالث؛ أي الذي يحتوي على اللفظ والنظم– من التقسيم

الثلاثي بحيث يمثل التقسيم الثنائي بكلا نوعيه القسم الأول من بين سبعة أقسام يعود حسنها إلى اللفظ والنظم.

ومن ثم فقد صارت الدراسة في خط موصول لتمتد إلى البحث الثاني من هذه النظرية، والذي وجدت نابعًا له– على نحو ما أشرت في صلب هذا البحث– في بحث سابق لي بعنوان "مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبدالقاهر الجرجاني" حيث كتبت فصلًا في هذا البحث بعنوان "نظرية النظم والمعنى الكنائي" حيث بينت دور كل من النظم والكناية في الآخر. وإذن فلابد بالضرورة أن أضم هذا الفصل إلى البحث الثاني من هذه النظرية في طبعات قادمة، وذلك باعتباره يمثل شريحة منها باعتبار مضمون الفكرة.

ثانيا: أما ما استحدثته هذه الدراسة في الفصل الثاني بفضل نمو الأفكار وتطورها فإنه قد وضح– ابتداءً– في الفصل بين آليات الإنتاج في كل من "معنى السياق" و "سياق المعنى"، لأن الآليات هنا هي نفسها الآليات هناك بحيث تتجمع وتتشكل تلك الآليات في "الاختيار، والترتيب، والتعليق، والنسق، والاتحاد" وذلك باعتبارها أساسًا مشتركًا في فاعلية النظم الذي يقوم باستبدال العلاقات في ذات الوقت الذي يقوم فيه برصفها في أجزاء من خلال سلك نظمي متصل، أو خيط موصول بحيث نستطيع في النهاية أن نحدد سمت القالب الذي تصنع به التراكيب.

ومن ثم فعند النظرة التحليلية وعند الإحصاء والحصر نستطيع أن نقول أن هذه البنى التركيبية من صنعة، فلان ومن عمل فلان وذلك بعد أن نقوم بتحليلها أو بتفكيكها إلى مفردات. وعلى ذلك فإذا كان الناظم هو الذي قام بوصلها فإن الناقد الجهبذ هو الذي يقوم بفصلها جزءًا جزءًا في عمل فكري أشبه بعمل الناظم.

ثالثًا: إننا نستطيع أن نقول: –على ضوء ما قلنا سابقًا– إن فاعلية اللفظ المنتج لـ "معنى السياق" في "سياق المعنى" هي فاعلية تعود إلى اللفظ باعتبار معناه الوظيفي في سياق المعنى، ولكن بشرط أن تتكرر اللفظة في سياقات متعددة بحيث نستطيع أن نرى مدى الزيادة في المعنى الذي أحدثته لكونها كناية أو استعارة، وهذا يقتضي بالضرورة "حسن الاختيار"، كما أنه يقتضي بالتبعية لعبدالقاهر أن تكون الكلمة اسمًا وذلك طبقًا لما أورده من أمثلة لذلك.

أما فاعلية النظم المنتج ل "سياق المعنى" في "معنى السياق" فهي فاعلية تتطور وتتنامى من خلال "معاني النحو" وهذا يعود بالضرورة إلى الترتيب الذي ينتج منظومًا متناغمًا، وعلى أساس من علاقات منتظمة تؤدي إلى الاتحاد في النظم الذي يبنى "على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآةٍ تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد"[(١)].

وبعد.. فهذا البحث لا نستطيع أن نوجز نتائجه إجمالًا ولا تفصيلًا إلا بعد أن نلحق به البحث القادم، والذي يحتوي على نحو ما قلت على نظرية جديدة. ومن ثم فمنذ أن عقدت العزم على كتابتها، وأنا من يومها أقلب وجهي في صفحات الأسرار والدلائل إلى أن أرى نظرية أرضاها.

(١) مقدمة دلائل الإعجاز: ص٣.

ثبت المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

أولا: المصادر:

الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)

١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ط٦، دار المعارف.

الأنصاري (ابن هشام).

٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (نسخة غير محققة) ط. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر).

٣- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت – د/ عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

الجرجاني (عبد القاهر)

٤- أسرار البلاغة، ت/ محمد رشيد رضا، ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥- دلائل الإعجاز، ت/ محمود محمد شاكر، ط. دار القدس للنشر والتوزيع.

٦- الرسالة الشافية، ت/ محمود محمد شاكر – ضمن دلائل الإعجاز – ط. دار القدس للنشر والتوزيع.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان).

٧- الخصائص، ت/ محمد علي النجار، تقديم د. عبد الحكيم راضي – سلسلة الذخائر – ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٨- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت – محمد بن عيد الشعباني، ط. دار الصحابة للتراث بطنطا.

الدسوقي (محمد بن أحمد بن عرفة)

٨- حاشية الدسوقي، ت/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي)

٩- شرح شافية بن الحاجب، ت/ محمد نور الحسن وآخرين، ط. مطبعة حجازي بالقاهرة.

الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)

١٠- أساس البلاغة، ت/ محمد باسل عيون السود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين)

١١- شرح المعلقات السبع، ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

١٢- الكتاب (نسخة غير محققة)، ط. بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧.

السيرافي (أبو سعيد)

١٣- شرح كتاب سيبويه، ت/ مجموعة من الأساتذة، ط. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

السيوطي (جلال الدين)

١٤- الإتقان في علوم القرآن، ت/ حامد الطاهر البسيوني، ط. دار الفجر للتراث.

١٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها (نسخة غير محققة)، ط. دار القدس للنشر والتوزيع.

الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي)

١٦- التعريفات، ط. الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧١م.

(ابن) عقيل (أبو عبد الله محمد)

١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين، ط. مكتبة دار التراث.

المغربي (ابن يعقوب)

١٨- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ت – د/ خليل إبراهيم خليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(ابن) يعيش (موفق الدين)

١٩- شرح مفصل الزمخشري، ت – د/ إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ثانياً: المراجع العربية:

الجندي (د. درويش)

١- نظرية عبد القاهر في النظم، ط. مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

حماد (د. محمد حسين)

٢- أوزان الشعر وموسيقاه بين الأصالة والتجديد، ط. مكتبة الإيمان للطباعة بالمنصورة.

حماسة (د. محمد حماسة عبد اللطيف)

٣- بناء الجملة العربية، ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة).

٤- شعر صلاح عبد الصبور، دراسة نصية – سلسلة دراسات أدبية – ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤م.

حميدة (د. مصطفى)

٥- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط. الشركة المصرية العالمية – لونجمان.

الراجحي (د. عبده)

٦- التطبيق النحوي، ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

زهران (د. البدراوي)

٧- عالم اللغة غبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، ط. دار المعارف.

العبد (د. محمد)

٨- الإشارة والعبارة، دراسة في نظرية الاتصال، ط. مكتبة الآداب.

عبد الحميد (محمد محيي الدين)

٩- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل منشور بهامش شرح ابن عقيل، ط. مكتبة دار التراث.

عبد المطلب (د. محمد)

١٠- البلاغة والأسلوبية، ط. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

علي (د. محمد محمد يونس)

١١- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى، وظلال المعنى، ط. منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م.

عمر (د. أحمد مختار)

١٢- علم الدلالة، ط. عالم الكتب.

فضل (د. صلاح)

١٣- بلاغة الخطاب وعلم النص – سلسلة عالم المعرفة – ع١٦٤، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

قياس (د. ليندة)

١٤- لسانيات النص، النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجًا، ط. مكتبة الآداب.

مجمع اللغة العربية

١٥- المعجم الوجيز، ط. المطابع الأميرية ١٩٩٧م.

المسدي (د. عبد السلام)

١٦- الأسلوبية والأسلوب، ط٤، دار سعاد الصباح (الصفاة).

مرجان (محمد أحمد)

١٧- مفتاح الإعراب، ط. دار المعارف.

ناصف (د. مصطفى)

١٨- اللغة والبلاغة والميلاد الجديد – سلسلة دراسات نقدية – ط. دار سعاد الصباح.

النعمان (د. طارق)

١٩- اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ط١، ١٩٩٤م، سينا للنشر.

ثالثاً: المراجع المترجمة:

دافنشي (ليوناردو)

١- نظرية التصوير، ت – د/ عادل السيوي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.

فرويد (سيغموند)

٢- الأنا وإوليّات الدفاع، ت – د/ باسمة المنلا، ط. دار قابس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

رابعاً: الدوريات:

(أبو) زيد (د. نصر حامد)

١- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول: مج٥، ع١، ١٩٨٤م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سعد (د. علي سعد علي)

٢- مفهوم المعنى الكنائي في فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني، مجلة القبس، ع٣، ٢٠٠٠م، ط. التركي للطباعة بطنطا.

٣- المفهوم الاصطلاحي للاستعارة بين الماهية، ومفردات التعريف، قراءة في الأسرار والدلائل، مجلة القبس، ع١١، ج٣، ٢٠١١، ط. التركي للطباعة بطنطا.

عبد المطلب (د. محمد)

٤- النحو بين عبد القاهر وتشكومسكي، مجلة فصول – مج٥، ع١ – أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

علي (د. محمد محمد يونس)

٥- أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر، مج٣٢، يوليو، سبتمبر ٢٠٠٣م، ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

القط (د. عبد القادر)

٦- النقد العربي القديم والمنهجية، مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ناصف (د. مصطفى)

٧- النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، مج١، ع٣ – ١٩٨١م، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٥٦٢٧
٢	التمهيد	٥٦٣٢
٣	أولا: النظرية السياقية عند الغرب بين الامتداد إلى الدراسات اللغوية المعاصرة، والارتداد إلى فكر عبد القاهر.	٥٦٣٢
٤	ثانيا: الفكرة العامة للنظرية السياقية للفظ والنظم بين التهويم والتحقيق:	٥٦٣٨
٥	١- الفكرة السياقية جذورها ومعالمها.	٥٦٣٨
٦	٢- فكرة الرسم الهندسي للنظرية بين التهويم والتحقيق	٥٦٣٩
٧	البحث الأول: (وهو بمثابة المدخل، والتمهيد، والأساس للنظرية في مجملها، وعنوانه: (التقسيمان الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر، قراءة في إشكاليات التأويل، وآليات التقسيم).	٥٦٤١
٨	المقدمة.	٥٦٤٢
٩	التمهيد.	٥٦٤٥
١٠	المبحث الأول: إشكاليات التأويل لتقسيم الكلام ثنائيًا وثلاثيًا عند عبد القاهر.	٥٦٤٥
١١	المبحث الثاني: آليات التقسيم في التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام عند عبد القاهر.	٥٦٤٨
١٢	أولا: آليات التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر.	٥٦٤٨

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١٣	ثانيا: آليات التقسيم الثلاثي للكلام عند عبد القاهر.	٥٦٥١
١٤	ثالثا: الحدود الفارقة بين التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام طبقاً لآليات عبد القاهر.	٥٦٥٢
١٥	رابعا: الحدود الفارقة بين التقسيمين الثنائي والثلاثي للكلام طبقاً لآليات النظرية في أبحاثها الثلاثة.	٥٦٥٦
١٦	البحث الثاني: وعنوانه: (فاعلية اللفظ والنظم في سياق المعنى، ومعنى السياق، قراءة في التقسيم الثنائي للكلام عند عبد القاهر).	٥٦٥٩
١٧	المقدمة:	٥٦٦٠
١٨	التمهيد:	٥٦٦٤
١٩	أولاً: فكرة تفاعل اللفظ مع النظم تحتوي على فكرة هندسية	٥٦٦٤
٢٠	ثانياً: تعريف الفاعلية بين اللفظ والنظم باعتباره نظرية لغوية	٥٦٦٧
٢١	ثالثاً: الأسباب التي دفعت عبد القاهر إلى تقديم فاعلية النظم على فاعلية اللفظ في كل شواهد القرآن	٥٦٦٧
٢٢	الفصل الأول: أولاً: فاعلية اللفظ المنتج لـ "معنى السياق" في "سياق المعنى".المعايير الخمسة التي يستند إليها:	٥٦٧٠
٢٣	١- الاختيار المعنوي.	٥٦٧١
٢٤	٢- الترتيب المعنوي.	٥٦٧٢
٢٥	٣- التعليق المعنوي.	٥٦٧٤
٢٦	٤- النسق المعنوي.	٥٦٧٥

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
٢٧	٥- الاتحاد المعنوي.	٥٦٧٦
٢٨	٦- الشواهد التي اختارها عبد القاهر لفاعلية الاستعارة بـ "معنى السياق" في "سياق المعنى".	٥٦٧٧
٢٩	أ- الشاهد الأول:	٥٦٧٧
٣٠	ب- الشاهد الثاني:	٥٦٨١
٣١	ج- الشاهد الثالث:	٥٦٨٤
٣٢	د- الخلاصة.	٥٦٨٨
٣٣	ثانياً: فاعلية الدلالة بسياق المعنى في بعض آيات القرآن.	٥٦٨٩
٣٤	الفصل الثاني: فاعلية النظم المنتج لـ "سياق المعنى" في "معنى السياق". المعايير الخمسة التي يستند إليها:	٥٦٩٢
٣٥	١- الاختيار السياقي.	٥٦٩٤
٣٦	٢- الترتيب السياقي.	٥٦٩٥
٣٧	٣- التعليق السياقي.	٥٦٩٧
٣٨	٤- النسق السياقي.	٥٦٩٩
٣٩	٥- الاتحاد السياقي.	٥٧٠٠
٤٠	٦- الشواهد التي اختارها عبد القاهر لفاعلية النظم بـ "سياق المعنى" في "معنى السياق".	٥٧٠٣
٤١	أولا: فاعلية التقديم والتأخير والحذف بـ "سياق المعنى" في "معنى سياق الاستعارة".	٥٧٠٣

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
٤٢	أ- المثال الأول:	٥٧٠٣
٤٣	ب- المثال الثاني:	٥٧٠٩
٤٤	ج- المثال الثالث:	٥٧١٦
٤٥	ثانيا: أ- تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف في صدر بيت المتنبي.	٥٧٢٠
٤٦	ب- تقديم المفعول به على الفاعل في الشطر الثاني من البيت نفسه.	٥٧٢١
٤٧	ثالثا: فاعلية التوكيد والاعتراض والتنكير والحذف بـ "سياق المعنى" في "معنى سياق الاستعارة".	٥٧٢٣
٤٨	أ- الشاهد الأول:	٥٧٢٣
٤٩	ب- الشاهد الثاني:	٥٧٢٥
٥٠	رابعا: فاعلية النظم بـ "سياق المعنى" في "معنى سياق الاستعارة" في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤].	٥٧٢٩
٥١	خامسا: فاعلية التقديم والحذف بـ "سياق المعنى" في معنى السياق" في رسالة يزيد ابن الوليد إلى محمد بن مروان.	٥٧٣١
٥٢	الخاتمة:	٥٧٣٦
٥٣	ثبت المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم.	٥٧٤٠
٥٤	دليل البحث.	٥٧٤٧